

معايير الخطأ والصواب في كتاب

"درةُ الغوَّاص في أوهام الخواص"

للحريريّ

The Criteria of the Right and Wrong in the Book of

"Durrat Al-Gawwas"

إعداد

هناء علي حسين البواب

إشراف

أ. د. علي خلف الهروط

"قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه في تخصص الدراسات اللغوية، في جامعة العلوم الإسلامية العالمية"

تاريخ المناقشة: عمان ٢٠١٤/١١/٦

قــرار لـجنـــة المـشــاركـــة

معايير الخطأ والصواب في كتاب

"درةُ الغوَّاص في أوهام الخواص"

للحريريّ

The Criteria of the Right and Wrong in the Book of

"Durrat Al-Gawwas"

اسم الطالب

هناء علي حسين البواب

اسم المشرف

أ. د. علي خلف الهروط

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ ٦/١١/٢٠١٤

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور	الجامعة	التوقيع
١- الأستاذ الدكتور علي الهروط (رئيس)	الأردنية	
٢- الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد (عضوا)	الأردنية	
٣- الدكتور كمال جبري (عضوا)	العلوم الإسلامية	
٤- الدكتور محمود عبيدات (عضوا)	العلوم الإسلامية	



The World Islamic Science & Education University (wise)

Faculty of Graduate Studies

Dept of ---------------------

The Criteria of the Right And wrong in the book of "Durrat Al-Gawwas"

Hanaa Ali Hussain Al-Bawwab

Pro. Ali Khaled Al-Horoot

"A dissertation Sumbitted in partial Fulfillment of the requirements for Degree of Doctor of Philosophy in Arabic Language at the world Islamic Sience and Education University"

The World Islamic Science and Education University

Amman

6/11/2014

التفويـــض

أفوض أنا الطالبة هناء علي حسين البواب جامعة العلوم الإسلامية العالمية بحقّ التصوير للرسالة جزئياً أو كلياً، وبأي شكل (ورقي أو غير ذلك) وذلك لغايات البحث العلمي، والنشر الالكتروني، والتبادل مع المؤسسات التعليمية والبحثية وغيرها.

الطالبة:

هناء علي البواب

٢٠١٤/١١/٦

الاهــــداء

إلى تلك اليد التي تدفع بي لتضعني في مصافّ العلماء والأدباء، والدي الذي أبى إلاّ أن أكون من أهل اللغة العربية الأستاذ الدكتور علي حسين البواب، ووالدتي التي تحنو عليّ، ولا تفتأ تُحيطني بدعائها ليل نهار لأكون هُنا.

وإلى الذين قال الله تعالى فيهم:-

﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾

إلى أبناء الصحراء، إلى نِبال السماء، إلى ورثة الأنبياء .... الذين لا تعرف الأَثَرةُ سبيلا إلى نفوسهم في الحقل التربوي توصيفا، وتأليفا، تقويما، وتعديلاً، فكانوا المثل الأعلى لنا.

إلى محبّي الضاد ... أشرفِ لغاتِ العباد.

الشكــر والتـقـديــر

الشكر الجزيل لمن كانت له اليد الطولى في إخراج هذا البحث إلى عالم الوجود، وهو الدكتور علي الهروط الذي نَعُم هذا البحث بتفضّله بالإشراف عليه، فكان نِعْم المشرف ونِعْم الموجّه، وكل الشكر للجنة المناقشة التي تجشّمت عناء قراءة هذا البحث.

وهم: الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، نائب عميد كلية الآداب في الجامعة الأردنية.

والدكتور كمال جبري، عضو هيئة تدريس في قسم اللغة العربية.

والدكتور محمود عبيدات، عضو هيئة تدريس في قسم اللغة العربية.

والشكر موصول لتلك اليد الخفية التي لا تفتأ أن تكون ظلّي حينما كنت.

وأخيراً ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف : ١٥)

قائمــة المحتويـــات

الموضوع	رقم الصفحـــة
الإهــــداء	ج
الشكـر والتقديــر	د
قائمـــة المحتويـــات	هـ
ملخص الرسالة باللغة العربية	و - ز
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	ح - ي
المقدمـــة	١ - ٥
التمهيـــد	٦ - ١٠
الأصول التي اعتمدها الحريري لمعايير الخطأ والصواب	١١
- الأصل الأول: القراءات القرآنية	١٢
- الأصل الثاني: اللهجات العربية	١٣ - ١٤
- الأصل الثالث: الحديث النبوي	١٥ - ١٦
- الأصل الرابع: التطور الدلالي	١٧ - ١٨
- الأصل الخامس: لغة المولدين	١٩
- الأصل السادس: لغة المصنفين	٢٠ - ٢١
الفصــل الأول: أبو القاسم الحريري حياته ونسبه	٢٢
– حياته العلمية	٢٢ – ٢٥
– أهم ملامح عصره	٢٦ – ٢٨
– مؤلفاته	٢٩ - ٣٥
– منهج الحريريّ في درة الغواص	٣٦ – ٣٨
- أهم مصنفات كتب مقاومة اللحن في اللغة العربية حتى عصر الحريريّ	٣٩ – ٤٠
الفصــل الثانــي: معيار الخطأ والصواب في المستوى الصوتي	٤١ – ٤٢
١- المبحث الأول: الإبـــــــدال:	٤٣ - ٤٤
المطلب الأول: عدم جواز الإبدال بين السين والصاد	٤٥ – ٤٨
المطلب الثاني: عدم جواز الإبدال بين العين والغين لتغيّر المعنى	٤٩ – ٥٠
المطلب الثالث: الإبدال بين الدال والذال	٥١ – ٥٤
المطلب الرابع:- الإبدال بين التاء والثاء	٥٥ – ٥٦
المطلب الخامس: لا يجوز الإبدال بين الباء والميم مع قرب المخرج	٥٧ – ٥٨
المطلب السادس:- عدم قبول الإبدال بين الكاف والقاف لعدم سماعه من العرب	٥٩
المطلب السابع:- اتفاق المعنى شرط لقبول الإبدال بين السين والشين	٦٠
المطلب الثامن:- منع الإبدال بين الحاء والخاء لعدم قبولها سماعاً	٦١ – ٦٢

المطلب التاسع:- عدم قبول اللهجة الأقل الإبدال بين الجيم والكاف	٦٣ - ٦٤
٢- **المبحث الثاني: الإمالـــة** – أسباب الإمالة – حكم الحروف ألاّ تُمال	٦٥ ٦٥ - ٦٦ ٦٦ – ٦٧
٣- **المبحث الثالث: الهمـز والتسهيـل** – - عدم جواز تسهيل الهمز	٦٨ ٦٨ -٦٩
الفصـل الثالــث: معيار الخطأ والصواب في المستوى النحوي **المبحث الأول:- استخدام العقل المنطق في تعليل استخدام اسم التفضيل**	٧٠ - ٧٢ ٧٣ - ٧٤
المبحث الثاني: العــدد المطلب الأول: عدم جواز حذف الياء من (ثماني) المطلب الثاني: عدم جواز إعراب أسماء العدد المرسلة	٧٥ ٧٥ ٧٥ – ٧٦
المبحث الثالث: التعـدي واللـزوم – المطلب الأول: عدم جواز الخلط بين المتعدي واللازم في الاستعمال – المطلب الثاني: عدم جواز التعدية للفعل (أزمع) بحرف الجر – المطلب الثالث: إلحاق الضمير المتصل بالمصدر من (أل ومعموليها) في المتعدي لغير واحد – المطلب الرابع: لا يجوز الجمع بين حرفي التعدية	٧٧ ٧٧ ٧٧ – ٧٨ ٧٨ ٧٨ – ٧٩
المبحث الرابع: الظـــروف – المطلب الأول: لا يجوز إحلال (مع) محل (واو العطف) قياساً – المطلب الثاني: عدم الجمع بين (بينا وإذ) على المسموع – المطلب الثالث: عدم جواز كسر النون (ظهرانيهم) على السماع – المطلب الرابع: وجوب التفريق بين الظرف على الإضافة وعلى التركيب	٨٠ ٨٠ ٨٠ – ٨١ ٨١ ٨١ – ٨٢
المبحث الخامس: لا تتعرف (غير) ب (ال) ولا (الإضافة)	٨٣
المبحث السادس: عدم جواز الجمع بين اسم الإشارة والضمير المنفصل	٨٤
المبحث السابع: عدم جواز حذف الضمير العائد في صلة الموصول على المنعوت باسم الموصول	٨٥
المبحث الثامن: الإضافة	٨٦
– المطلب الأول: منع إضافة (ذي) إلى الضمائر – المطلب الثاني: لا يجوز فتح (ميم) بأجمعهم	٨٦ ٨٦
المبحث التاسع: الحـذف والـزيــادة – المطلب الأول: منع استخدام الأمر للغائب للالتباس – المطلب الثاني : عدم جواز إثبات الياء في (أب وأم) للنداء	٨٧ ٨٧ ٨٧ – ٨٨
المبحث العاشر: خلطهم في استعمال الأدوات – المطلب الأول: عدم قبول الخلط بين (كم) الخبر والاستفهامية لاختلال المعنى	٨٩ ٨٩ – ٩٠
الفصـل الـرابــع: معيار الخطأ والصواب في المستوى الصرفي	٩١
المبحث الأول: التصـغيـــر – المطلب الأول: عدم جواز ضم (اللتي واللتيا) في التصغير – المطلب الثاني: لا يجوز إلحاق تاء التأنيث في تصغير (عقرب) حملاً على غيرها – المطلب الثالث: خلطهم بين تصغير (ذي، وذا) – المطلب الرابع: جواز حذف تاء التأنيث في تصغير (مختار)	٩٢ ٩٢ – ٩٤ ٩٤ ٩٥ ٩٥ – ٩٦

- المطلب الخامس:- الأفصح إثبات الياء وضم أولها في تصغير (شيء)	٩٦ ــ ٩٨
المبحث الثاني: النسب	٩٩
- المطلب الأول: عدم جواز كسر (عين) الكلمة عند النسب إلى مفردها	٩٩ - ١٠٠
- المطلب الثاني: منع النسب إلى مجموع صيغة التركيب الإضافي	١٠١ ــ ١٠٢
- المطلب الثالث: منع النسب بضمتين للجمع	١٠٣
المبحث الثالث: القلـب المكـانـــي	١٠٤ ــ ١٠٥
المبحث الرابع: عدم جواز النطق باجتلاب همزة وصل في كلمة (بنت)	١٠٦ ــ ١٠٧
المبحث الخامس: الصواب فتح سين (حسب) لا كسرها	١٠٨
المبحث السادس: المصـــادر	١٠٩
- المطلب الأول: منع إضافة همزة أوله المصدر (حيازة)	١٠٩
- المطلب الثاني: الاعتداد بالوصف للمصدر السماعي	١٠٩ ــ ١١٠
- المطلب الثالث: عدم جواز كسر (التاء) في المصدر (تذكار)	١١٠
- المطلب الرابع: منع توالي الفتح في المصدر (النسيان)	١١١
- المطلب الخامس: منع استخدام كلمة (عيلة) للأهل	١١١ ــ ١١٢
- المطلب السادس: لا يجوز استعمال (رفهة) مكان (رفاهة)	١١٢
- المطلب السابع: ما جاء من باب الأدواء مصدره (فُعال)	١١٢ ــ ١١٣
- المطلب الثامن: عدم جواز تقديم الياء في (أيس)	١١٣
المبحث السابع: الجمـــوع	١١٤
- الحكم في جمع غير الثلاثي	١١٤ ــ ١١٨
المبحث الثامن: التذكيـر والتأنيـث	١١٩
- المطلب الأول: منع تغليب المذكر لأنه الأصل فيما يختص بالمؤنث	١١٩
- المطلب الثاني: عدم اعتداده باستعمال العلماء فيما يستوي فيه النوعان	١٢٠ - ١٢١
- المطلب الثالث: عدم جواز دخول ياء التأنيث على أفعل لعدم سماعها في لغات العرب	١٢٢
- المطلب الرابع: التبادل بين المذكر والمؤنث	١٢٣ - ١٢٤
المبحث التاسع: الأفعـال عنـد الحريـريّ فــي درّتـــه	١٢٥
- المطلب الأول: انكار ضمّ عين الفعل الماضي	١٢٥ ــ ١٢٦
- المطلب الثاني: تغيير حركة عين الفعل المضارع	١٢٧ ــ ١٢٨
- المطلب الثالث: اختيار الأفصح دائماً	١٢٩
الفصـل الخـامـس: معيار الخطأ والصواب في المستوى الدلالي	١٣٠ - ١٣١
المبحث الأول : تخصيص العام (تخصيص الدلالة)	١٣١
- المطلب الأول :عدم جواز إسناد الفعل إلى من فعل به	١٣١
- المطلب الثاني : الوهم في استخدام (المأتم) للحزن	١٣١ - ١٣٢
- المطلب الثالث : الخلط بين (بات) و(نام)	١٣٢
- المطلب الرابع : لا يجوز الخلط في استعمال (اللبن) و(اللبان)	١٣٣
- المطلب الخامس: منع استخدام (الراحلة) للناقة النجيبة	١٣٣ ــ ١٣٤
- المطلب السادس: منع اقتصار لفظة (هوى) على الهبوط	١٣٥
المبحث الثاني: تعميم الخاص (تعميم الدلالة)	١٣٦
- المطلب الأول: عدم جواز الخلط بين (البارحة والليلة)	١٣٦
- المطلب الثاني: عدم الخلط بين الألفاظ المتفقة في المعاني لاختلاف الأبنية	١٣٧ - ١٣٨

– المطلب الثالث: منع استخدام كلمة (مائدة) على الإطلاق	١٣٨ – ١٤٠
– المطلب الرابع: عدم جواز الخلط بين (التتابع) و(التتايع) لاختلاف الدلالة:-	١٤٠ – ١٤١
– المطلب الخامس: تخصيص كلمات تستخدم في موضع الشرّ فقط	١٤١
– المطلب السادس: منع الخلط بين (فيء) و(ظل)	١٤١ – ١٤٢
– المطلب السابع: لا يجوز كسر ياء (البشارة) لاختلاف المعنى	١٤٢ -١٤٣
– المطلب الثامن: منع الخلط بين (اجلس) و(اقعد)	١٤٣ -١٤٤
– المطلب التاسع: منع الخلط بين (لدغ) و(لسع)	١٤٤ – ١٤٥
– المطلب العاشر: وجوب تفريقهم بين معنى (مَخوف) و(مَخيف)	١٤٥ – ١٤٦
– المطلب الحادي عشر: وجوب التعريف بين (الحثّ) و(الحضّ)	١٤٦
– المطلب الثاني عشر: وجوب استخدام لفظة (نفر) من الثلاثة إلى العشرة فقط:-	١٤٧
المبحث الثالث: تغير مجـال الدلالــة	١٤٨
– المطلب الأول: وجوب استخدام سائر في دلالتها الأصلية	١٤٨
– المطلب الثاني:عدم جواز تغيير مجال كلمة (أزف)	١٤٨ – ١٤٩
– المطلب الثالث: لا يجوز استخدام (أخطأ) لمن أتى الذنب متعمداً	١٤٩ – ١٥٠
– المطلب الرابع: وجوب التفريق بين (التتابع) و(التواتر)	١٥٠- ١٥٢
– المطلب الخامس:عدم جواز استخدام كلمة (قط) في غيرما وضعت له	١٥٢ – ١٥٣
– المطلب السادس:عدم جواز استخدام كلمة (الرجل) للإناث	١٥٣
– المطلب السابع: لا يجوز استخدام الأسود والأبيض للدلالة على العربي و الأعجمي:-	١٥٤
– المطلب الثامن: عدم جواز استخدام (نجز) بمعنى حضر لاختلال الدلالة	١٥٤ – ١٥٥
– المطلب التاسع: التفريق بين كلمة (خوان) و(مائدة) في دلالتها	١٥٥ – ١٥٦
– المطلب العاشر: عدم جواز الخلط بين: (بستان) و(حديقة)	١٥٦
– المطلب الحادي عشر: منع فتح كلمة (سرداب)	١٥٦ – ١٥٧
– المطلب الثاني عشر: وجوب التفريق بين (تحير – ثجير)	١٥٧
– المطلب الثالث عشر: عدم الخلط بين (شلجم) و(ثلجم)	١٥٧ – ١٥٨
– المطلب الرابع عشر: منع ضم السين في كلمة (سوسن)	١٥٨
الخـاتـمـــة	١٥٩ – ١٦٠
الفهـارس والمصـــادر	١٦١ - ١٦٦

"درةُ الغوَّاص في أوهام الخواص"

للحريريّ

اسم الطالب

هناء علي حسين البواب

اسم المشرف

أ. د. علي خلف الهروط

تاريخ ٦/١١/٢٠١٤

ملخص الرسالة

من خلال البحث في كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريريّ والمنهج الذي اتبعته الدراسة يظهر لنا أن الحريريّ حمل على أصحاب الأخطاء حملة شنيعة، وذلك راجع على كثرة اللحن، ومنشوّه وذيوعه وانتشاره، وقد تمكنت الدراسة من إثارة بعض المسائل اللغوية المتناثرة لمجموعة من علماء اللغة.

وقد أخضع هذا البحث (درة الغواص) للدراسة الموضوعية فبعد أن كانت الأوهام فيه متناثرة هنا وهناك جمع النظير إلى النظير، وضمّ القرين إلى القرين، وهذا ما يلفت النظر إلى (كتب اللحن) ويُغري الباحثين بدراسة هذه الكتب دراسةً موضوعية، لا من حيث الخطأ والصواب ولكن من حيث إدخال الصالح منها – بعد تقويمه ضمن الثروة اللغوية بلغتنا العربية.

وقد ظهر من خلال الدراسة أن اللحن لم يتوقف على مستوى واحد من مستويات اللغة، بل تعدان إلى على كل المستويات الأخرى: الأصوات، والأبنية، والتراكيب، والدلالة، وهذا ما تمت معالجته خلال أبواب البحث.

وقد اعتمدت الدراسة على شرحين من شروح الدرة وهما: شرح الخفاجي، وكشف الطرة عن الغرة للألوسيّ ...

وكان الفصل الأول في حياة الحريريّ وملامح عصره ومؤلفاته.

والباب الفصل في الدراسات الصوتية وعَرضتْ الدراسة في بدايته نشأة علم الصوتيات وجهود القدماء والمحدثين في الدراسة الصوتية ثم أهم الدراسات التي يمكن أن نستخلصها من (الدرة) ونخضعها للدرس الصوتي مثل: الإبدال، والإمالة، والهمز، وأشرنا إلى أن نظرة اللغويين إلى الإبدال كانت أوسع وأشمل من نظرة الصرفيين.

والباب الفصل كان في (الدراسات النحوية) وعرضت الدراسة إلى نشأة النحو وإلى أي المدارس ينتسب الحريريّ، ورجّحتْ الدراسة أنه (بصري) نظراً لكثرة الأمثلة التي أوردها الحريريّ واحتار فيها المذهب البصري، ثم عرجنا على الأمثلة التي تتعلق بعلم النحو في الدرة.

ثم الفصل الرابع (الدراسات الصرفية) وعرضت الدراسة إلى نشأة علم الصرف وعرضت لأهم المباحث في كتاب الدرة.

والفصل الخامس (الدراسات الدلالية) وفيها تحدثت الدراسة عن نشأة (علم الدلالة) وتأليف العلماء فيها، وأشارت الدراسة إلى أعراض التطور الدلالي وأبرزها ثلاثة: تخصيص الدلالة، وتعميم الدلالة، وتغيير مجال الدلالة.

وهذه الأغراض الثلاثة هي التي عثرنا على أمثلة لها في الدرة وتحت عنوان (تخصيص العام) و (تعميم الخاص) و (تغير مجال الدلالة).

ثم خاتمة البحث والتي عرضنا فيها لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنه لم تكن كل آراء الحريريّ في الحكم على لغة الخاصة صواباً، ولم تكن كلها خطأ، بل فيها ما هو صواب، وما هو خطأ، وقد قامت الدراسة بالترجيح في بعض المسائل تأييداً للحريريّ، أو مُخالفةً له، وتأييداً للمخالفين أو مخالفةً لهم.

والحمد لله

The Criteria of the Right And wrong in the book of "Durrat Al-Gawwas"

Hanaa Ali Hussain Al-Bawwab

Pro. Ali Khaled Al-Horoot

6/11/2014

Abstract

The study of ‘Durat A-Ghawas fi Awham Al-Khawas’ book by Al-Hariri, and the descriptive linguistic analysis that was observed by the study show that Al-Hariri was hard on those who make grave mistakes, such as abundance and spread of solecism (grammatical mistakes). The study raised linguistic issues of some linguists.

This book ‘Durat A-Ghawlas’, which abounds with illusions here and there, such as combining the similar to similar or joining a context to a context, was subjected to objective study. This attracts the attention to the ‘books of solecism’ and tempts researchers to study it in an objective manner - not in terms of what is wrong or what is right, but in terms of correcting and introducing what is proper to the treasure of the Arabic language.

The study showed that solecism (grammatical mistakes) were not limited to one language level; rather, it had spread across all levels, phonetics, structures, formations, and semantics. This was discussed through the various chapters of the study.

The study relied on two explanations of Al-Durah. The first is the explanation of al-Khafaji and ‘Kashf Al-Ghurah ann Al-Ghirah: by Al-Illyasi. The first chapter dealt with the life of Al-Hariri and features the era he lived in, as well as his works.

The second chapter discusses phonetics. In the introduction of the second chapter, the study highlights the emergence of the phonetics and the most important studies that may be concluded from the book, which could then be phonetically subjected to. Examples are replacement, inclination and hamzah. The conclusion indicated that the linguists looked at the replacement in a much broader and broader way than grammarians did.

The third chapter discusses the syntactical and morphological studies. The study introduced the emergence of the semantic and morphological sciences and to the school that Al-Hariri belongs. The study’s most likely finding is that Al-Hariri, judging by the most quoted examples is Bisri. The study then discusses the two sciences in more details under main titles such as compilations, feminine forms, masculine forms, miniaturization, and the spatial substitution.

The forth chapter discusses the Semantic Studies where it introduces the emergence of the (Semantic Science) and the authors of semantic books. The study discusses the main dimensions of development in semantics: specifying semantics, generalizing semantics, and changing the scope of semantics.

These are the three dimensions the researcher found examples in the book “Durah’; they are (specifying semantics), (generalizing semantics), and (changing the scope of semantics).

Conclusion:

The conclusion includes all the results of the study. The most important finding of the study is that all judgments of Al-Hariri as regards the language of the elite were not correct; similarly, all were not wrong too. Some were right, others were wrong. The study supported Al-Hariri on some issues and contradicted him on others, as well, supported or contradicted those who contradicted him.

Praise be to Allah.

المقـــــدمـــــــــــة

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان وخصّه، بنعمة البيان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ أفصح من نطق وأروع من أبان.

موضوع الدراسة (معايير الخطأ والصواب في كتاب درة الغواص للحريريّ) يحتاج إلى دراسة تحليلية وصفية يظهر من خلالها أثر الحريريّ على تصويب مفاهيم اللحن والصواب عند العرب.

ولقد تضافرت عدة أمور كانت دافعاً لي لاختيار هذا الموضوع وأهم هذه الدوافع ما يأتي:

١- أن اللغة العربية بالعراق قد اضطربت أسسها، واختل مقياس الصواب في أدائها نطقاً وكتابة منذ النصف الثاني من القرن الخامس الهجري – وهو العصر الذي وجد فيه الحريريّ – ولم يكن الخطر على اللغة هذه المرة من قِبَل العامة كما كان قبلُ، وإنما أصبح الخطر عليها من قِبَلِ علمائها، وهم أولى الناس بالمحافظة عليها وسلامِتها على ألسنتهم من اللحن، حتى يكونوا قدوة لتلامذتهم ولمن يلوذ بهم من العامة، وهذا ما دعا عالماً (كالحريريّ) إلى التصدي لهذا الخطر الداهم بتقويم الأساليب اللغوية لهؤلاء الخاصة فألف كتابه (درة الغواص) وهذا مما حداني لدراسة هذا الكتاب.

٢- تفرُّد الحريريّ بالتنبيه إلى انحرافات لغوية ونحوية وقعت في عصره، حيث شاعت على ألسنة الخاصة في زمنه، إلى جانب تنبيهه إلى الأخطاء التي وقعت من قبلُ فلم يكتفِ بترديد ما قاله القدماء في هذا المجال.

٣- طُغْيَانُ الجانب الأدبي للحريريّ على الجانب اللغوي – في أوساط الدارسين والباحثين – فأراد هذا البحث إماطة اللثام عن هذا الجانب اللغوي لهذا الرجل فليست شهرته الأدبية – في نظرنا – بأولى من شهرته اللغوية.

٤- كثرةُ الشروحِ والتعليقات والردود التي دارت حول الدرة بعضها يجاري الحريريّ، وبعضها يخطّئه، وكلٌ له دليله، فأراد البحث أن يَنْفِذ إلى داخل الدرة ليدرسَها دراسة وصفية ويخضعَها للدراسة الموضوعية.

٥- أن المنهج الذي اختطَّه الحريريّ لنفسه يثير الباحثه ويغريه ذلك لأنك تجد في الدرة سَوْقَاً للآيات القرآنية والحديث النبوي والأشعار والنوادر والأخبار، وكان من المنتظر أن يستشهد الحريريّ بالقراءات والحديث. ولكنا وجدناه يجري في القراءة المشهورة وعلى المختار من الأحاديث، ولم يأخذ بالقراءات القرآنية مع أنها رواية لا دراية، بل صرَّح بأن من القراءات ماهو لحنٌ وذلك في قوله في الدرة (وأما قراءة أبي قلابة:

﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾[١] فقد لحن فيها ولم يوافقه أحد عليها[٢]، ثم إنه لم يأخذ بالحديث حجة لغوية، ولم يستشهد بأشعار المولدين وأخذ من اللغات بالمشهور المبني على القياس المطرد والأصل المنعقد، فالشواذ تقصر ضده على السمع ولا يقاس عليها بالإجماع، والنادر لا يعتد به ولا يقاس عليه.. ثم إنه من ناحية السماع والقياس أراد أن يرجع باللغة إلى استعمالها في مواطنها الأولى، وكل ما خالف هذا الاستعمال البدوي في المعنى أو في اللفظ، أو في التركيب، خطأ يجب أن يقوَّم، ومن هنا كان الوارد عنده هو كل شيء في اللغة بشرط أن يطرد وهو الذي يقاس عليه غيرُه، أما الوارد غير المطرد فشاذ لا يُقاس عليه ولا تحمل نظائره عليه، وأما غير الوارد فلا سبيل إلى صحته حتى ولو كان له وجه من المجاز أو غيره يصح به. فأردنا أن نقف من هذا المنهج موقفاً وذلك لأننا – كما يقول الخفاجي – لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعمله العرب العاربة والمستعربة لعجَّزْنا الواسع، ولعسر التكلم به على من بعدهم.

٦- أن (درة الغواص) للحريريّ لم تُدْرس إلى الآن دراسة موضوعية، فأراد هذا البحث أن يلقي الضوء عليها، وهو بذلك يفتح أمام الدارسين والباحثين لوناً من ألوان الدرس اللغوي وهو إخضاع جميع كتب لحن العامة والخاصة للدراسة الوصفية والموضوعية.

٧- أن الحريريّ يَفْطن في درته أحياناً إلى ظاهرة التطور اللغوي[٣] ومن أمثلة ذلك قوله: (وأظن أن الذي وهَّمَهم لزوم تكرير لفظة (بين) مع الظاهر مارأوه من تكريرها مع الضمير في مثل قوله عز وجل ﴿هذا فِراقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[٤] وقد وهموا في المماثلة بين المَوْطنين، وخَفِي عليهم الفرق الواضح بين الموضعين)[٥] وتعليله لهذا التطور قد يُعَدُّ من الأمور النادِرَةِ لدى أقرانه من مؤلفي كتب اللحن ... .

١ سورة القمر: ٢٦.
٢ الدرة ص ٥٠، ٥١.
٣ لحن العامة والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب ١٥.
٤ سورة الكهف: ٧٨.
٥ الدرة ٧٩.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

وفي حقيقة الأمر تَكْمُن صعوبة هذا البحث في أنه على الرغم من المؤلفات والشروح التي كانت على الدرة نفتقد منهجية الدرس اللغوي للوقوف على جهد هذا الرجل، فمنهم من اكتفى برصد ما قدّمه الحريريّ ومنهم من شرحه ومنهم من قام بعمل حواشٍ له وغير ذلك مما ذكره المحقق من جهد هؤلاء العلماء.

ولقد اختلفت الدراسة في هذا البحث حيث ستقوم الباحثة بعرض وتحليل ما قدّمه الحريريّ من مسائل على المعايير التي اعتمدها الحريريّ نفسه خلال المستويات الأربعة: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

والهدف من الدراسة في حقيقة الأمر هي استكمال ما قام به الباحثون اللغويون في العصر الحديث لدراسة جهد علماء اللغة العربية القدماء وكيفية دراستهم للغة وحفاظهم عليها من اللحن بسبب اختلاط العرب بعد الفتوحات الإسلامية بأجناس غير عربية، مما حدا بالعلماء القدماء لبذل هذا الجهد العظيم كلاً من وجهة نظره، فظهرت أعداد غير قليلة من المؤلفات والتصنيفات في هذا المجال ومن هؤلاء العلماء الحريريّ الذي اختص (خاصة القوم) بما جاء من مصنفات من لحن وخطأ، فهذه الدراسة جاءت بهدف الكشف عن معايير الخطأ والصواب اللغوي التي اعتمدها الحريريّ في سفره العظيم (درّة الغواص في أوهام الخواص).

الدراسات السابقة:

يتبين من خلال البحث أنه لم يُعثر على دراسة تناولت المعايير اللغوية في الخطأ والصواب بالشكل الذي تناولتُه. فيما يخصّ كتاب (درة الغوّاص).

أما فيما يخص الدراسات التي تحمل عنوان (المعيار اللغوي) فقد جاءت محدودة في شواهدها وما تعرض له من مسائل تتعلق بهذه النواحي من الأشكال.

وما وصلت إليه من دراسات سابقة هي:

- ما وضعه ابن بري من حواشٍ مفيدة على درة الغواص في أوهام الخواص.
- وقام ابن منظور صاحب كتاب لسان العرب القاموس المشهور بتهذيبه ورتبه على حروف المعجم.
- كما قام أحمد بن محمد المعروف بشهاب الدين الخفاجي بشرحه وطبع الشرح والمتن بالأستانة سنة ١٢٩١ هـ.
- بالإضافة إلى ما قام به محمد الحسيني الشهير بالألوسي حيث زاده بترتيب ألفاظه لغوياً واستطرد إلى كثير من الفوائد.

وسأعتمد في هذه الدراسة المنهج المعياري، فسأرصد الشواهد الواردة في الكتاب (موضوع الدراسة) ثم سأقوم بتحليلها وتفسيرها ضمن المعيار الذي وردت فيه صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلالياً.

وقد قسَّمتُ بحثي إلى تمهيد ومقدمة وفصول ثلاثة، أما المقدمة فقد عرّفتُ فيه بموضوع الدراسة ومشكلتها الرئيسية، وأهمية الدراسة ومسوغات إجرائها، وتبيان الهدف الرئيسي منها، وأهم الدراسات السابقة حول الموضوع، أما التمهيد فقد عرضت فيه معنى اللحن، وأسباب نشوئه، وأهمية كتب لحن العامة والخاصة.

أما الفصل الأول: عرض لحياة الحريريّ، حياته وملامح عصره، ومؤلفاته وخاصة (درة الغواص في أوهام الخواص)

أما الفصل الثاني: الدراسات الصوتية.

فسأتحدث عن المعايير الصوتية التي اعتمدها الحريريّ في درة الغواص لمعرفة ما خالف أو وافق القواعد المرعية في هذا الإطار.

أما الفصل الثالث: الدراسات النحوية.

فيتحدث عن المعايير والضوابط النحوية التي تعد مخالفة للقاعدة التي وضعها النحاة، أو لتعدد الأوجه الإعرابية التي تحملها الشواهد النحوية التي اعتمدها الحريريّ في كتابه ومناقشة الأمثلة وما قام بتقديرها على أنه (لهجة) وردت عند العرب ممهدة لكل موضوع منها ما يناسبه.

أما الفصل الرابع: الدراسات الصرفية وأهم الشواهد الصرفية في النسب، والتصغير، والجموع.

أما الفصل الخامس: الدراسات الدلالية.

مما لاشك فيه أن علم الدلالة تطوّر تطوّرًا لغويًا – لا يخفى على كل باحث – في عصرنا الحاضر محققًا امتيازات قيمة وخاصة في الميدان التطبيقي، وسأحاول في هذا المعيار الوقوف على ما قدمه الحريريّ من جهد في هذا المعيار مستعينة في ذلك بما قدمه علماء اللغة القدماء والمحدثين من جهد في هذا المعيار.

والخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وقد انتقيتُ من شروح الدرة شرحان، وكان جلّ اعتمادي عليهما وهما: شرح الخفاجي على الدرة، وكشف الطرة عن الغرة للألوسي.

أما عن شرح الخفاجي ت ١٠٦٩، فإنه يدل على استيعاب الخفاجي الدقيق لآراء القدماء، وقد وضّح الخفاجي دقة وطبيعة التطور اللغوي، وموقفه منه، وخاصة فيما يتصل باستعمال الألفاظ التي جدّت في حياة العربية. وأما عن (كشف الطرة عن الغرة للألوسي) فاخترته لأنه متأخر (ت ١٢٧٠هـ)، وهو آخر من شرح الدرة وعلّق عليها، وهو وإن كان يعتمد على شرح الخفاجي إلا أنه أضاف بعض الزيادات. [1] ولقد كان منهجي في هذا البحث منهجاً وصفياً يصف الواقع ويحدده، وذلك إلى جانب المنهج التاريخي الذي يتتبع الظاهرة اللغوية في مراحل تطورها، ويُؤصّل لها، ثم دراسة هذه الظواهر اللغوية في ضوء ما وصل إليه المحدثون.

---

[1] كشف الطرة عن الغرة للألوسي، المطبعة الحنفية بدمشق، (١٣٠١هـ)، ص ٤.

التّمهيــــد

التمهيـــــد

لقد اهتَمَّ العرب بلغتهم أيّما اهتمام ولذلك برزوا في مجالات شتى من مناحي القول، فبرز فيهم الخطيب اللَّسِن والشاعر المفلّق، وظلت العربية خالصة للعرب في جزيرتهم نقية سليمة بعيدة عن الخطأ والانحراف إلى أن جاء الإسلام ودخل الناس في دين الله أفواجاً واختلط العرب بغيرهم بعد أن فتحوا البلاد، وحدث نوع من التأثر والتأثير بين لغة الطارئين ولغة سكان البلاد الأصليين، ومن هنا بدأ اللحن يتسرّب إلى اللغة العربية عن طريق الموالي والمستعربين، ومَنْ دخل في الإسلام من أصحاب اللغات المختلفة، وبدأ العرب يتنبهون إلى هذا الخطر الداهم الذي حلّ بلغتهم، فأخذوا يذودون عنها بغية المحافظة على بقائها كما عهدوها ونَشَأوا عليها وبُعْداً بها عن مزالق الخطأ والانحراف، وحين ننظر نظرة عجلى في معاجم لغتنا نجد مادة (ل ح ن)[١] تدور حول الميل والانحراف وتحوّل الشيء من جهته المألوفة إلى أخرى غير مألوفة، ثم تحدد هذا المدلول العام ليدل على ستة معان ذكرها ابن بري في قوله: "للحن ستة معان: الخطأ في الإعراب، واللغة (اللهجة)، والغناء، والفطنة، والتعريض والإيماء، والمعنى"[٢] والذي نود الإشارة إليه هنا هو المعنى الأول والذي يرجع أيضاً إلى المدلول العام ويرتبط به؛ لأنه عدول بالكلام عن جهة الصواب المعهودة إلى جهة الخطأ غير المعهودة .. ولم يصل إلينا نص جاهلي – فيما نعلم – أطلق فيه اللحن بمعنى (الخطأ في الكلام) ويذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن أقدم ما وصل إلينا في ذلك راجع إلى العصر الأمويّ فيما روي عن عبد الملك بن مروان (ت ٨٦ هـ) من قوله: (الإعراب جمالٌ للوضَيع واللَّحْنُ هُجْنَةٌ للشريف) وقوله: (اللحنُ في الكلام أقبحُ من التفتيق في الثوب)[٣].

---

١ اللسان : لحن

٢ حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص، تحقيق د/أحمد طه حسانين، مطبعة الأمانة، القاهرة – ط (١) ١٤١١هـ.

٣ لحن العامة والتطور اللغوي د.رمضان عبد التواب ٩ – ط (١) – دار المعارف مصر (١٩٦٧).

ولا شك أن هناك أسباباً قد تضافرت واجتمعت لحدوث اللحن ومن أهمها:

١- اختلاط اللغة بغيرها من اللغات نتيجة لاتصال المتكلمين واختلاطهم، فقد اختلطت العربية بغيرها منذ القدم، ثم ازداد هذا الاختلاط ونما بعد الإسلام، وفي ذلك يقول أبو الطيب اللغوي: (إن اللحن ظهر في كلام الموالي والمستعربين من عهد النبي (ﷺ) فقد رُوّينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم ......) [(١)] ويقول الزبيدي: (لم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجاً وأقبلوا إليه أرسالاً وأصبحت الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية) [(٢)].

ويمكن للباحث أن يعثر على شواهد كثيرة لتأثر العربية بغيرها منذ القدم[(٣)] وتتمثل هذه الشواهد في تلك الألفاظ الحبشية، والرومية، والفارسية، وغيرها مما انتقل إلى العربية وجاء به القرآن الكريم دلالة على قبول ذلك منهم، وسماحهم جَريانَه على ألسنتهم، وبدأ هذا التأثر في نقل الألفاظ الأعجمية، وفي نطق المستعربين لألفاظ العربية، وزيادة على ذلك بدأ التأثر في التخلي عن بعض قواعد التصريف العربية في مسائل الجمع والنَّسب وغيرها قياماً على ما يحدث في اللغة المخالطة، وهذا الاختلاط – بالقطع – أدّى إلى نشوب اللحن وظهر على أثر ذلك حركة علمية دائرة عملت على تنقية اللغة مما شابها من اللحن وما لحق بها من الفساد.

٢- وأمرٌ ثان أدى إلى انتشار اللحن وهو وقوعه من ذوي الشأن كالخلفاء والوزراء والأدباء والعلماء وهؤلاء هم عِلْيَةُ القوم، وبهم يُقْتَدى، وصدور اللحن عنهم يتسرب فوراً إلى غيرهم .. حتى علماء التنقية اللغوية أنفسهم أُخِذَتْ عليهم مآخذُ: كأبي عبيدة معمر بن المثنى الذي كان إذا أنشد بيتاً لا يقيم وزنه، وإذا تحدّث أو قرأ (لَحَن) اعتمادا منه لذلك ويقول النحو محدود[(٤)]، وكالفرَّاء الذي جرى اللحن على لسانه كثيراً إذا ما انساق وراء طبعه، فإذا تحفظ لم يلحن.[(٥)].. إلى غير ذلك من الأسباب التي أدت إلى ذيوع اللحن وانتشاره، وحين ننتقل إلى العراق – وهي محطّ رحالنا – نجد أن هذين السببين قد أثرا في فُشّو اللحن بها ولم يُقصَر اللحن فيها – أيضاً – على العامة بل تعداهم إلى الخاصة، وبدأت ملامح التغير اللغوي في أواخر القرن الثاني إلى النصف الأول من القرن الثالث

---

[١] مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي – مطبعة نهضة مصر (١٣٧٥) ص٥.
[٢] طبقات النحويين واللغويين – للزبيدي – أبو بكر محمد بن الحسن، ط (١) مطبعة الخانجي – مصر (١٣٧٣هـ - ١٥٥م).
[٣] البيان والتبيين – الجاحظ – أبو عثمان عمرو بن العلاء ط (١) المكتبة التجارية (١٣٤٥) ١٦٨/٢.
[٤] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ط (١) مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ٣٢٦/٤.
[٥] السابق ٥/ ٢٢٥.

(١٦٥ – ٢٥٥ هـ) وتجد في مقدمة اللاحنين الخليفة العباسي نفسه وهو (المعتصم)، وحين تطلَّع على كتب الجاحظ تجد صوراً لملامح هذا التغير [١] وما إن يحل القرن الرابع الهجري حتى نجد الانحراف أمراً مألوفاً يُوشك أن يكون غير معاب في أواسط المثقفين، ولذلك تجد (ابن فارس) يتحسر لِمَا أصاب اللغة العربية على ألسنة المثقفين من المحدّثين والفقهاء الذين لم يروا بأساً في أن يتخلى المحدّث والفقيه من معرفة اللغة واستقامة اللسان فيقول: (وقد كان الناس قديماً يجتنبون اللحْنَ فيما يكتبونه أو يقرأونه اجتنباهم بعضَ الذنوب. فأما الآن فقد تجوزوا حتى إن المحدّث يحدّث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن [٢].
ولم يقتصر اللحن على محدّثي القرن الرابع وفقهائه بل تطرق إلى ألسنة خاصة المثقفين الذين تدار بأيديهم أمور الدولة ووصل الأمر بهم في القرن الخامس إلى أنهم كانوا لا يرون في ذلك عيباً، والدليل على ذلك قول الحريريّ في مقدمة درته: (فإني رأيت كثيراً ممن تسنَّموا أسنمة الرتب وتوسَّموا بِسِمَة الأدب قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم، وترعف به مراعف أقلامهم ..)[٣] وكثر بعد ذلك ظهور الانحرافات اللغوية على ألسنة الخاصة حكاماً، ووزراء، وقضاة، ومثقفين، وعلماء لغة، واتسع نطاق اللحن وامتد سلطانه ووجد من يرضى به ويدافع عنه، إلا فريقاً من علماء اللغة ناصَبة العداء وتعقب العربية الملحونة في كلام الكتاب، والشعراء، والأدباء وعِلية القوم، وهؤلاء هم من يطلق عليهم: (علماء التنقية اللغوية).

---

١ البيان والتبيين ١/ ١١٣، البخلاء – الجاحظ – أشرف على ضبط غوامضه الأستاذ محمد علي الزعبي، مكتبة العرفان، بيروت، ١٣٧٤، ٤٧ومابعدها.
٢ الصاحبي في فقه اللغة وسند العرب في كلامها (لابن فارس) ط. المؤيد (١٣٢٨).
٣ درة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة نهضة مصر (١٩٧٥م)، ص ٣٢.

وترجع أهمية كتب لحن العامة والخاصة إلى أمرين:

الأمر الأول: أن لها أهمية وعلاقة بالمعجم العربي وترجع هذه الأهمية إلى أنها تقوم على تصويرها الشعب العربي وحياته في جميع الأقاليم تصويراً دقيقاً محكماً، قد لاتعطيناه إياه معاجم اللغة الفصيحة[١]. فقد كانت هذه المعاجم يعتمد المتأخر منها على المتقدم، ويحاول أن يفسر اللفظ بالمعاني التي كان يستعمله فيها الجاهليون والإسلاميون الأوائل وحدهم، بينما عُنِيت هذه الرسائل باللغات الحية في الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويراً، بل صورت مع العامية لغة الخاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء، ولذلك تناولت هذه الكتب اللغتين معاً ابتداء من عهد ثعلب فما بعده دون تفرقة[٢].

الأمر الثاني: أن لهذه الكتب أهمية لموضوع التطور اللغوي، وإذا كان هؤلاء اللغويون لم يَعِدُوا بتسجيل نصوص كاملة من اللغة الدارجة في تلك العصور التي تلت عصور الاحتجاج اللغوي – كما يُسَمُونَهَا – فإنهم قد أَطْلَعُونا على بعض جوانب التطور اللغوي الذي حدث آنذاك، والذي لا يزال بعضه مستعملاً وشائعاً حتى اليوم[٣] ونستطيع من خلال تلك الكلمات التي جمعوها في كتبهم أن نلحظ بعض ملامح ذلك التطور اللغوي، لاسيما في نواحي الأصوات والصيغ والدلالة أما الجملةُ العربية ونظامُ الكلمات في بنائها، فإننا لا نستطيع معرفة نوع التطور الذي أصابها، لأن المادة التي بين أيدينا يدخل في حسابها الجمل والتراكيب، ولا تَمُدُّنَا إلا بالمفردات الجامدة .. ولسنا في هذا البحث نُروّج للحن، أو ندعو إلى هجر الفصحى ذلك لأنها لغة القرآن الكريم وقد كَفِل الله لها الحفظ مادام يحفظ دينه فقال تعالى وهو أصدق القائلين: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٤] ولكن ما نقصده من هذا البحث هو ما نؤمن به من أن اللغات لا تسير في حياتها على نحو من الصدفة المطلقة [٥] ولا تتخبط في تنقلها على ألسنة الناس خبط عشواء، بل يحكمها في هذا وذاك قوانين تكاد ترقى إلى مكانة القوانين الطبيعية ثباتاً وقوة، ومهمة العِلْم هو البحث في هذه القوانين، يكتشفها ولا يخترعها، ومهمة عالم اللغة في العصر الحديث ليست تقويمَ اللغة والحكمَ لها أو عليها، بل مهمَّتُه دراسةُ اللغة في ذاتها ومن داخلها دراسة وصفيّة محاولاً تقرير الواقع والكشف عن السر الذي يكمن وراء هذا الواقع.

---

[١] لحن العامة والتطور اللغوي د. رمضان عبد التواب ٦٤.
[٢] لحن العامة والتطور اللغوي، ٦٤.
[٣] لحن العامة والتطوُّر اللغوي د. رمضان عبد التواب ٦٥.
[٤] سورة الحجر: ٩.
[٥] لحن العامة د. رمضان عبد التواب ٤٣٣.

وحين نطَّلِعُ على تراث كتب اللحن نجد أربعة كتب من بينها قد نالت إعجاب اللغويين فقامت حولها دراساتٌ كثيرةٌ بلغت عشرات الرسائل ما بين شرح واختصار وتهذيب وترتيب وتكملة ونَقْدٍ ودِفَاعٍ ونَظْمٍ وشَرْحٍ للنظم، وهذه الكتب هي: إصلاحُ المنطق لابن السكيت، وأدبُ الكاتب لابن قتيبة، والفصيحُ لثعلب[١]، ودرَّة الغواص للحريريّ ولقد وفقني الله لاختيار واحد من هذه الكتب الأربعة لدراسته دراسة لغوية وهو (درة الغواص في أوهام الخواص) للقاسم محمد بن علي بن محمد بن عثمان الحريريّ (ت ٥١٦هـ) وكان عنوان البحث الذي أتقدم به لنيل درجة الدكتوراة هو: (معايير الخطأ والصواب في درة الغواص للحريريّ).

[١] المعجم العربي، نشأته وتطوره د. حسين نصار، ط (٢) دار مصر للطباعة (١٩٦٨م)، ص ١١٦.

الأصول التي اعتمدها الحريري لمعايير الخطأ والصواب في درة الغواص

ومن ذلك أن الحريري لم يرض القراءة الشاذة ولا يعترف بالقراءات ولا يرتضيها ويأخذ بالقراءة المشهورة، ولا يعتدّ بغيرها، ومن ذلك أنه لم يأخذ بقراءة أي قلابة ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾ [(١)]

[١] سورة القمر: ٢٦، القراءات القرآنية في البحر المحيط، محمد أحمد خاطر، مكتبة نزار الباز – مكة.

الأصول التي اعتمدها الحريريّ لتخطئة وتصويب آرائه في كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص)

الأصل الأول: القراءات القرآنية

القرآن الكريم هو أرقى درجات الفصاحة، وقد أخذ بألباب الفصحاء، وقد تلقفه علماء اللغة يستشهدون به في قضايا اللغة ومسائلها وأساليبها، إلا أن بعضاً منهم وقف من بعض القراءات القرآنية موقف عدم الاعتداد بها، فحكموا قواعد اللغة النحوية المستنبطة من كلام العرب فيها، وحكموا على ما خالفها باللحن.

فإنّ أبا عمرو بن العلاء خطّأ المدنيين والكوفيين في قراءتهم قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[١] بتشديد النون من (إنّ).

كما تابع البصريين في قراءة حفص عن عاصم بنصب (أطلع) في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [٢]؛ لأنهم منعوا أن تقع الفاء جوابا للترجّي.

كما أنه لا يرى إمالة (حتى) لأنها حرف وحكم الحروف ألا تمال، وهو بهذا لا يأخذ بقراءة حمزة وابن كثير في إمالة (حتى)، وهي أيضاً لغة لأهل اليمن ونجد [٣].

ولم يرتض بعض النحاة هذا المنهج الذي ينسب القراءة إلى اللحن، فتلقوا القراءات القرآنية بالتسليم والقبول، دون نظر إلى درجة القراءة، وحظها من التواتر أو الشذوذ، مكتفين بثبوت الرواية وإن خالفت القياس المشهور من لغة العرب، ومن هؤلاء العلماء: أبو الفتح ابن جني، وابن السيد البطليوسي، وابن هشام اللخمي.

---

[١] سورة طه: ٦٣

[٢] سورة غافر ٣٦، ٣٧

[٣] انظر: المعيار في التخطئة والتصويب ص ٦٢، وما بعدها

الأصل الثاني: اللهجات العربية

كانت قبائل العرب في الجزيرة العربية تعيش نظاماً سياسياً مفككاً، فهي لم تكن ترتبط بحكومة مركزية تدبر أمرهم وتدير شؤونهم، إلا ما يكون من رئيس القبيلة الذي يُختار. ولم يكن بين هذه القبيلة وجاراتها، حدود مرسومة لا يمكن تجاوزها، بل إن خارطة تقسيم القبائل تتغير على الدوام بسبب الرحيل في طلب العشب والكلأ، أو الحروب، أو التحالفات، أو النسب. وغنيٌّ عن البيان أن هذا التفرق القبلي نتج عنه اختلاف في لهجات القبائل.

وقال السيوطيّ نقلاً عن أبي نصرٍ الفارابيّ: ((كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانةً عما في النفس، والذين نُقلتْ عنهم اللغة العربية، وبهم أقتُدِي، وعنهم أخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب، هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين أكثر ما أخِذ عنهم ومعظمه، وعليه أتُّكِلَ في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل.

ومن ذلك يظهر أنّه وبالجملة لم يؤخذ عن حضريّ قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جُذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر، والقِبط، ولا من قضاعة، ولا من غسّان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنَّمِر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية. ولا من بكر، لأنهم كانوا مجاورين للنَّبَطِ والفرس، ولا من عبد قيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين، مخالطين لهند والفرس، ولا من أزْد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً، لمخالطتهم للهند، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكَّان اليمامة، ولا من ثقيف وسكَّان الطائف؛ لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم – حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب – قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم)) [١].

وعلى هذا الأساس اتبع كثير من العلماء منهجاً صارماً في قبول اللهجات من غير ما ذكر في النص السابق، ولم يعتدّوا بغيره، بل عدّوه خطأ. ومن هؤلاء العلماء الكِسّائِيّ، والفَرَّاء والأصمعيّ، وابن السكيت، والسجستانيّ، وابن قتيبة، وأبو هلال العسكري.

---

[١] الإصباح في شرح الاقتراح ص ٩٠

وتبع هذا المنهج المتشدِّد أبو القاسم الحريريّ، فلم يعتدّ بلهجات بعض القبائل وعدَّها خطأ، فهو لا يُجيز بعض اللغات التي استعملت (أنساغ) ولا يُعْذر من استعمله في كتبه، كما أنه لا يعتدّ باللغات الأخرى في (الشام)، ويهتم باللغة الأكثر ويُلحِّن اللغة الأقل كما في مسألة (ها وهاء). ويذهب إلى أن بعض اللغات التي سُمِعت عن العرب كلغة (أكلوني البراغيث)- وهي لغة طيئ، وقيل لبني الحارث بن كعب، وقيل: لأزد شنوءة – لم ينطق بها القرآن ولم ترد في أخبار الرسول ﷺ! ويؤول ما جاء فيهما.

وفي مقابلة هذا المنهج المتشدّد في تخطئة اللغات، يأتي منهج متسامح في الاعتداد بلهجات القبائل الأخرى، فهم يأخذون بكلام أبي الفتح ابن جني في حجّية اللغات:((فأمّا أنْ تقِل إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما روايةً وأقواهما قياساً)) ثم قال:((إلا أن إنساناً لو استعملهما لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين)) وقال أيضاً:((وكيف تصرّفت الحال، فالناطق على لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ماجاء به خيراً منه)) [(١)].

[١] الخصائص لابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، ط (٢) دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م)، ١٢/٢ ومابعدها.

الأصل الثالث: الحديث النبوي

الحديث إذا أطلق أريد ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعلٍ أو تقرير، وإذا أطلق الخبر والأثر فإنه يُراد بهما ما أضيف إلى النبي ﷺ وما أضيف إلى الصحابة والتابعين، وهو رأي الجمهور [١].

وانقسم علماء اللغة إزاء الاحتجاج بالحديث إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى إبعاد الحديث عن مجال الاحتجاج اللغوي ويرون عدم القياس على ما جاء فيه. ومن هذا الفريق:

ابن السكيت، وأبو حاتم السجستانيّ، وابن قتيبة، والزُّبَيدي:

ومنهم ابن السكيت:

خطّأ قول العامة: بنى فلانٌ بأهله، والصواب أن يُعدّى الفعل (بنى) بحرف الجر على [٢]، وقد جاءت هذه التعدية في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((غزا نبيٌ من الأنبياء فقال لقومه: لا يتبعني رجلٌ ملك بضع امرأةٍ وهو يُريد أن يبني بها، ولما يبنِ بها، ولا احد بنى بيوتاً ولم يرفع سقوفها ...))[٣].

الفريق الثاني: وهم الذين يأخذون بالحديث مطلقاً حجّةً في اللغة سواء ثبت عن النبي ﷺ أم لم يثبت، ومن أشهر هؤلاء:

الحريري، وابن الطراوة، والسُّهيْليّ، وابن مالك.

الحريري: كثيراً ما يعتمد الحديث والأثر في إثبات آرائه، ويخطّئ ما يُخالفها، فهو يأخذ في الحديث في مسائل كثيرة جداً منها: يرى أن معنى سائر: الباقي بدليل قوله ﷺ لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوة: ((اختر أربعاً منهنّ وفارق سائرهُنَّ)) [٤].

---

[١] السنة قبل التدوين ص ٢١
[٢] إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط (٣)، دار المعارف مصر (١٩٧٠) ص ٣٠٦.
[٣] صحيح البخاري، كتاب الحج ٢٩٥٦
[٤] درة الغواص ص٤

كما يرى إدخال الواو في أسلوب التحذير فيقال: إيّاك والأسد، كما قال النبي ﷺ: ((إيَّاك ومصاحبة الكذاب فإنه يقرب عليك البعيد ويُبعِّد عنك القريب)) (١).

أما ما ذكر من مسائل تخالف ما جاء في الحديث النبوي، فإنه لم يُخالف الحديث صراحةً أو يُصرِّح بخطأ ذلك الحديث أو هذا، بل ربما لم يبلغه الحديث فقضى بما قضى به علماء اللغة، خصوصاً إذا عرفنا أنّ الحريريّ ليس من المشتغلين بالحديث وإن كان جاء بعد عصر التأليف في الحديث، وعليه فما وجد مخالفاً للقياس الشائع وموافقاً للهجة من لهجات العرب فلا خير من الأخذ به والاعتماد عليه.

---
١ درة الغواص ص٢٨

الأصل الرابع: التطوّر الدلالي

المقصود بالتطور الدلالي: هو انتقال الألفاظ من دلالاتها الأولى إلى دلالات معينة بسبب تعاقب العصور، والألفاظ قد تكون عامة في أولها ثم تتخصص، أو خاصة ثم تكون عامة، أو يستعمل اللفظ على سبيل المجاز. وعلى أساس هذا فقد وقف بعض العلماء عند الدلالات الأولى للألفاظ وبنى عليها حكمه بالتصويب أو التخطئة، ونظر بعض العلماء إلى الألفاظ نظرة متوازنة فأجاز بعض الألفاظ التي انتقلت عن وضعها الأول إلى دلالة أخص أو أعم.

وممن وقف على أوضاع الألفاظ في عهدها الأول: الحريري:

فالحريري: يقصر استعمال (الرِّكاب) على الإبل خاصة، ويوهِّم من يتسعملها بمعنى: الموكب المشتمل على الخيل والرَّجل وأجناس الدواب [١].

كما يقصر استعمال (لبن) على غير رضيع الإنسان. ويرى أن (لبان) يختص بالإنسان وحده [٢].

كما يوهّم من يخصص لفظ (الراحلة) بالناقة النجيبة ويرى أن تقع على الجمل والناقة [٣].

ويعتمد الحريري في استعمال اللفظ على دلالته الحقيقية، فهو يرى أن يُقال: اقطعه من حيث رك، أي من حيث ضَعُفَ، لا من حيث رق [٤].

ومن الفريق الثاني الذين يرون أن دلالة الألفاظ تتطور تبعاً للتطور الاجتماعي كما اعتدو بالمجاز في التخطئة والتصويب: الشهاب الخفاجي.

الذي يرى مثلاً أن (اللبن) لفظ عام من الآدمي وغيره [٥]، ويذهب إلى أنَّ (الراحلة) لفظ عام يصح أن يطلق على المركب من الإبل ذكراً أو أنثى [٦].

كما يُجيز أن يَسْتعمل (المُكَدي) كـ (مُجَد) للسائل لأنّ الزمخشري استعمله [٧].

---

[١] دُرة الغواص ص١٧٦
[٢] المصدر نفسه ص٢١٨
[٣] المصدر نفسه ص٢٦٨
[٤] دُرة الغواص ص١٤٤ وانظر مسائل مشابهة لذلك في ص٤٢/٢٤٦/٢٠٦
[٥] شرح درة الغواص في أوهام الخواص للخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد المصري، ط (١)، (١٢٩٩هـ) ،ص٢٠٨.
[٦] المصدر نفسه ص٢٥
[٧] المصدر نفسه ص١٩٧

ويجيز استعمال اللفظ متى أصبح حقيقةً عرفية، فيصبح عنده أن يقال لمن كان قائماً: اقعد، إذن فالألفاظ تنتقل دلالتها بيد العموم والخصوص، والحقيقة، والمجاز، فينبغي مراعاة ذلك في الاعتداد بالتخطئة والتصويب.

الأصل الخامس: لغة المولّدين

المولَّدون: هم الذين نشأوا بعد عصر الاحتجاج باللغة، وعاشوا في غير البادية واختلطوا بالأعاجم.

وانقسم العلماء في قبول لغة المولّدين شعراً أو نثراً إلى قسمين:

قسم لم يقبلوا كلامهم كمعيار للتخطئة والتصويب، وعيَّنوا معياراً زمنياً للاحتجاج فهو ينتهي في القرن الثاني في الأمصار، ونهاية القرن الرابع في البادية، وأجمعوا أنه لا يحتج بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربية، ونقل ثعلب عن الأصمعي قوله: خُتم الشعر بإبراهيم بن هَرْمة [١]. ومن هؤلاء العلماء: الأخفش، والأصمعيّ ، وابن قتيبة، والمبِّرد، والزبُّيدي، والحريري.

وممن يُهمنا الحديث عنه هو الحريري الذي خطّأ البحتريَّ في قوله:

أَخْلَيْتَ منه البَذَّ وهو قراره ونصبته علماً بسامِرَّاء

لأنه قال في اسم البلدة: ((سامِرَّاء)) والصواب عنده: سُرَّ مَنْ رأى، لأن المُسمّى بالجملة يُحكى على صيغته الأصلية [٢].

كما خطّأ المتنبي في قوله:

فآجرك الإله على عليلٍ بعثتَ إلى المسيح به طبيبا

لأنه عّدى الفعل (بعث) بحرف الجر، والعرب تقول فيما يتصرَّف بنفسه: بعثته وأرسلته وفيما لا يتصرَّف بنفسه: بعثتُ به وأرسلتُ به، والعليل مما يتصرَّف بنفسه [٣].

ونهج هذا النهج بعض العلماء المعاصرين كالشيخ محمد علي النجار [٤].

---

[١] الإصباح شرح الاقتراح ص١٢٠-١٢٢

[٢] درة الغواص ص٢٤٤

[٣] درة الغواص ص٢٧

[٤] انظر المعيار في التخطئة والتصويب ص١٢٢

الأصل السادس: لغة المصنّفين

المصنفون هم مجموعة من العلماء الذين يصنفون في فنٍّ من الفنون كالحديث، والفقه، والتفسير، واللغة، والتاريخ، والأدب.

وعلماء اللغة الذين اهتموا بنقد الاستعمال، انقسموا إلى فريقين إزاء القبول بلغة المصنفين في الاحتجاج أو عدمه.

الفريق الأول: رفض الاحتجاج بلغة المصنفين ومنهُمْ:

الأصمعي، وأبو حاتم السجستاني.

الأصمعي وأبو حاتم:

خطأ الأصمعيُّ وأبو حاتم سيبويه والأخفش وابنَ المقفع في استعمال (كل وبعض) بالألف واللام؛ لأن ذلك لم يرد عند العرب؛ لأنهما لا ينفصلان عن الإضافة لفظاً ومعنىً، وقد جاء في القرآن مجرداً من أل والإضافة قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[1].

إبراهيم اليازجي:

خطأ الحريري في المقامة الحجرية حينما قال: ((أما إنك لو ظهرت على عيش المنكدر))[2]؛ لأن الفعل (كَدَر) لازم فلا يُصاغ منه للمجهول ولا يُبنى منه مطاوع، ولم يأتِ (كدر) متعدياً إلا في نحو: كدر الماء، بمعنى: صبّه، ولم يأتِ في معجمات اللغة (انكدر) بالمعنى الذي أراده الحريريّ[3].

الفريق الثاني: وهم الذين أجازوا لغة المصنفين حتى لو خالفت المشهور من لغة العرب، ومنهم:

ابن هشام اللخمي، ورضي الدين بن الحنبلي.

والجواب عليه: أنَّ العلماء حينما يستعملون لغةً ما فلا شك أن لديهم ما يسندهم من اللغة دون النظر إلى أنّ هذه اللغة أفصح أو هذا الاستعمال مطرد، ولغة التصنيف ليست لغة التحقيق والبحث.

---

[1] سورة النمل: ٨٧

[2] مقامات الحريري، المطبعة الحسينية بالقاهرة (١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م).

[3] انظر: المعيار في التخطئة والتصويب ص١٣٥

كما أنّ العلماء – وأخص علماء اللغة – لا يؤخذ عنهم إلا الرأي المُعلَّل الذي يسنده الدليل، وهذا إذا كان للعالم أكثر من رأي في المسألة كما هو الحال في كتاب سيبويه، وما وقع في المقامات ودرة الغواص للحريري.

الفصل الأول

أبو القاسم الحريري

الفصل الأول

أبو القاسم الحريري

حياته:

اسمه ونسبه:

أبو محمد القاسم بن علي محمد بن عثمان الحريري[١] البصري الحرامي. ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة بقرية المشان من عمل البصرة، وكان يسكن بني حرام وهي خطة كبيرة تنسب إلى حرام بن سعد بن عدي بن فزارة بن ذبيان بن بغيض.

حياته العلمية:

سمع أبو محمد الحريري الحديث، واشتغل باللغة والنحو، وصنف في ذلك كله، وفاق أهل زمانه، وبرز على أقرانه، وأقام ببغداد، وعمل في صناعة الإنشاء مع الكتاب في باب الخليفة، ولم يكن ممَّن تُنكر بديهته، ولا تعكر فكرته وقريحته، قال ابن الجَوْزِيّ: صنف وقرأ الأدب واللغة، وفاق أهل زمانه بالذكاء والفطنة والفصاحة، وحسن العبارة، وصنف المقامات المعروفة التي من تأملها عرف ذكاء منشئها، وقدره وفصاحته وعلمه[٢].

إن مكانة الحريريّ في مسجد بني حرام، لأنه ما رحل من قريته (المَشَان) إلا لينهل من علوم ومعارف علماء أهل البصرة، دخل المسجد وفيه شيوخ يقعدون في حلقات، وكل منهم يلقي على طلبته مافتح الله به عليه من ألوان العلوم والمعارف، فاتجه الحريريّ نحو هؤلاء العلماء ينهل من معينهم، وكان من أبرز المشايخ الذين تتلمذ عليهم الحريريّ: أبو القاسم الفضل بن محمد بن علي القصباني النحوي اللغوي الأديب، هذا الرجل الذي ترجم له ياقوت في معجمه بقوله: "القصباني أبو القاسم النحوي البصري، كان واسعَ العلم غزير الفضل إماماً في علم العربية وإليه كانت الرحلة في زمانه وكان مقيماً بالبصرة، وأخذ عنه أبو زكريا يحيى ابن التبريزي وأبو محمد الحريريّ." [٣]

---

[١] مصادر ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري ص٣٧٩، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٣٦٠/١، إنباه الرواة للقفطي ٢٣/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٦٠/١٩، وشذرات الذهب ٥٠/٤، البداية والنهاية لابن كثير ٧٠/١٢ وما بعدها.

[٢] وفيات الأعيان ٢٢٧/٣، معجم المؤلفين ١٠٨/٨، معجم الأدباء ٢٩٣/٢٦١

[٣] معجم الأدباء ١٦/ ٢١٨.

وقال القاسم بن محمد الحريريّ صاحبُ المقامات: أنشدنا شيخنا أبو القاسم القصباني النحوي لنفسه:

في الناس من لا يُرْتَجَى نَفْعُه   إلا إذا مُسَّ بإضرار

كـالعُـود لا يطمع في ريحـه   إلا إذا أُحْرِقَ بالنـار

ودرس الحريريّ كذلك في مسجد البصرة عَلْمَ الفرائض والحساب والإنشاء إلى غير ذلك من العلوم التي كانت موجودةً في عصره، وبعد أن أخذ الحريريُّ الأدب والنحو واللغة من علماء البصرة زار بغداد وأخذ عن مشايخها بقية العلوم، ووجد العلم ببغداد أكثر من الحَصَى عند جمرة العقبة، وبعد أن اسِتكمل دراسته ببغداد عاد إلى البصرة، ولم يعد إليها في هذه المرة طالباً، وإنما عاد عالماً وتبرأ فيها مشيخة جامع (بني حرام) وصار الناس يقصدونه من كل حَدَب وصوب [١] ويروي المترجمون له أن من صفاته الخِلْقِيَة أنه كان دميماً قبيح المنظر فجاءه شخص غريب يزوروه ويأخذ عنه شيئاً فلما رآه استزرى شكله، ففهم الحريريّ ذلك منه وكان ذكياً أَلْمَعِيْاً فلما إلتمس منه أنه يملي عليه قال له اكتب:

ما أنت أولُ سار غرَّةُ قَمَرٌ   ورائــدٍ أعــجَبَتْــهُ خُضْـرَةُ الدِمَـنِ

فأخْتَرْ لنَفسِكَ غيرِي إنَّنِي   مثلُ المُعُيْدِي فاسْمَع بي ولا ترنـي

فخجل الرجل منه وانصرف، ولقد عَوضه الله عن قبح المنظر ذكاء وفطنة وفصاحة وبلاغة يتحدث بها الرُّكبان [٢]، وفي ذلك يقول ياقوت: "وكان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وله تصانيفُ تشهد بفضله وتُقِرُّ بِنُبْلِه وكَفَاهُ شاهداً المقامات التي أيرَّبها على الأوائل وأعجز الآواخر، ثم يقول: وكان مع هذا الفضل قذراً في نفسه وصورته ولبسته وهيئته قصيرة دميماً بخيلاً مبتلى بنتف لحيته." [٣]

ولنتحدث عن علم الرجل وفضله فلقد كان الحريريّ معتزاً أيُما اعتزاز بنفسه وبعلمه، يدلنا على ذلك هذه الرواية التي يحكيها لنا ياقوت حين يقول: " وحدثني من أثق به أن الحريريَّ لما صنع المقامة الحرامية أصعد إلى بغداد فدخل يوماً إلى ديوان السلطان وهو يُنْقِصُ بذوي الفضل والبلاغة محتفلٌ بأهل الكتابة والبراعة، وقد بلغهم ورودُ ابن الحريريّ إلا أنهم لم يعرفوا فضله، ولا أشهر بينهم بلاغته ونبله فقال له بعض الكتاب: أيَّ شيء تتعانى من صناعة الكتابة حتى

[١] الحريريّ، حياته وأدبة، رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، القاهرة، ص ٣٨.
[٢] وفيات الأعيان ٣/ ٢٣١.
[٣] السابق ١٦/ ٢٦٦.

نباحثك فيه فأخذ بيده قلماً فقال: كل ما يتعلق بهذا وأشار إلى القلم، فقيل له: هذه دعوى عظيمة، فقال: امْتَحِنوا تُخْبَرُوا، فسأله كلُ واحد عما يعتقد في نفسه إتقانه من أنواع الكتابة فأجاب عن الجميع أحسن جواب، وخاطبهم بأتم خطاب حتى بهرهم فانتهى خبرُه إلى الوزير أنوشروان بن خالد فأدخله عليه ومال بكَلِيْته إليه وأكرمه وناداه." (١) وهكذا تجد الحريريّ مبرّزاً في مجالات شتى من مجالات العلم وأتاح ذلك له غزارة مادته وحدة ذكائه حتى دخل مجالس الوزراء والخلفاء ومما يدل كذلك على علمه وفضله ما رواه ياقوت أيضاً حيث يقول: "ومن عجيب ما رأيته وشاهدته أني زرت آمد (٢) في سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة وأنا في عنفوان الشباب وريْعِه فبلغني أن بها علي بن الحسن بن عنتر المعروف بالشميم الحلّي، وكان من العلم بمكان مكين، واعتلق من حباله بركن ركين، إلا أنه كان لا يقيم لأحد من أهل العلم المتقدمين ولا المتأخرين وزناً ولا يعتقد لأحد فضيلة ولا يقر لأحد بإحسان في شيء من العلوم ولا حُسْن – عافاه الله – فحضرْتُ عنده وسمعت من لفظه إزراءُ وعلى أولى الفضل وتنديده بالعيب عليهم بالقول والفعل فلما أبرمني وأضجر وامتَدَّ في غَيّه وأصْحَر قلت له: أما كان فيمن تقدم على كثرتهم وشغف الناس بهم عندك قطُّ مَجِيد؟ فقال: لا أعلم إلا أن يكون ثلاثةُ رجال: المتنبي في مديحه ولو سلكتُ طريقه لما بَرَز عليَّ ولسُقْتُ فضيلَتَهُ نحوي ونسبتها إليَّ والثاني: ابنُ نباته في خطبه وإن كانت خطبي أحسنَ منها وأسير وأظهرَ عند الناس قاطبةً وأشهر، والثالث: ابن الحريريّ في مقاماته فقلت: فما منعك أن تسلك طريقه وتنشىء مقامات تخمدْ بها جمرته وتملك بها دولته؟ فقال: يا بُنَي: الرجوعُ إلى الحق خيرٌ من التمادي في الباطل ولقد أنشأتها ثلاث مرات ثم أتأمَلُها فأستَرذُلها فاعد إلى البِرْكَةِ فأغسِلُها ثم قال: ما أظن الله خلقني إلا لإظهار الحريريّ وشرَحَ مقاماته بشرح قرىء عليه وأخذ عنه." (٣)

أما عن أعمال الحريريّ ووظائفه فإلى جانب يساره يذكر مترجموه أنه كان صاحب الخبر بالبصرة (٤) وهذه الوظيفة تشبه رئاسة مصلحة الاستعلامات في زماننا هذا (٥) وهي وظيفة حسَّاسَةٌ لأن لها علاقةً بالخليفة مباشرةً ولا يصل إليها إلا من أحرز ثقته ونال الحَظْوَةَ الطيبة عنده، ولقد كان الحريريُّ ثقةً عند الإمام المستظهر وعلى الرغم من أهمية هذه الوظيفة فإنها لم تشغل الحريريّ عن علمه وأهله أما عن أهله فقد كان يتردد كثيراً على المَشَان لإدارة أملاكه بالرغم من سكناه بالبصرة في محلة بني حرام، وأما عن العلم فقد كان حفياً بنفسه معتزاً بعلمه، دائم النظر

---

١ معجم الأدباء ١٦/ ٢٦٤.
٢ آمد: بلد من بلاد ديلربكر من بلاد الكرد: السابق ٢٦٧/١٦.
٣ السابق ٢٦٧/١٦.
٤ وفيات الأعيان ٢٣٢/٣.
٥ النثر الفني د. زكي مبارك ٢٩٢.

المتواصل في الكتب والعمل الدائب في العلم والدرس، ويبدو أن هذه الوظيفة قد استمرت فيما بَعْدُ لأولاده يقول ياقوت: "قال العماد في كتاب الخريدة: لم يزل ابن الحريريّ صاحب الخبر بالبصرة في ديوان الخلافة ووجدت هذا المنصب لأولاده إلى آخر العهد المقتفوي." [١]

---

[١] معجم الأدباء ١٦/ ٢٦٢.

أهم ملامح عصره:

لا بّد لنا من وقفة على أهم أحداث العصر الذي عاش فيه الحريريّ، وذلك لما للأحداث السياسية والاجتماعية والفكرية من أثر كبير ينعكس بصورة أو بأخرى على أفراد المجتمع، وحين نقلب صفحات التاريخ نجد المؤرخين يتحدثون عن العصر العباسي الرابع وما تلاه فنجد هذا العصر يتسم بالانقلابات السياسية، وهو يبدأ من (٤٤٧ ـ ٦٥٦هـ) ويقولون [١]: شهد القرن الثاني الهجري وكذلك القرن الثالث والرابع أفواجاً من قبائل الأتراك (الغز) تهاجر من أقصى تركستان تحت ضغط سياسي أو اقتصادي أو كليهما متجهة نحو الغرب، محاولة الاستقرار في إقليم ماوراء النهر وإقليم خراسان، ولم تكن هذه القبائل في أول أمرها موحدة القيادة، ولم تكن تنسب إلى أصل تعرف به، فلما ظهر (سلجوق) في النصف الثاني من القرن الرابع، جمع شمل هذه القبائل ووحّدَها تحت زعامته فنسبت إليه وخضعت لحكم أبنائه من بعده وكذلك لحكم أحفاده، ونزل السلاجقةُ بالقرب من السامانيين والغزنويين فدخلوا الإسلام وتعصَّبُوا للمذهب السُّنِّي الذي كان منتشرا بتلك البقاع والذي هو أقربُ إلى العقل البدوي السلجوقي، وكانت الحروب مشتعلة بين السامانيين والغزنويين فانضم السلاجقة للسامانيين وساعدوهم وكانت مكافأةُ السامانيين للسلاجقة أن سمحوا لهم بالاستقرار قريباً من شاطئ نهر سيحون وانهارت الدولة السامانية في أواخر القرن الرابع الهجري (٣٨٩هـ) أمام عنفوان الغزنويين فأتاح هذا للسلاجقة الفرصة للاستقلال بما تحت أيديهم من أملاك الدولة المنهارة ومات (سلجوق) وهو في المائة من عمره أو تجاوزها فتولى رياسة هذه القبائل ابنه (إسرائيل) وبدأ الغزنويين يتوجسون خيفة من قوة السلاجقة فأظهروا السلم واستدعوا (إسرائيل) للمفاوضة ولكنهم قبضوا عليه وغدروا به وألقوه في السجن، فتولى بعد أخوه (ميكائيل بن سلجوق) فمال لمسالمة الغزنويين لإحساسه بقوتهم ولم تدم المسالمة طويلاً إذ هجم عليهم (محمود الغزنوي) وشتت شملهم سنة (٤١٨هـ) ومات (ميكائيل) عقب ذلك ثم مات محمود الغزنوي ومهد موتُه الطريقَ لنجاح السلاجقة لضعف أبنائه من بعده، وأعلن ابن ميكائيل قيادم دولة السلاجقة في سنة (٤٢٩هـ) واعترف بها الخليفة العباسي سنة (٤٣٢هـ) واستمر اتساع سلطان السلاجقة بعد ذلك وبخاصة في عهد (ملكشاه) الذي استولى على بُخَارَى سنة (٤٨٢هـ) ثم على سمرقند بعد حصارِ أَسْهَمَ الأهالي في نجاحه بأن قدموا المؤن والذخائر لجيش السلاجقة كرمز للترحيب بهم ليخلصوهم من العسف الذي كان طابع الحكام الغزنويين في هذه الفترة [٢] ... وبينما كان نجم السلاجقة يتألق كان نجم البويهيين في طريقه إلى الأفول، وجدَّت ظروفٌ أسرعت بالسلاجقة إلى بغداد، فقد كان السلطان البويهي (الملك الرحيم) ضعيفاً وكان أحد قواده الأتراك

---

[١] التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية د. أحمد شلبي، ط (١) مكتبة النهضة المصرية، (١٩٦٧م)، ٥٦ ـ ٧٤
[٢] سلاجقة إيران والعراق د. عبد المنعم حسنين القاهرة، (١٩٥٩م)، ١٦ وما بعدها

واسمه (البساسيري) صاحب السلطان الحقيقي في بغداد، وقد تمَّردَ هذا القائد على سيده البويهي وعلى الخليفة وحاول أن يستبدَّ بالأمر وأن يدعوا للخليفة الفاطمي (المستنصر) فاستنجد الخليفة العباسي (القائم) بزعيم السلاجقة (طغرل بك) وانتهز (طغرل بك) هذه الفرصة وسار بجيوشه حتى دخل بغداد سنة ٤٤٧هـ وأحسن الخليفة استقباله ولقبه بأمير المؤمنين وخضع له (الملك الرحيم) واستقر الرأيُ على أن يُذكر في الخطبة اسمُ القائد السلجوقي بعد اسم الخليفة ثم يليه اسم الملك الرحيم ولكن طغرل بك سرعان ما قبض على الملك الرحيم وأرسله أسيراً إلى الرَّيّ فألقى في السجن وحذف اسم الملك الرحيم من الخطبة وانتهى بذلك عهد البويهيين وبدأ سلطانُ السلاجقة. وكانت العلاقة طيبة بين خلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة، ويذكر المؤرخون أن أهم سبب لذلك هو الاتِّفاقُ المَذْهَبِيُّ فهؤلاء وأولئك يدينون بالمذهب السني، مما يسَّر التعاون بين الجانبين ومما دفع السلاجقة إلى إجلال الخلفاء واحترامهم احتراماً عميقا .. وفي خلال هذا العهد استعادت بغدادُ بعض مكانتها فكانت العاصمةَ الروحية حيث يعيش الخليفة متمتعاً بسلطاته الدينية، أما السلطةُ السياسيةُ فكانت في عاصمة السلاجقة نيسابور أولاً ثم الرِّيّ، ولعلَّ انفراد الخليفة ببغداد مع إجلال السلاطين له واحترامهم هيأ له صُوَراً من النفوذ وأعاد له ما كان قد فُقِدَ من قبل من هيبة وجلال.

هذه لمحة سياسية عن أحدث هذا العصر، أما من الناحية الاجتماعية فلقد تأثر أهل البلاد بالغزاةِ الجُدُدِ في شُتَّى مناحي حياتهم وكان من أبرز ملامح هذا العصر تبادل الزواج بين السلاجقة وبين بني العباس، ووجدت طائفة في هذا العهد تسمى طائفة (الحشاشين) نتيجة لما نَعُمُوا به من ثروة ورخاء وفي الجانب المقابل تجد نهضة للعمارة في هذا العهد، والذي يهمنا أن نشير إليه هنا هو تلك النهضة الفكرية التي وجدت في عهد السلاجقة، حيث يذكر المؤرخون أن هذا العهد قد شهد نهضة فكرية واسعة وضع أساسها (نظام الملك) (وزير ألب أرسلان) (وملكشاه) فقد أنشأ هذا الوزير شبكة من المدارس التي أخذت اسمها من اسمه، فسميت (النظامية)، وهكذا نجد أنه على الرغم من أن العصر – كما قلنا – قد اتسم بالانقلابات السياسية إلا ان العلماء قد تسابقوا فيه إلى الاشتغال بالعلم والأدب ويهمنا أن نشيرها إلى أن (الفارسية) قد صارت على عهد السلجوقيين لغة البلاط والشعارات الرسمية والسياسية والأدب والشعر، وأخذت تنافسُ العربية من خراسان إلى داخل سورية [1]، ومن بين المدارس التي أسست – كما قلنا – المدرسة النظامية ببغداد التي أسست سنة (٤٥٩هـ) للفقيه الشافعي أبي اسحاق الشيرازي والذي قد تلقى الحريريّ على يديه العلم في تلك المدرسة ببغداد – وظهرت بعد ذلك المؤلفات التي تومئ إلى انحطاط مستوى الثقافة

[1] العربية ، يوهان فك، ترجمة د. رمضان عبد التواب ط. الخانجي بمصر (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، ١٣ وما بعدها

اللغوية في بغداد إبان القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي فنجد مثلا [١] التبريزي في كتابه (شرح ديوان الحماسة) ولقد تناول كلا من كتاب الألفاظ واصلاح المنطق لابن السكيت بالتهذيب الدقيق، وخلفه في المدرسة النظامية تلميذه علي بن أبي زيد (ت ٥١٦هـ).

وتجد أن الصورة التي يقدمها التبريزي لانحطاط مستوى الثقافة اللغوية في بغداد إبان القرن الخامس الهجري تجد ما يؤيدها ويكملها في كتاب عن اللحن اللغوي على ألسنة الطبقات المثقفة وهو كتاب (درة الغواص) للحريريّ، وهكذا تجد أن للأحْدَاث السياسية والاجتماعية والفكرية أثرها في تكوين شخصية الحريريّ، فبعد أن استكمل دراسته في البصرة وزار بغداد وأخذ عن علمائها، وعاد إلى البصرة عالماً، أخذ يؤلف الكتب التي يتضح من خلالها المستوى الواهن الذي وصلت إليه اللغة العربية آنذاك، فألف كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص) وكان السبب الآصل في تأليفه هو خوفه على اللغة العربية وقواعدها، خصوصاً وأنه رأى أن اللَحْنَ قد بدأ يتسرّب إلى ألسنة العامة بَلْهَ الخاصة، ثم إنه ليسَ بعيداً عن الأحداث السياسية فهو كان يشغل منصب (صاحب الخبر بالبصرة) وهو موقع خطير له علاقة مباشرة بالخليفة، واطلاع على أهم الأحداث التي تدور في بلاط الملك ولقد انعكست كلُّ هذه الأحداث على كتاباته. فراح يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من اللغة في كتابه الآنف للذكر، ثم إن كتاب (مقاماته) فيه تصوير دقيق لأحوال المجتمع في عصره، وتهكم لاذع بالخروج على أصول اللغة وكذلك مبادئ الإسلام، فلا غرو أن نعده من بين القادة المفكرين والمصلحين الدينيين والسياسيين والاجتماعيين واللغويين. وستجد ذلك بإذن الله واضحاً جليّاً في تلك المعارك اللغوية التي أثارها الحريريّ في درته، والتي ستجد آثارها متناثرة في ثنايا هذا البحث ... إن شاء الله .

---

[١] السابق ٢١٧ وما بعدها

مـــؤلـفــاتـــــه:

أولاً: المقامات:

حين يذكر الحريريّ بين الدارسين فإن الذهن ينصرف إلى مقاماته والسر في هذا يرجع – فيما أظن - إلى ما نبهنا إليه ياقوت الحموي حيث يقول في معجمه: "وله تصانيف تشهد بفضله وتقر بنُبْله وكفاه شاهداً المقامات التي أبرَّ بها على الأوائل (أي غلبهم وفاقهم)" [١] وأعجز الأواخر ويقول مؤلف الكتاب: ولقد وافق كتاب المقامات من السعد مالم يوافق مثله كتاب ألفته [٢]، فإنه جمع حقيقة الجَوْدَة والبلاغة واتسعت له الألفاظ وانقادت له نُوَرُ البراعة حتى أخذ بأزمَّتها وملك ريقتها فاختار ألفاظها وأحسن نسقها ختى لو ادَّعى بها الاعجاز لما وجد من يدفع في صدره ولا يرد قوله ولا يأتي بما يقاربها فضلاً عن أن يأتي بمثلها، ثم رزقت - أي المقامات - مع ذلك من الشهرة وبُعْدِ الصِّيت والاتفاق على استحسانها من الموافق والمخالف ما استحقت وأكثر،ولقد أوردنا أنفاً ما يؤيد هذا فلقد عجز عن أن يحاكيها الشميم الحلي مع محاولته تلك مرة تلو مرة وقال قولته: " ما أظن الله خلقني إلا لإظهار فضل الحريريّ" ولْندع كتب التراجم تحدثنا عن سبب تأليف الحريريّ لمقاماته، يقول ابن خلِّكان في وفياته وهو يترجم للحريريّ "كان أحد أئمة عمرة ورُزِقَ الحَظْوَة التامة في عمل المقامات واشتملت على كثير من كلام العرب من لغاتها وأمثالها ورموز أسرار كلامها، ومن عرفها حق معرفتها استدلَّ بها على فضل هذا الرجل وكثرة اطلاعه وغزارة مادته وكان سبب وضعه لها ما حكاه ولده أبو القاسم عبدالله قال: كان أبي جالساً في مسجده ببني حرام فدخل شيخ ذو طمرين عليه أهبة السفر رث الحال فصيح الكلام حسن العبارة فسألته الجماعة: من أين الشيخ؟ فقال: من سروج فاستخبروه عن كنيته فقال: أبو زيد فعمل أبي المقامة المعروفة بالحرامية وهي الثامنة والأربعون وعزاها إلى أبي زيد المذكور واشتهرت فبلغها خبرها الوزير شرف الدين ابو نصر أنوشروان بن محمد بن خالد بن محمد القاشاني وزير الإمام المسترشد بالله فلما وقف عليها أعجبته وأشار على والدي أن يضم إليها غيرها فأتمها خمسين مقامة وإلى الوزير المذكور أشار الحريريّ في خطبة المقامات بقوله: "فأشار من إشارته حُكْمٌ وطاعته غُنمٌ إلى أن أنشىء، مقاماتٍ أتلو فيها تلو البديع وإن لم (يدرث الضالع شأوا الضليع)" "[٣] وينقل ياقوت عن البزَّار قوله [٤]: "سمعت الرئيس أبا محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان

---

[١] معجم الأدباء ١٦/ ٢٦٢.
[٢] راجع السابق ١٦/ ٢٦٧.
[٣] وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٧ – ٢٣١.
[٤] معجم الأدباء ١٦/ ٢١٢ وما بعدها.

الحريريّ صاحب المقامات يقول: أبو زيد السروجي [١] كان شحاذاً بليغاً ومكدياً فصيحاً ورد علينا البصرة فوقف يوماً في مسجد بني حرام فسلم ثم سأل الناس وكان بعض الولاة حاضراً والمسجد غاص بالفضلاء فأعجبتهم فصاحته وحسن صياغة كلامه وملاحته وذكر أسرْ الروم ولده كما ذكرنا في المقامة الحرامية وفي الثامنة والأربعون قال: واجتمع عندي عشيةَ ذلك اليوم جماعةٌ من فضلاء البصرة وعلمائها فحكيتُ لهم ما شاهدت من ذلك السائل وسمعت من لطافة عبارته في تحصيل مراده وظرافة إشارته في تسهيل إيراده فحتى كلَّ واحدٍ من جلسائه أنه شاهدَ من هذا السائل في مسجده مثلَ ما شاهدت وأنه سمع منه في معنى آخر فعْلاً أحسن ما سمعت وكان يُغَيِّرُ في كل مسجد زيَّهُ وشكله ويظهر في فنون الحيلة فضله فتعجبوا من جريانه في ميدانه وتصرُّفه في تلوّنه الرجل وإحسانه فأنشأت المقامة الحرامية ثم بنيت عليها سائر المقامات وكانت أول شيء صنعته وهذا يدل بما لا يدع مجالاً للريب أن أول كتاب ألفه الحريريّ هو كتاب (المقامات).

أما الحديث عما تضمنته تلك المقامات فإنا ندعه للحريريّ يتحدث عنه فيقول: "أنشأت خمسين مقامة تحتوي على جِدّ القول وهزله ورقيق اللفظ وجزله وغرر البيان ودوره وملح الأدب ونوادره، إلى ما وشَّحْتُها به من الآيات ومحاسن الكفايات، ورصَّعته فيها من الأمثال العربية واللطائف الأدبية والأحاجي النحوية والفتاوى اللغوية والرسائل المبتكرة والخطب المُخَبَّرةَ والمواعظ المبكية والأضاحيك الملهية مما أمْلَيْتُ جميعه على لسان أبي زيد السروجي وأسندت روايته إلى الحارث بن هُمَّام البصري، وما قصدت بالإحماض فيه إلا تنشيطَ قارئيه وتكثيرَ سواد طالبيه، ولم أودعه من الأشعار الأجنبية إلا بيتين فذين لست عليهما بنية المقامة الحلوانية وآخرون توأمين ضمَنَنْتُهُما خواتم المقامة الكرجية وما عدا ذلك فخاطري أبو عذره ومقتضب حلوه ومره، ثم يعترف الحريريّ بفضل من سبقه في هذا المجال فيقول: هذا مع اعترافي بأن البديع رحمه الله سبَّاق غايات وصاحب آيات وأن المقصدي بعده لانشاء مقامة ولو أوفى بلاغة قدامة يغترف إلا من فضالته ولا يرى ذلك المسرى إلا بدلالته." [٢] ثم بدأ الحريريّ بعد ذلك في سرد مقاماته مستعيناً بالله وهو نعم المعين، ولقد توفر على شرح المقامات كثيرون مثل الشريشي والزيزني وغيرهما وأحسَبْ أن المجال لا يتسع للخوض في تفصيل هذه النقطة فلندعها للمتخصصين في مجال الدراسات الأدبية.

---

[١] سروج: بلد قرب حوران. هامش سابق.

[٢] المقامات ص ٦ وما بعدها.

ثانياً: ملحة الإعراب:

وهي منظومة في النحو اقترحها عليه أبو الفتح هبة الله بن الفضل بن صاعد بن التلميذ الكاتب الذي يقول: " كان الحريريّ الإمام المشهور المفضل من أعيان دهره وفريد عصره ومن لحق طبقة الأوائل وغبر عليهم في الفضائل وكانت بيني وبينه مكاتبة قديمة في سنة خمس وتسعين وأربعمائة عند ابتدائه حمل المقامات التي أنشأء، ولما وقع الاجتماع به في سنة أربع وخمسمائة ببغداد وسماعها منه عدة دفعات جاريته وسألته أن ينظم في النحو مختصراً بحفظه المبتدئون فشرع في نظم هذه الأرجوزة وأملى علي منها أبواباً يسيرة وانحداراً من غير إتمامها واستعاد مني ما أملاه ليحرره فكاتبته دفعات أقتضيه بها وأذكره بإنفاذها." (١) ويشير المصدر إلى أن الحريريّ أنشأ هذه الأرجوزة في البصرة وأخبر ابن التلميذ بها (٢)، وذلك حيث يقول في رسالته: فأما الملحة فإن أمكن تنفيذها مع أحد المتردّدين إلى هذا المكان لألْحِقَ بها الزيادة وأهذّبَها كما يطابق الإرادة فأوعِزْ به. وهذ يدل – كما قلنا – على أن الحريريّ كان يعتني بمؤلفاته فيعيد فيها النظر مرات عديدة ليلحق بها بعض الزيادات التي عنَّت له أو ليهذبها – كما يقول – ولقد سبق الحريريّ بملحته هذه جميع الذين ألفوا في نظم علم النحو وتذكر منهم (٣) يحيى ابن معطي (ت ٦٢٨ هـ) فقد نظم النحو من ألف بيت من الشعر ولذا سميت منظومته بالألفية، ومن بعده نظم ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) كتابه (الكافية) ثم جاء العلامة محمد بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) فنظم الكافية الشافية فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت تضم النحو والصرف.

---

[١] راجع معجم الأدباء ١٦/ ٢٨٣ وما بعدها.
[٢] راجع معجم الأدباء ١٦/ ٢٨٦
[٣] راجع ملحة الإعراب تحقيق د. أحمد محمد قاسم ٤، ٥.

ثـــالثـــاً: شـــرح مـــلـحـــــة الإعـــراب:

وقبل أن نذكر شيئاً عن شرح الحريريّ لملحته نود أن نقول أنه نظراً لأهمية الملحة والقيمة العلمية لها فقد اهتم بها الباحثون على مر العصور فقاموا بشرح أبياتها شروحاً متعددة حتى بلغ عددهم أكثر من ستة عشر شارحاً ومن هؤلاء الشراح [1]:

١- أبو العباس أحمد بن مبارك الحوفي (ت ٦٦٤ هـ).
٢- بدر الدين محمد المعروف بابن النظار الدمشقي (ت ٦٨٦ هـ).
٣- محمد بن حسن بن سباع الصائغ الدمشقي (ت ٧٢٢ هـ).
٤- أبو المحاسن عبد الله بن عبد الحق وانتهى من الشرح في رمضان (٧٣٥ هـ).
٥- أحمد بن مسى المعروف بابن الوكيل (ت ٧٩١ هـ).
٦- سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر (ت ٨٠٢ هـ).
٧- شهاب الدين أحمد بن حسين الرملي الشافعي (ت ٨٤٤ هـ).
٨- زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٨٤٦ هـ).
٩- عبدالله بن أحمد بن عيسى المرادي المقدسي الحنبلي وفرغ من الشرح في ذي الحجة سنة (٨٤٧ هـ).
١٠- سريحا بن محمد بن سريحا المصري (ت ٨٨٨ هـ).
١١- أبو الطيب عبد الله بن أحمد المعروف بابن مخرمة اليمني قاضي عدن (ت ٩٠٣ هـ).
١٢- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ولقد اختصرها في مائة وعشرون بيتاً.
١٣- محمد بن محمد عمر الحضرمي المعروف ببحرق (ت ٩٣٠ هـ).
١٤- علي بن محمد المعروف بابن مطير اليماني (ت ١٠٤١ هـ).
١٥- حسين بن إبراهيم والي الأزهري، وفرغ من شرحه في سنة (١٢٩٣ هـ).
١٦- نور الدين علي بن محمد القلصاوي الأندلسي.

هؤلاء هم بعض العلماء والباحثين الذين اهتموا بملحة الإعراب فشرحوها إلا أن الحريريّ قد قام قبل هؤلاء جميعاً بشرح مؤلفه (ملحة الإعراب) وايضاح ما اشتمل عليه من قواعد وأساليب وأمثلة وتراكيب وسماه (شرح ملحة الإعراب) ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية ما بين ١٩٣، ١٤٧ ورقة من ١٤٦٤ حرف (ش).ويُعَدُّ الحريريّ من أهم شُرَّاح الملحة وقد أجلى فيه الغوامض التي وقع فيها أثناء النظْم.

[1] راجع كشف الظنون ١٨١٧، ١٨١٨ وكذلك شرح ملحة الإعراب تحقيق د. قاسم ٨، ٩.

رابـعــاً: شــعره ورســائـــلــه:

ونقصد بشعره هو غير الشعر الموجود في المقامات، ويشير بعض الباحثين إلا أن للحريريّ ديواناً من الشعر لكنَّ ديوانه قد ضاع ويعلل لذلك بقوله: وهذا الشعر الذي بين أيدنا والذي أرشدنا إليه ياقوت وغيره لم يمثل لنا شعراً من الطراز المختار، ولذلك وصف الديوان بالضعف، وهذا الضعف هو الذي جنى عليه فأضاعه فلو كان الديوان على أنماط دواوين الشعراء الفحول لحفظته الألسن والصدور.

أما عن رسائل الحريريّ فقد قال ياقوت: إن للحريريّ (كتاب رسائل) وهذا الكتاب قد ضاع أيضاً ولم يصل إلينا، وقد احتفظ ياقوت ببعض رسائله وعن طريقها يمكن الاطّلاع عليها، ورسائله صورة من أدب عصره الذي كان يتعمَّدُ البديع وفنونه، وقد أصدر القفطيُّ حكماً على ديوان رسائل الحريريّ بقوله: وهو ينحطُّ عن المقامات وبلاغتها [١]، ويبدو أن الرسائل في زمن الحريريّ صارت مجالاً لإظهار المواهب الفنية لا للتعبير عن العواطف أو إظهار المعاني المقصودة، ولذلك نرى هذا في رسالتيه: السينية والشينية وقد التزم في كل منهما حرفاً واحداً، ومن هذه الوجهة يكون حكم القفطيُّ على ديوان ترسُّله حكماً سليماً.

---

[١] الحريريّ حياته وأدبه ٣٤٤ وما بعدها.

خـامسـاً: دُرة الغـوَّاص فــي أوهــام الخـــواص

وهذا الكتاب يأتي في الدلالة على علم الحريريّ من حيث الأهمية بعد المقامات ألفه الحريريّ في حدود سنة أربع وخمسمائة من الهجرة ودليلنا على ذلك ما أورد، ياقوت في معجمه من حديث عن بعض المراسلات التي جرت بينه وبين أبي الفتح هبة الله بن الفضل بن صاعد بن التلميذ الكاتب [١]، ومن بين فقرات بعض هذه الرسائل يقول الحريريّ: وأما (دُرة الغوَّاص في أوهام الخواص) فأرجو أن ينشئ الإصعادُ إلى بغداد لتصفُّحها من البدء، وكأن التاريخ (٥٠٤هـ) يدل على أن الحريريّ قد ألف درته وقد قارب الستين من عمره أي بعد أن نضجت علومه ومعارفه. ولقد جاء ذكر هذا الكتاب عند كل من ترجم للحريريّ، فلم تصل إليه يد الضياع مثلما وصلت إلى بعض كتبه، فلقد ذكره ابن خلّكان في وفياته [٢]، وابن العماد الحنبلي في شذراته [٣] وحاجي خليفة في كشف الظنون [٤] ورضا كحالة في معجم المؤلفين [٥] وياقوت في معجمه [٦] والزركلي في الإعلام [٧] إلى غير ذلك من كتب التراجم [٨] ولقد طبع كتاب (درة الغواص) طبعة حجر بمصر قديماً في عام ١٢٧٣هـ ثم طبع في ليبسك سنة ١٨٧١م ثم في الأستانة ستة ١٢٩٩هـ مع شرح عليه لقاضي القضاه شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي المصري (ت ١٠٦٩هـ) ولكتاب (درة الغواص) أهمية خاصة عند اللغويين والنحاة لذلك كثرت التعليقات عليه وتعددت الشروح له، يقول حاجي خليفة: وللدرة شروح وحواش منها: حاشية أبي محمد عبد الله بن بري (ابن عبد الجبار النحوي اللغوي ت ٥٨٢هـ) (منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ١٩٨ لغة) وحاشية محمد بن أبي محمد المعروف بحجة الدين الصقلي (ت ٥٥٥هـ) وحاشية محمد بن محمد المعرف بإبن النحوي (ت ٥٦٧ هـ) ولأبي محمد بن البري ردّ سماه (اللباب على ابن الخشاب) ومنها شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن الشيخ عز الدين أبي بكر الأنصاري وهو شرح ممزوج وشرح مولانا شهاب الدين أحمد الخفاجي المصري وقد أكمل الدرة أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المعروف بالجواليقي (ت ٥٣٩هـ) في كتاب يُسمى: (تكملة إصلاح ما يغلط فيه العامة).

---

١ معجم الأدباء لياقوت، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ٢٨٣/١٦ – ٢٨٥

٢ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لابن خلكان – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط (١)، نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ٢٣٠/٣

٣ شذرات الذهب في أخبار من ذهب للحنبلي مكتبة المقدسي (١٣٥٠)،٥٠ - ٥٣

٤ كشف الظنون عن أسامي الكتب وأحاجي الفنون – بيروت، ٧٤١/١

٥ معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية) عمر رضا كحالة، مكتبة المتنبي – بيروت، ١٠٨/٨

٦ معجم الأدباء ٢٧١/١٦

٧ الإعلام لخير الدين الزركلي، ط (٢)، دار العلم للملايين، ٢٢٨/١

٨ معجم المؤلفين ١٠٨/٨ وما بعدها حيث ذكر معظم من ترجم للحريريّ

أما محمد ابن إبراهيم بن الحنبلي الربعي (ت ٩٧١هـ)[١] فقد دارت أربعة كتب من مؤلفاته حول: (درة الغواص) رد على الحريريّ في واحد منها سماه:

(الدر الملتقط في تبيين الغلط) وهذا الكتاب مفقود.

ثم فصل هذا الرد وضم إليه تدعيم ما وافق فيه الحريريّ في الدرة في كتاب ثانٍ سماه: (عَقْدُ الخلاص في نقد كلام الخواص) ثم ألف كتابا ثالثاً بعنوان (بحر العوام فيما أصاب فيه العوام) رد فيه على الحريريّ وغيره من مؤلفي لحن العامة، وذيل بكتاب رابع على الدرة سماه (سَهْم الألحاظ في وَهْم الألفاظ) أما ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ) فرتب درة الغواص ترتيباً أبجدياً [٢] على الأصل الأخير من الكلمة مع مراعاة الأصل الأول أيضاً وسمى كتابه (تهذيب الخواص من دُرَّةِ الغَوَاص) وجاء بعد ذلك أبو الثناء شهاب الدين السيد محمود أفندي الشافعي مفتي الحنفية ببغداد الشهير بالألوسي (توفي ١٢٧٠هـ) فألف كتابه (كشف الطّرة عن الغرة).. إلى غير ذلك من الحواشي والمؤلفات التي دارت حول الدرة وهي في مجموعها تَدُلُّ على أهمية هذا الكتاب وتعرضه لمسائل لغوية أثارت الباحثين والدارسين.

أما عن دافع الحريريّ لتأليف درته فيوضحه في مقدمة كتابة قائلاً ... فإني رأيت كثيراً ممن تسنَّموا أسنمة الرتب وتوسموا بسمة الأدب قد ضاهَوُا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم، وترعف به مراعِفُ أقلامهم، مما إذا عُثِرَ عليه، وأثر عن المعزو إليه، خفض قدر العيلة، ووصَمَ ذا الْحِلْيَةِ، فدعاني الأنَفُ لنباهَةِ أخطَارهم، والكَلَفُ بإطابةِ أخْبَارِهِمْ، إلى أن أدرأ عنهم الشُبَه، وأبين ما التبس عليهم فيه واشتبه، لالتحق بمن زكى أُكْلَ غرْسه، وأحب لأخيه ما يحب لنفسه، فألفْتُ هذا الكتاب تبصرة لمن تبصّر، وتذكرة لمن أراد أن يتذكر،[٣] وسميته (درة الغواص في أوهام الخواص) "وها أنا قد أودعته من النخب كلَّ لباب، ومن النكت ما لا يوجد منتظماً في كتاب، هذا إلى ما لمَّعْتُه به من النوادر اللائقة بمواضعها، والحكايات الواقعة في مواقعها، فإن حَلِيَ بعين الناظر فيه والدراس، وأحله محلَّ القَادِحِ لدى القابس، وإلا فعلى الله تعالى أجْرُ المجتهد وهو حَسْبِي وعليه اعتمد .." [٤]

وواضح من مقدمة الحريري أنه قصد من تأليف كتابه إلى بيان اللحن الذي يدور على ألسنة الخاصَّة ممن تأثَرُوا بالعامَةِ في نطقهم، فأراد تنبيهَهُم وإرجاعهم إلى حظيرة اللغة الفصحى وذلك محافظةً على سلامة اللغة، وتحصيناً لها من هجوم اللحن والفساد عليها، وشيوعِه في أدبها.

---

[١] كشف الظنون ٧٤١/١
[٢] لحن العامة ٢١١
[٣] الدرة ٣، ٤
[٤] شرح الخفاجي على الدرة ٤، ٥، كشف الطرة عن الغرة ١٩ ولحن العامة والتطور اللغوي ٦٤

أما عن منهج الحريري في درة الغواص:

فمن الملاحظ أنه لم يتبع منهجاً معيناً في الترتيب أكثرَ من ذكر الكلمة وراء صاحبتها دون مراعاة لأي نوع من أنواع الترتيب، غير أنه يلتزمُ بإيراد الخطأ ثم يُتْبِعُه بالصواب ثم يأتي بالأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه، وهو في معظم ذلك – يحمل حملة قاسية على المخطئين فيقول مثلاً: من أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة ويقول: (وهو من اللحن القبيح والخطأ الصريح) ويقول: (وكل ذلك لحن مجمع عليه وغلط مقطوع به) ويقول: (ومن أوهامهم الزارية على أفهامهم العاكسةِ معنى كلامهم) إلى آخر تلك الحملة الشعواء التي حملها الحريريّ على خاصَّة أهل زمانه وكان غرضُه الأسمى – هو محاولة إرجاع الخارجين على الفصحى إلى اللغة في مهدها الأول، ومما يظهر أن الكتاب يعِجُّ بالشواهد الشعرية والقرآنية وما صَحَّ لدى الحريريّ من أحاديث، ثم إنك تجد قصصاً وحكايات عن اللغويين وغيرهم، ومن الملاحظ أن الحريريّ يبني القول باللحن أحياناً على العقل والمنطق، لا على الواقع اللغوي والنصوص المروية عن العرب، وذلك مثلاً عند الحديث عن تخطئة لقولهم: (زيد أفضل إخوته) [١] وإذا قلنا بالتطور فإن الحريريّ قد فطن إليه أحياناً وإن لم يصرح به، ومن أمثلة ذلك تخطئته لقولهم: ويقولون (المال بين زيد وبين عمرو) [٢] بتكرير لفظة بين، وقوله (ومن توهمهم أن البهيم نعت يختص بالأسود) [٣] : ومن مظاهر التطوُّر الصوتي في الكتاب انكماشُ الصوت المركب في مثل (سُوسن) في (سَوْسَن) [٤]، و (ظهرانِيُهم) في (ظهرانَيِهْم) [٥] ؟ وكذلك نرى أثر الراء في تفخيم الأصوات المجاورة لها في (قريص) بدلا من (قريس) [٦]... إلى غير ذلك مما نبَّه إليه الحريريُّ ويمكن أن يدرس تحت ظاهرة التطور اللغوي.

---

[١] الدرة ١١
[٢] السابق ٧٩
[٣] السابق ٢٧٩
[٤] السابق ١٧١
[٥] السابق ١٩٨
[٦] السابق ٢٤٦

والناظر في درة الغواص يرى أن منهج الحريريّ فيها ما هو إلا امتداد لمناهج أسلافه اللغويين الذين عرفوا بالتشدد في مقياس الصواب اللغوي.

وفي ذلك يقول ابن بريّ:

((بل إن الحريريّ في كتابه ((درة الغواص في أوهام الخواص)) فاق كل من سبقه من المتشددين، حتى أنه يرى الأخذ بالفصيح المقابل للأفصح وهو خطأ يجب تنزه اللسان العربي عنه))[١].

- استشهاده بالقراءة المشهورة دون غيرها من القراءات ومن تشدده أيضاً أنه كان يفاضل بين اللهجات وهو في ذلك يقف على بعض اللغات واللهجات موقف المتزمت المتشدد، فكان في بعض الأحيان يذكر اللهجة ويقلل من فصاحتها، وذلك نلمسه في قوله: ((وفي (مع) لغتان، أفصحهما فتح العين منها، وقد نطق بإسكانها)).

ولم يقف حد تشدد الحريريّ على المفاضلة بين اللهجتين عند هذا الحد بل كان في أحيان يرفض إحداهما لكونها خارج عن القياس في رأيه، من ذلك:

قولهم هبَّت الأرياح مقايسة على رياح، وهو خطأ، مع أن جمع الريح على أرياح أثبتته المعاجم اللغوية كالصحاح والقاموس (مادة: روح) وقد نبه ابن بري على ثبوت حكايته عن اللحياني وعلى ثبوت استعماله في كلام الفصحاء أمثال عمارة بن عقيل الشاعر الفصيح، وناهيك بما صرح به الشهاب الخفاجي فقد صرَّح بثبوته سماعاً وبأن القياس لا ينفيه، لأن العرب قالت في جمع عيد أعياد لئلا يلتبس بجمع عود، وكذلك قالوا أرياح في جمع ريح لئلا يلتبس بجمع روح (بفتح الراء)[٢].

واستمراراً لما يقدمه الحريريّ من الصعوبات، ما يضيق به على مستخدمي اللغة ومن شواهده على ذلك أنه قال: (يقولون: قرأت الحواميم والطَّواسين، ووجه الكلام فيها أن يقال: قرأتُ (آل حم وآل طس)، كما قال ابن مسعود رحمه الله: آل حم ديباج القرآن، وكما رُوي عنه أنه قال: إذا وقعتُ في آل حم وقعْتُ في رَوْضات دَمِثات أَتَأَنَّقُ فيهنّ، وعلى هذا قول الكميت بن زيد في الهاشميات: [٣]

وجدنا لكم في آل حم آيةً　　　　تأَوَّلَهَا منَّا تقيّ ومُعْرِبُ

---

[١] حواشي ابن بري وابن ظفر: ص ٤٥.
[٢] المصدر نفسه ص ٤٩.
[٣] ديوان الكميت ص ٦٧.

يعني بالآية قوله تعالى في: ﴿حم عسق قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ (١) وما تراه عند الحريريّ في المسألة يعد تشدداً لأن العلماء يقيسون على القراءة الشاذة فلا مانع عندهم من صحة القراءة الشاذة والأخذ بما فيها (٢).

واستمراراً لنهج الحريريّ في التماسه للفصيح من اللغة ما تشدد فيه عند وزن الألوان من أفعل، حيث يرى أنه عند صياغة وزن آخر للألوان لا يكون إلا على وزن أفعال وفي هذا نجده اتبع أستاذه الخليل بنّ أحمد الفراهيدي، في حين يرى جمهور العلماء أن وزن أفعل يأتي لأصل اللون فإذا انتقل إلى ((افعلَّ)) للعرض فالأصل أن أقول أصفر على وزن أفعل أما إذا قلنا اصفرَّ وجه فهو عرض يجوز فيه هذا الوزن(٣).

[1] سورة الشورى:١، ٢، ٢٣.
[2] المصدر نفسه، ص ٤٧.
[3] ابن جنى، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، طبعة الحلبي، ط١، ١٣٧٣ م، ج٢، ص ٥٠، الرازي، مختار الصحاح، عنى بترتيبه محمود خاطر، دار مصر للطباعة، مادة (حمر)

أهم مصنفات كتب مقاومة اللحن في اللغة العربية حتى عصر الحريريّ:

- لحن العوام لعلي بن حمزة الكسائي ت١٨٩هـ.
- البهي فيما تلحن فيه العامة للفراء ت٢٠٧هـ.
- ما تلحن فيه العامة لأبي عبيدة معمر بن المثنى ت٢١٠هـ.
- ما تلحن فيه العامة للأصمعي ت٢١٦هـ.
- ما خالفت فيه العامة لغات العرب، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ت٢٢٤هـ.
- ما تلحن فيه العامة لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ت ٢٣١هـ.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت ت٢٤٤هـ.
- الحروف التي يُتكلم بها في غير موضعها، لابن السكيت ت٢٤٤هـ.
- ما تلحن فيه العامة، لأبي عثمان بكر بن محمد المازني ت٢٤٨هـ.
- لحن العامة لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ت٢٥٥هـ.
- النحو، ومن كان يلحن من النحويين لأبي زيد عمر بن شبة البصري ت٢٦٢هـ.
- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت٢٧٦هـ.
- ما تلحن فيه العامة، لأبي حنيفة أحمد بن داوود الدينوري ت٢٨٢هـ.
- إصلاح المنطق، لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري ختن ثعلب ت٢٨٩هـ.
- الفصيح، أو اختيار فصيح الكلام، لأبي العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب، ت٢٩١هـ.
- ما تلحن فيه العامة، لثعلب.
- ما تلحن فيه العامة، لأبي الهيذان كلاب بن حمزة العقيلي ت٣٠٠هـ.
- المصحّف، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي، الملقب بكراع النمل ت٣١٠هـ.
- تقويم اللسان، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ت٣٢١هـ.
- فائت الفصيح، لمحمد بن عبد الواحد غلام ثعلب ت٣٤٥هـ.
- لحن العامة، أو ما يلحن فيه عوام الأندلس، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي ت٣٧٩هـ.
- التنبيهات على أغاليط الرواة، لأبي القاسم حمزة بن علي البصري، ت٣٧٥هـ.
- ما لحن فيه الخواص من العلماء، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ت٣٨٢هـ.
- تمام فصيح الكلام، أحمد بن فارس ت٣٥٩هـ.
- لحن الخاصة، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ت٣٩٥هـ.
- التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصبهاني ت٣٥١هـ.

- تقويم الألسنة، لأبي محمد القاسم بن محمد الديمرتي، من أهل القرن الرابع الهجري.
- ذيل فصيح الكلام، لأبي الفوائد محمد بن علي الغزنوي ت٤٤٢هـ.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لأبي حفص عمر بن خلف الصقلي ت٥٠١هـ.
- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ت٥١٦هـ.

الفصل الثاني

معيار الخطأ والصواب

في المستوى الصوتي

الفصل الثاني

معيار الخطأ والصواب في المستوى الصوتي

يشير الباحثون في الدراسات الصوتية [١] إلى أن التفكير الصوتي قد بدأ منذ وقت مبكر وأنه صاحَبَ مراحلَ التفكيرِ الأولى في نشأة اللغة، وينقل بعضهم[٢] قول (برجشتراسر) عن علم الصوتيات: ((لم يسبق الأوروبيين في هذا العلم إلا قومان: العرب والهنود)) وقول (فيرث): (لقد شب علم الصوتيات ونما في أحضان لغتين مقدستين : العربية والسنسكريتية). ويرجع الباحثون أول فكر صوتي عربي إلى (أبي الأسود الدؤلي ت ٦٩ هـ) الذي وضع رموزاً للحركات، وبعده جاء (نصر بن عاصم ت ٨٩ هـ) الذي وضع نظام الإعجام والنقط للتميز بين الحروف المتشابهة، ثم جاء بعد ذلك (الخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٠ (أو ١٧٥ هـ) الذي وضع الشكل المعروف، ورمزاً خاصاً للهمزة (ء) ورمزاً للصوت المدغم (ّ)، ولقد تعرف الخليل على الجهاز الصوتي للإنسان تقريباً، وحدّد بطريقة عملية مخارج أصوات العربية على هذا الجهاز، وتمكَّنَ بالملاحظة الذاتية من الوصول إلى صفاتها، وورَّث الخليل هذا العلم تلميذه النابه (سيبويه ت ١٨٠هـ) الذي وضع في مؤلفه الخالد (الكتاب) وصفاً تفصيلياً لأصوات العربية وحديثاً عن صفاتها ودراسة واسعة لظاهرة الإدغام، ودراسة للحركات إلى جانب الدراسات الصوتية المتناثرة في ثنايا كتابه، وقد كان منهج سيبويه نابعاً من منهج أستاذه منهجاً وصفياً قائماً على الملاحظة الذاتية والمشاهدة والاستقراء [٣].

وهكذا نجد هذا النوع من الدراسات اللغوية يتطور، وذلك لأن اللغة كائن حي يخضع للتطور والتغير من جيل إلى آخر[٤]، لأنها في الحقيقة ليست إلا عادات صوتية تؤديها عضلات صوتية ويتوارثها الخلف من السلف.

وبعد هذه اللمحة السريعة من تطور هذا العلم ترى الدراسة بأن موضوع هذا العلم يتعلق بالصوت الإنساني في جميع مراحله، وإلى ما يعرض لهذا الصوت من تغير قد يؤدي إلى الإعلال أو الإبدال أو الإدغام أو النقل أو الحذف أو الإمالة أو الفتح، أو غير ذلك من التغيرات التي تحدث للصوت اللغوي، وحين درست (درة الغواص) للحريريّ استطعت أن أستنتج منها بعض المواضع التي يمكن أن ندرسها تحت هذا اللون من ألوان الدراسات اللغوية، ومن أهم القضايا الصوتية

---

[١] الأصوات اللغوية. د. إبراهيم أنيس، ط (٤)، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧١، مقدمة الكتاب ٥.
[٢] علم الصوتيات، د. عبد الله ربيع، ود. عبد العزيز علام، المكتبة التوفيقية بالقاهرة ١٩٧٩ م، ص٦٠.
[٣] علم الصوتيات، د. عبد الله ربيع، ود. عبد العزيز علام ٦٠.
[٤] الأصوات اللغوية. د. أنيس، مقدمة الكتاب ٢٣١ وما بعدها.

الموجودة في الدرة: قضية الإبدال، والإدغام، و الإمالة، وما يتعلق بالهمزة من إثبات أو حذف أو تسهيل وكان منهج الحريريّ فيها أن يصوب ما ارتآه صواباً بناء على السماع فقط، وأن يخطّئ ما ارتآه خطأ، وقد استعرضنا هذه الألفاظ وبحثناها في ضوء القضايا الصوتية التي أشرنا إليها، فما أمكن جعله إبدالاً درسناه تحت قضية الإبدال وما أمكن جعله إدغاماً درسناه تحت قضية الإدغام، وكذلك في الإمالة والهمز منتفعين في ذلك بآراء القدماء وما وصل إليه المحدثون من خلال دراساتهم لهذا العلم القديم الحديث.

١ المبحث الأول: الإبـــــــدال:

يذكر الباحثون أن أول مَنْ أَلَّف في هذه الظاهرة هو: أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي [١]، ولكن كتابه لم يصل إلينا وآراؤه في هذه الظاهرة مُودَعة في كتاب الإبدال لابن السكيت، وخلاصة هذه الأمثلة – كما يذكر بعض الباحثين – [٢] أن الإبدال عند الأصمعي لا يقتصر تحققه على ما قرب في المخرج أو اتفق في الصفة، وما دام المؤلف غائباً عنا فلن يكون الحكم عليه حكماً علمياً سليماً.[٣]

ولقد درس بعض المحدثين ظاهرة الإبدال دراسةً مستفيضةً ووصلوا إلى أسباب لنشأة هذه الظاهرة، ومن بين الأسباب التي ذكرها:

١- التعريب: فقد يكون التعريب في حالات كثيرة هو المسؤول عن ظاهرة الإبدال كما في الأسكوف والأسكوب أو الإسكاف والإسكاب (صانع الأحذية).
٢- الإتباع: وهو أن تتبع الكلمة الكلمة التي على وزنها أو رويِّها إشباعا وتأكيداً مثل حسن بسن.
٣- تأثر الناطقين بالعربية بلغتهم الأصلية كما في إبدال التاء كافاً في نحو أحسنك بدلاً من أحسنت. [٤]

بقي بعد هذا أن نذكر معنى الإبدال فنقول:

المقصود بالإبدال كما يستفاد من قول الثعالبي: "إبدال حرف مكان حرف في كلمة واحدة والمعنى واحد على نحو غير مطرد، وهذا هو معنى الإبدال اللغوي وهو يختلف بهذا عن الإبدال النحوي الذي هو جعل حرف مكان آخر باطراد وله حروف جمعها ابن مالك في قوله (أحرف الإبدال هدأت موطيا) [٥] فالإبدال اللغوي لا يختص بحروف معنية بل قد يشمل كل الحروف ويتضح الفرق بين الإبدالين كذلك في أن صورتي الكلمتين تستعملان معاً عند اللغويين في حين أنه لا يستعمل عند النحاة إلا صورة الكلمة التي وقع فيها البدل.

---

١ رواية اللغة، د. عبدالحميد الشلقاني ، دار المعارف، مصر ١٩٧١م، ص ٣٤١.
٢ السابق نفس الصفحة.
٣ المزهر ١/ ٤٦٠.
٤ محاضرات في فقه اللغة، د. عبد الفتاح البركاوي، ط (١)، مؤسسة الرسالة ١٤٠٢ هـ، ص ١٤١ – ١٥١.
٥ فقه اللغة وسر العربية للثعالبي. أبو منصور عبد الملك بن محمد، ط (١)، مصطفى الحلبي، ١٣٥٧-١٩٣٨.

وبعد أن قدّمنا هذا التقديم المختصر نودّ أن نعرض بعض الأمثلة التي وردت في الدرة والتي يمكن تخريجها على الإبدال في حين أن الحريريّ خطأها ولم يقل بالإبدال فيها، ومنهجنا في هذا التخريج سيكون – بإذن الله – قائماً على التماس العلاقة الصوتية من قرب في المخرج أو في الصفة بين الصوتين المبدل والمبدل منه، فمتى وجدت هذه العلاقة مع شرط الإبدال اللغوي وهو الاتحاد في المعنى حكمنا بأن بين الصوتين إبدالاً وإذا لم نجد هذه العلاقة حكمنا بأنهما من قبيل المترادفات، أو أن كلاً منهما أصلٌ وهو منهجٌ شبيهٌ بمَنْهَجِ المحدّثِين.

المطلب الأول:- عدم جواز الإبدال بين السين والصاد:

ذكر السيوطي في المزهر[١] أن من أهم ما فات ابن السكيت في كتابه الإبدال أنه لم يتعرض للحديث عن الإبدال بين السين والصاد نحو السراط والصراط ثم ينقل عن البطليوسي رأيه في هذا اللون من الإبدال فيقول:

قال أبو محمد البطليوسي في كتابه الفرق بين الأحرف الخمسة: من هذا الباب ما ينقاس، ومنه ما هو موقوف على السماع، ثم يفصّل ويقول: كل سين وقعت بعدها عين أو غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صاداً مثل: يساقون ويصاقون وصقر وسقر، وصخر وسخر مصدر سخرت منه إذا هزأت [٢].

والذي عرفناه من خلال دراستنا للحريريّ أنه ممن لا يُعْملون القياس في مسائل اللغة، فالصحيح عنده ما ورد، وأما ما لم يرد فلا يقبله حتى وإن كان له وجه من المجاز، لذلك وجدناه في مسألة الإبدال بين السين والصاد يقف موقفاً متشدداً، فهو يُخطّئ هذا الإبدال ولا يرتضيه، بل إنه يورد نادرتين كلتيهما تتهكم على من يبدل السين صاداً، وذلك واضح في مثالين اثنين وردا في الدرة أحدهما في إبدال السين صاداً، والآخر في إبدال الصاد سيناً:

١- النادرة الأولى يقول الحريريّ:

ويقولون للمريض: مسح الله ما بك [٣] بالسين، والصواب فيه (مصح) كما قال الراجز:

قد كاد من طُولِ البِلَى أن يَمْصَحا [٤]

وكقول الشاعر وقد أحسن فيه:

يا بــدرُ إنكَ قــد كـسَيْتَ مُشابِــهـا   من وجهِ أمِ محمدٍ ابنةِ صالح

وأراك تَمْصَحُ في المَحاقِ وحُسْنها   باقٍ على الأيام ليس بماصِحِ[٥]

---

١ المزهر ١/ ٤٦٩.
٢ السابق ١/ ٤٧٠.
٣ الدرة ١٨، ١٩.
٤ البيت لرؤبة، من ديوان رؤبة بن العجاج ١٩٠٣ م، ص ١٧٢.
٥ البيت لقيس بن خطيم في المزهر ١/ ٤٧٠.

ويحكى أن النضر بن شميل المازني مَرِض، فدخل عليه قوم يعودونه، فقال له رجل منهم يكنى أبا صالح: مسح الله تعالى ما بك، فقال له: لا تقل: مَسَح بالسين ولكن قل: مَصَح بالصاد أي أذهبه الله وفرَّقَهُ، أما سمعت قول الشاعر:

وإذا ما الخمرُ فيها أزبدَتْ   أفل الإزبادُ فيها ومصح [١]

فقال له الرجل: إن السين قد تبدل من الصاد: كما يقال: الصراط والسراط وصقر وسقر، فقال له النضر: فأنت إذاً أبو سالح! هذه هي النادرة الأولى.

٢- أمَّا النادرة الثانية:

فهي ما حُكي أن بعض الأدباء جوَّز بحضرة الوزير أبي الحسن بن الفرات أن تقام السين مقام الصاد في كل موضع، فقال له الوزير: أتقرأ ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ ﴾[٢]أم (ومن سلح)؟ فخجل الرجل وانقطع [٣].

ولقد غلَّط ابن بري النضر فيما ذهب إليه، وجاء في اللسان إثبات (مسح)[٤] بالسين التي أنكرها الحريريّ مُتَّبِعاً النضر، ففيه وفي حديث الدعاء للمريض: مسح الله عنك ما بك، أي أذهب.

وفي موضع آخر يقول ابن منظور: قال الجوهري: ((مصحتُ بالشيء ذهبت به)) [٥]، قال ابن بري: هذا يدل على غلط النضر بن شميل في قوله: مصح الله ما بك بالصاد، ووجه غلطه أن (مصح) بمعنى ذهب لا يتعدى إلا بالباء أو الهمزة فيقال: مصحت به أو أمصحته بمعنى أذهبته قال: والصواب في ذلك ما رواه الهروي قال: يقال: مسح الله ما بك بالسين أي غسلك وطهَّرك من الذنوب ولو كان بالصاد لقال: مصح الله بما بك أو أمصح الله ما بك، وفي القاموس ما يفيد وروده متعدياً: مصح الله مرضك أذهبه، فثبت من هذا أن يكون متعدياً ولازماً، وفي شرح الخفاجي: "أن الهروي وابن شميل والصاغاني ذكروه متعدياً وقد يكفي هذا للرد على تغليط النضر" [٦].

أمَّا مسألة الإبدال فقال الصاغاني: في الذيل والصلة: يقال للمريض: مصح الله ما بك ومسح والصاد أعلى، وذهب الزجاج إلى أن الصاد تُبدل سيناً إذا كان في الكلمة قاف أو طاء و غين أو

[١] للأعشى ديوانه (المطبعة النموذجية بمصر) شرح وتعليق د. محمد محمد حسين ١٩٥٠م، ٣٥.
[٢] سورة الرعد: ٢٣.
[٣] تقويم اللسان لابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، ط (٢) دارالمعارف، مصر (١٩٨٣) ٧٥، ١٧٦، ذيل الفصيح لموفق الدين البغدادي – تعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي، المطبعة النموذجية بالقاهرة (١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م) ٢٦.
[٤] لسان العرب لابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، ط. دار المعارف، تحقيق: عبد الله علي الكبيرة وهاشم محمد الشاذلي، ومحمد أحمد حسب الله، مسح.
[٥] اللسان: مصح.
[٦] شرح الخفاجي ٣١-٣٣.

خاء كالصدغ والصماخ ... وفي التسهيل: تبدل الصاد من السين جوازاً على لغة إن وقع بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء وإنْ فصلَ حرف أو حرفان فالجواز باق أما الصاد (السراط) ونحوه فذكر الجوهري أصالة الصاد وذكر غيره أصالة السين وارتضاه الجعبري وغيره، وذكر بعضهم أن إبدال السين صاداً لغة قريش إذا كان بعدها أحد الحروف الأربعة السابقة.

وهكذا نجد الحريريّ يُنْكر الإبدال بين السين والصاد هنا متَّبعاً للنضر، قال أبو حيان في شرح التسهيل: قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ: قلَّما تجد حرفاً إلا وقد جاء فيه البدل، ولو نادراً.

وعكس المثال السابق يُخطِّئ الحريريّ الخاصة في قولهم لِما يجمد من فرط البرد: (قريص) بالصاد[١] والصواب عنده: (قريس) بالسين لاشتقاقه من القرس وهو البرد ومنه الحديث:(قرسوا الماء في الشنان) أي بردوه، ويُستدل بقول أبي زبيد الطائي [٢]:

وقد تصليت حر حربهم كما تُصلى المقرور من قرس.

وقد يقال بإسكان الراء والشاهد عليه قول الشاعر:

مطاعينُ في الهيجا مطاعيمُ في القِرى إذا اصفرّ آفاق السماء من القَرْسِ[٣]

.. ثم يقول: فأما (القارص) بالصاد فهو الذي يلدغ اللسان ويقال منه: لبن قارص ونبيذ قارص.

ولقد نبه إلى هذا أيضاً ابن السكيت وابن خالويه وابن قتيبة وثعلب وابن الجوزي والبغدادي وابن مكي الصقلي [٤].

وفي اللسان: "وقرس الماء يقرس قرساً فهو قريس: جمد: .. وفي الحديث أن قوماً مروا بشجرة فأكلوا منها فكأنما مرت بهم ريح فأخمدتهم فقال النبي (ﷺ): قرسوا الماء في الشنان وصبوه عليه فيما بين الأنانين"[٥]. وما أنكره الحريريّ هنا أطبقت كتب اللغة على إنكاره – كما يقول الخفاجي: "إلا أنك قد عرفت أن السين تبدل صاداً فلا وجه لإنكاره، فقد ذكرنا ما جاء في التسهيل من أنه تبدل الصاد من السين جوازاً على لغة أن وقع بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء وإن فصل حرف

---

١ الدرة ٢٤٦، ٢٤٧.
٢ اللسان: قرس
٣ أوس بن حجر ديوانه(دار صادر بيروت للطباعة والنشر د. محمد يوسف (١٣٨٠-١٩٦٠م) ٥٢.
٤ إصلاح المنطق ١/ ٨٢.
٥ اللسان: قرس.

أو حرفان فالجواز باق"[١]، ويقول الألوسي: "ما أنكره أطبقت عليه كتب اللغة إلا أنه قال غير واحد إن السين تبدل صاداً إبدالاً قياسياً مطرداً" [٢]، وعليه فلا وجه للإنكار.

---

[١] شرح الخفاجي ٢٣٠، ٢٣١.
[٢] كشف الطرة ٢٤٤.

المطلب الثاني:- عدم جواز الإبدال بين العين والغين لتغيّر المعنى:

يُخطّئ الحريريّ قولهم لمن تغير وجهه من الغضب: قد تمغَّر وجهه[١] بالغين المعجمة، والصواب فيه: تمعر بالعين المهملة، وذكر ذلك ثعلب، واستشهد عليه بما رُوي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن الله عز وجل أمر جبريل عليه السلام بأن يقلّب بعض المدائن فقال: يا رب إن فيها عبدك الصالح فقال: "يا جبريل: ابدأ به فإنه لم يتمعّر لي وجهه قط: أيّ لم يغضب لأجلي، فرواه بالغين المغفلة ثم قيَّد الرواية بأنْ غلَّط مَنْ رواه بالغين المعجمة، ونسبه إلى التصحيف في الكلمة. وأشار إلى ذلك البغداديُّ فقال: وتقول: قد تمعَّر وجهه بالعين المهملة إذا تغير عند الغضب، وأما تمغرَّ فبمعنى احمرَّ كلون المغرة [٢]، وجاء في اللسان ما يؤيد ما ذهب إليه الحريريّ، ففيه، وغضب فلان فتمعر لونه ووجهه: تغير وعَلَتْهُ صُفْرَةٌ، وفي الحديث (فتمعَّرَ وجهُه) أي تغير، وأصله قلَّة النضارة وعدم إشراق اللون من قولهم: مكان أمعر وهو الجدب الذي لا خصب فيه[٣]، ومَعَر وجهه: غيَّره وفي موضع الإعجام يقول: والأغمر الأحمر الشعر والجلد على لون المغرة، والأمغر الذي في وجهه حُمْرة وبياض صاف وقيل المغر: حمرة ليست بالخالصة[٤] فالرواية في الحديث على ما ذكر، ثم إن هناك وجهاً صحيحاً لإعجام العين – كما يقول الخفاجي والألوسي: إن من استعمل اللفظة بإعجام الغين قصد تشبيه الوجه المحمرّ غضباً بالمطليّ بالمغرة كما يقال: تحمَّم وجهه إذا اسودَّ حتَّى كأنه سُوّد بالحمم[٥]، ولقد ورد في الحديث أيضاً ما أنكره.

وفي التهذيب: تمغّر لونه أي تغير، وقال ابن الأعرابي: الممغور المُقطَّب غضباً .. وهكذا نجد الحريريّ يُخطّئ إعجام الغين ويصوِّبُ إهمالها متَّبعاً في ذلك ثعلب، مع نسبة من أعجم الغين إلى التصحيف في الكلمة مع أن إمكان الإبدال واقع ويؤيده ما جاء في كتاب الإبدال لابن السكيت حيث يقول: [٦] الأصمعي يقال: غلث الطعام وعلثه، وقد اغتلث واعتلث .. ويقال: فلان يأكل الغليث: إذا أكل خبزاً من شعير وحنطة .. فأنت ترى أن الإبدال قد وقع بين العين والغين ويقول ابن جني[٧]: وأما بيت زهير وهو قوله:

حتى إذا ما هوَتْ كَفُّ الغُلَامِ لَهَا   طارَت وفي كَفِّهَا مِنْ رِيشِها بِتَكُ[٨]

---

[١] الدرة ٣٣.
[٢] ذيل الفصيح ١٠.
[٣] اللسان: معر.
[٤] السابق: مغر.
[٥] شرح الخفاجي ٥٠، والألوسي ١٦٣، ١٦٤.
[٦] الإبدال لابن السكيت ١١١.
[٧] سر صناعة الإعراب لابن جني – تحقيق محمد الزخراف – مصطفى السقا – وعبد الله أمين، ط (١)، مصطفى الحلبي (١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م)، ١/ ٢٤٨.
[٨] ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ٧٨.

فيُروى: الغلام بالغين معجمة، والعُلاَم بالعين غير معجمة، فأما الغُلاَم فمعروف وأما العُلاَم فعن ابن الأعرابي قال: العُلاَم هنا: الصقر وهذا من طريف الرواية وغريب اللغة وقد قال في قول الراجز: [١]

قبحتْ منْ سالفةٍ ومِنْ صَدَغْ

كأنَّها كبشةُ ضبٍ في صقَغْ

إنه أراد صقع بالعين، فأبدلها غيناً. هكذا يرى القدماء، ثم إن المحدثين أيضاً يُقِرّون مثل هذا الإبدال، ويرون أن هذا تطورٌ صوتيٌ، وهذا التطور محكوم بوجود علاقة صوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه من قرب في الصفة أو قرب في المخرج[٢]، وهذه العلاقة موجودةٌ هنا، لأن بينهما قرباً في المخرج فالعين من وسط الحلق، والغين من أدناه، وبينهما أيضاً قرب الصفة فكلاهما مجهور مستفل منفتح مصمت، وتنفرد العين بأنها متوسطة أو مائعة والغين بأنها رخوة.

---

١ اللسان: صقع، صدّغ غير منسوب.
٢ الأصوات اللغوية، د. أنيس ٨٨، ٨٩.

المطلب الثالث:- الإبدال بين الدال والذال:

أ. إبدال الدال ذالاً:

يقول الحريريّ: "ويقولون للخبيث الدخلة: ذاعر، بالذال المعجمة فيحرفون المعنى فيه، لأن الذاعر هو المفزع لاشتقاقه من الذعر، فأما الخبيث الدخلة فهو: الداعر بالدال المهملة لاشتقاقه من الدعارة وهي الخبث" [١]، ومنه قول زميل بن أبير لخارجة بن ضرار: [٢]

أخارج هلاًّ إذا سفهت عشيرة   كففت لسان السوء أن يتدعرا

.. ومنه ما أنشده الأعرابي في أبيات المعاني[٣]:

ولكل غرةٍ معشرٌ من قومـه   دعـــرٌ يهجن سعيَـهُ ويعيـــبُ

لولا سواه لجررت أوصالَهُ   هُرْجُ الضِّبَاع وصَدَّ عَنْهُ الذِيبُ

وما قاله الحريريّ مسبوق به: يقول ابن قتيبة: ويقولون خبيث داعر وقال ابن الأعرابي: الدعارة من العود الدعر وهو الكثير الدخان[٤]، وإلى هذا ذهب الجواليقي وابن الجوزي والبغدادي وابن مكي الصقلي[٥]، وجاء في اللسان: فأما الداعر بالدال المهملة فهو الخبيث، والدعارة: الفقر والفجور والخبث والمرأة داعرة[٦]، وفي موضع الإعجام يقول: ورجل ذاعر وذعرة وذَعرة: ذو عيوب وأما الداعر: أي بالمهملة فالخبيث[٧]. ومع هذا فإن ابن بري يتساءل قائلاً: "ما المانع من كون الخبيث ذاعراً بالذال الموسومة بالعجمة لأنه يذعر الناس أي يخيفهم فإذا قصدوا هذا صَحَّ"[٨].. ونحن أيضاً نتساءل ولكن من منحىً آخر فنقول: ما المانع من أن يُعَدَّ هذا من الإبدال بين الدال والذال خاصة إذا ورد مثله في كتب الإبدال وأيّدتْه الكتب الصوتية الحديثة [٩].

وهذا من جملة الإبدال أيضاً، يدلّنا على ذلك أن السيوطي قد عقد في المزهر بابين:الأول: معرفة ما ورد بوجهين بحيث يُؤْمَنُ فيه التصحيف[١٠]،والثاني: معرفة ما ورد بوجهين بحيث إذا قرأه

---

١ الدرة ٤٢ – ٤٤.
٢ ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٤٣٨.
٣ جاء في شفاء الغليل ٥٨: أبيات المعاني هي في اصطلاح الأوباء ما كان باطنه يخالف ظاهرة، وإن لم يكن فيه شيء من غريب اللغة قاله السخاوي في سطر السعات.
٤ أدب الكاتب: ٦٠.
٥ تقويم اللسان ١٠٧.
٦ اللسان: دعر.
٧ السابق: ذعر.
٨ شرح الخفاجي ١٥٩، كشف الطرة ٢٣٦.
٩ الإبدال لابن السكيت ١٤٠، الأصوات، د. أنيس ٤٧، ٤٨.
١٠ المزهر ١/ ٥٣٧.

الأَلْثَغُ لَا يُعَابُ [١]، ورغم ذكرهما منفصلين عن باب الإبدال إلا أنه قال في الأول منهما: وهذا نوعٌ مُهِمٌ يجب الاعتناء به لأن به يندفع التصحيف على أئمة أجلاء، ثم قال: "واعلم أن هذا النوع والنوع الذي بعده من جملة باب الإبدال، وأفردتهما لما امتازا به من الفائدة"[٢]. ومن بين ما ذكره ما ورد بالدال والذال، وحين تُقَلِّبُ صفحات المزهر نجد أن ما ذكره الحريريّ في هذا الموطن هو بعض ما نقله السيوطي عن أبي عبيد في الغريب المصنف وابن السكيت في الإبدال وابن دريد في الجمهرة وعن الجوهري في الصحاح وغير ذلك[٣]، ونعود إلى الحريريّ وما قاله في هذا الموضع يقول الحريريّ: "وقد نطقتْ العرب بعدة ألفاظ بالدال والذال، فقالوا لمدينة السلام: (بغداذ وبغداد)" [٤] فيجوز فيه الإعجام والإهمال[٥]، وقال ابن خالويه بغداد بالدال والذال وقال ابن دريد: بالدال فأما بالذال فخطأ [٦].

وقالوا للرجل المجرب: "منجد منجذ بالدال والذال جميعاً أي مجرب"[٧] وقالوا للدواهي: "القناذع والقنادع وهي في الأصل العنكبوت استعيرت للدواهي وقالوا للضئيل الحقير الشخص: مذل ومدل،" وفي المزهر: "ورجل مدل ومذل: وهو الخفي الشخص القليل اللحم، وقالوا للعنكبوت: الخدرنق والخذرنق، وللقنفذ: ابن أنقذ وابن أنقد، وللحُمَّى: أم مُلْذم وأم مُلْدم، فمن أعجمها فاشتقاقه من لذم به إذا اعْتَلَقَ به"[٨]، ومن لم يعجمها فاشتقاقه من اللدم وهو ضرب الوجه حتى يحمَارّ، وقال أبو العباس الأحول: "يقال للحُمَّى: أم ملذم بالذال، وقال غيره بالدال، قال علي بن سليمان الأخفش: ولست أنكر هذا ولا هذا وقالوا لِمَا يُجدِّف به الملاح: المجْداف والمِجذاف، ولضربٍ من مشي الخيل: الهيذبى، والهيدبى" [٩].

ويعد من ذلك أيضاً كلمة (ذميم) التي ينكر الحريريّ إعجامها ويذهب إلى إهمالها ويقول: ونظير تحريفهم في (ذاعر) تحريفهم قول الشاعر[١٠]:

حَسَدُوا الْفَتَى إذْ لم ينالوا سعيه   فالقومُ أعداءٌ له وخُصُومُ

كَضَرائرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا   حَسَدَاً وبَغْياَ إنَّهُ لَدَمِيمُ

---

[١] السابق ١/ ٥٥٦.
[٢] السابق ١/ ٥٣٨.
[٣] السابق ١/ ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٧.
[٤] الدرة ٤٥ – ٤٧.
[٥] الخفاجي ٦٠، ٦١، كشف الطرة ٢٤١.
[٦] المزهر ١/ ٥٤٥.
[٧] المزهر ١/ ٥٤٦.
[٨] السابق ١/ ٥٤٥.
[٩] السابق ١/ ٥٤٦.
[١٠] البيتان لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب للبغدادي – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي بالقاهرة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م)، ٣/ ٢١٨.

يقول: إنهم ينشدونه بالذال المعجمة لتوهمهم أن اشتقاقه من الذم، وهو بالدال المبهمة لأنه من الدمامة وهي القبح وإلى هذا نحا الشاعر إذ بقباحة الوجه يتعايب الضرائر، وما ذهب إليه الحريريّ هو المشهور[١]، وتعقب بأنه لو قيل للقبيح (ذميم) بالمعجمة لأنه من شأنه أن يُذَمَّ لم يبعد، وفي اللسان: ورجل دميم: قبيح وقيل حقير[٢].

---

[١] شرح الخفاجي ٦٠، كشف الطرة ٢٣٦، ٢٣٧.
[٢] اللسان: دمم.

ب. إبدال الذال دالاً:

ثم يقول الحريريّ[١]: ونقيض هذا التصحيف أنهم يلفظون بالدال المهملة في (الزمُّرذ) وفيه: "أن إهمال داله لغة حكاها صاحب القاموس وبعد ميمه راء مهملة مضمومة مشددة وحكى فتحها، و(الجُرذ) بضم الجيم كصُرد وضرب من النيران جمعه جرذان، و(الجَرذ) بفتح الجيم كل ورم في عرقوب الدابة كما في القاموس وخصه الخفاجي بالإبل (والنواجذ) أقصى الأضراس وهي أربعة أوهي الأنياب أو التي تليها أو الأضراس كلها جمع ناجذ"[٢]، ثم يقول الحريري: وكلها أي هذه الألفاظ الأربعة بالمعجمة، وقد سمعت أن إهمال دال (الزمرذ) لغة حكاها صاحب القاموس، ويقول الحريريّ: وألحق بها (أي بهذه الألفاظ الأربعة) أبو محمد بن قتيبة (سذوم) في المثل بالجَوْر وهو قولهم: أجور من قاضي سذوم، قال ابن بري: "المشهور عند أهل اللغة (سدوم) بالدال المهملة وهي قرية قوم لوط عليه السلام ويمكن أن يكون بالمعجمة قبل التعريب فلما عربت أبدلت دالاً مهملة"[٣] فيوجه قول ابن قتيبة أنه بالذال بأنه يريد أن أصله ذلك ثم غيَّرته العرب وفيه بُعْد وتوجيه هذا على الإبدال سهل ميسور.

---

[١] الدرة ٤٤، ٤٥.
[٢] التعليق على هذا وما بعده من شرح الخفاجي ٦٠.
[٣] شرح الخفاجي ٦٠.

المطلب الرابع:- الإبدال بين التاء والثاء:

- **عدم قبول الإبدال فيهما مع قرب المخرج.**

وهذا النوع من الإبدال موجودٌ عند القدماء فقد نقل السيوطي في المزهر[١] عن ابن دريد وثعلب والثعالبي وغيرهم أمثلة لهذا الإبدال مثل: الأكثم، ويقال: أكتم بالتاء أيضاً، .. أما المحدثون فإنهم يشترطون للقول بالإبدال – كما قدمنا – وجود علاقة صوتية بين الصوتين : المبدل والمبدل منه وبقليل من النظر يلمح الباحث هذه العلاقة من قرب في الصفة وقرب المخرج فمخرج التاء من بين أطراف اللسان وأصول الثنايا، ومخرج الثاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، وأما من ناحية الصفات، فالتاء: صوت مهموس شديد مستفل منفتح مصمت، والثاء: صوت مهموس ورخو مستفل منفتح مصمت، فبينهما قرب في المخرج وفي الصفات [٢]، وإذا أُبْنَا إلى الدرة وجدنا مثالاً واحداً لهذا النوع من الإبدال[٣]، وهو يتمثل في تعليق الحريريّ على قول الشاعر[٤]:

وعَدْتَ وكان الخلف منك سجية   مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

يقول الحريريّ:

فأكثر الرواة يرونه (بيثرب) بالثاء المثلثة ويعنون به المدينة، وأنكر ابن الكلبي ذلك وحقَّق أن الرواية (بيترب) بالتاء المعجمة باثنتين من فوق، وهو موضع يَقْرُب من اليمامة، ويُتاخِم منازل العمالقة، واحتج في ذلك بأن عرقوباً كان من العمالقة الذين لم ينزلوا بالمدينة، ويقول الألوسي[٥]: قال ابن دريد: اختلفوا في عرقوب فقيل: إنه من الأَوْس فيصح على هذا أن يكون يثرب في الشعر بالمثلثة ولكن الخفاجي[٦] يؤكد أن الأنصار من العمالقة وأصلهم من اليمن بغير شك فلا وجه للتردد بما ذكر وإنما الكلام في قصة عرقوب هل كانت باليمن أو لا ؟ فالذي ينبغي أن يُصَحَّحَ هو هذا.

ويقول أبو أحمد العسكري: أخبرنا أبو بكر بن دريد: قال أخبرنا أبو حاتم قال: كان أبو عبيدة ينشد[٧]:

لقد وَعَدتْك وعداً لو وفتْ به   مواعيدَ عرقوب أخاه بيترب

---

١ المزهر ١/ ٥٣٨، ٥٣٩.
٢ سر صناعة الإعراب ١/ ٥٣.
٣ الدرة ٨٨.
٤ شرح الخفاجي ٨٩، البيت لمعلقة الأشجعي.
٥ كشف الطرة ١٨٤ وما بعدها.
٦ شرح الخفاجي ٨٦ وما بعدها.
٧ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد، ٣٣٧، ٣٣٨.

بتاء فوقها نقطتان، وكان يقول: يترب موضع قريب من اليمامة، وكان يُخطّىءُ من يقول: بيثرب.
قال الشيخ رحمه الله: وهذا مذهب ابن الكلبي لأن عرقوباً عنده من العمالقة.

المطلب الخامس: لا يجوز الإبدال بين الباء والميم مع قرب المخرج:

وكتب اللغة قد تحدثت كثيراً عن الإبدال بين هذين الصوتين، مثلاً حديث ابن السكيت عن الإبدال بين الباء والميم حيث أورد لهما أمثلة كثيرة نذكر طرفاً منها يقول ابن السكيت: "قال الأصمعي يقال: بنات مخر وبنات بخر وهن سحائب يأتين قبل الصيف بيض منتصبات في السماء ... ويقال: الظأم والظأب: سلف الرجل .. وقال أبو عبيدة: قد سمد شعره وسبده، والتسبيد: أن يستأصل شعره حتى يلصقه بالجلد"[١]، ويكون التسبيد أن يحلق الرأس ثم ينبت منه الشيء اليسير..

وننظر بعد هذا في الدرة لنبحث الأمثلة التي وردت بها ويمكن أن نخَرّجها على الإبدال:

١- يُخطّئ الحريريّ قولهم: "خرمش الكتاب بالميم أي أفسده والصواب عنده أن يقال: (خربش) بالباء[٢]، جاء في بعض الحديث: وكان كتاب فلان مخربشاً ..واتبع ابن الجوزي الحريريّ في هذا فقال: وتقول خربش الكتاب إذا أفسده والعامة تقول: (خرمش) بالميم[٣]، وحين نبحث في اللسان مثلاً نجد اللفظة وردت بالحرفين ففي اللسان: "وقع القوم في خربش وخرباش أي اختلاط وصخب، والخربشة: إفساد العمل والكتاب ونحوه، ومنه يقال: كتب كتاباً مخربشاً، وكتاب مخربش: مفسد (عن الليث) وفي حديث بعضهم عن زيد ابن أخرم الطائي قال: سمعت ابنَ دُوَادٍ يقول: كان كتاب سفيان مُخَرْبشاً أي فاسداً، والخربشة والخرمشة: الإفساد والتشويش [٤]. وهكذا ترى اللفظة قد وردت بصوتي الباء والميم بمعنىً، وهذا ما يسوغ الإبدال بينهما.

٢- وعكس المثال السابق يُخطّئ الحريريّ إبدال الميم باء في قولهم لمن بدأ في إثارة شر أو فساد أمر: قد نَشَّبَ فيه [٥]، ووجه الكلام أن يقال: قد نشم بالميم لاشتقاقه من قولك: نشَم اللحم إذا بدأ التغير والإِرْوَاحُ فيه، وعلى هذا جاء في حديث مقتل عثمان رضي الله عنه (فلما نشَّمَ الناسُ في الأمر) أي ابتدأ ثم ينقل الحريريّ عن الأصمعي قوله: إن لفظة (نشَم) لا تُستعمل إلا في الشر وأن منها اشتقاق قولهم: (دقُّوا بينهم عِطْر منشم) وأشار الحريريّ إلى عدة أقوال وردت حول المثل[٦]، وما قاله الحريريّ في (نشب) تعقبه العلماء بورود اللفظتين في معاجم اللغة بمعنى كما نقل الخفاجي والألوسي[٧] – ففي القاموس: نشب في

---

[١] تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ٥٨.
[٢] الدرة ١٠١.
[٣] تقويم اللسان ١٠٢.
[٤] اللسان: خربش.
[٥] الدرة ١٥٣ – ١٥٥، وأيضاً في أدب الكاتب ٥٨لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تحقيق محمد محي الدين المكتبة التجارية ١٩٨٥م، ذيل الفصيح ٦٥.
[٦] الدرة ١٥٣ – ١٥٥.
[٧] شرح الخفاجي ١٥٦، كشف الطرة ٤٢٧.

الشيء نشم ففسر ذا الباء بذي الميم، وفي البخاري: (لم ينشب ورقة أن مات) وقد فسروه بلم يلبث، وهذه اللفظة عند العرب عبارة عن السرعة فمعناه فاجأه الموت قبل أن ينشب في فعل شيء وأصل النشوب التعلق.

٣- ونظير المثال السابق يُخطّئ الحريري قولهم: (ما عتب أن فعل كذا)[١] ووجه الكلام عنده (ما عتم) بالميم أي ما أبطأ، ومنه اشتقاق صلاة العتمة لتأخير الصلاة فيها، ومدح بعض الأعراب رجلاً فقال: (والله ما ماء وجهك بقاتم ولا زادك بعاتم، أي بمتأخر). وقال الحريريّ في المقامة الثانية والعشرين الفراتية: (ثم ما عتم أن استوقف الملاح) أي ما لبث. وما خطَّأه مسبوق به من ابن السكيت حيث يقول ..."وتقول: ضربه فما عَتَّمَ وحصل عليه فما عتَّم أي ما احتبس في ضربه[٢] .. وأشار البغدادي بعد الحريريّ إلى هذا فقال: "وتقول: ما عتم فلان أن فعل كذا أي ما أبطأ بالميم من العتمة ولا يقال بالباء[٣] ولكن كتب اللغة تذكر لنا اللفظتين بمعنى وإن كان الجوهري لم يقل بهذا فقد نقل الخفاجي والألوسي عن تهذيب الأزهري أنه قال: "ضرب فلاناً فما عتم ولا عتب ولا كذب أي لم يتمكث ولم يتباطأ في ضربه إياه"[٤]. وترى الباحثة أن القولُ بالإبدال هنا سَهْلٌ ومَيْسُورٌ.

---

[١] الدرة ١٥٤، ١٥٥.
[٢] إصلاح المنطق ٢/ ٣١١، ٣١٢.
[٣] ذيل الفصيح ٢٥.
[٤] شرح الخفاجي ١٥٦، كشف الطرة ٣٢٨.

المطلب السادس:- عدم قبول الإبدال بين الكاف والقاف لعدم سماعه من العرب:

وقد تحدّث ابن السكيت عن هذا الإبدال في كتابه[١] وساق أمثلة له منها ما نقله عن أبي عمرو الشيباني يقال: هو عربي كُح وعربية كُحَّة، أبو زيد يقال: أعرابيّ قُحْ وأعرابٌ أقْحاح، أي محضٌ خالصٌ، .. الفراء؛ يقال للذي يَتَبَّخرُ به قسط وكسط ... وبين الصوتين قُرْبٌ في المخرج وفي الصفة[٢] وفي الدرة مثال واحد يُخطّئه الحريريّ ولكن يمكننا أن نوجهّه على الإبدال، وهو تخطئته لقولهم: أقطعه من حيث رق بالقاف[٣]، ويقول: وكلام العرب: أقطعه من حيث رك بالكاف أي من حيث ضعف، ومنه قيل للضعيف الرأي: ركيك، وفي الحديث: إن الله ليبغض السلطان الركاكة والرككة، وأشار إلى هذه التخطئة أيضاً ابن الجوزي وابن مكي الصقلي[٤]، والحريريّ ومن نهج نهجه – قد خطّأ (رقّ) لعدم سماعه بقول ابن قتيبة في غريب الحديث [٥]: وهما سواء (أي رقَّ وركَّ) ولكن المسموع بالكاف، وحين ننظر في كتب الإبدال والمعاجم نجد هاتين اللفظتين قد استعملتا بمعنى واحد مع الاختلاف في حرف واحد ففي كتاب الإبدال للزجاجي: "وقد رقَّت حالته وركَّت، [٦]وفي اللسان ... "وركَّ الشيء أي رقَّ وضَعُف، ومنه قولهم اقطعه من حيث رك" [٧].

---

١ إبدال ابن السكيت ١١٣، ١١٤.
٢ الأصوات اللغوية، د. أنيس.
٣ الدرة: ١٥٧.
٤ تقويم اللسان ١١٢، تثقيف اللسان ١٠٩.
٥ تثقيف اللسان ١٠٩.
٦ الإبدال والمعاقبة والنظائر (للزجاجي)، تحقيق عز الدين ***، ط. دمشق (١٣٨١هـ - ١٩٦٢م)، ٨١.
٧ اللسان: ركك.

المطلب السابع:- اتفاق المعنى شرط لقبول الإبدال بين السين والشين:

وهذا يُعدّ من جملة الإبدال بين هذين الصوتين تحدثتْ عنه كتب القدماء وناهيك بالسيوطي الذي نقل جملة من أقوال العلماء في الإبدال بين السين والشين، من ذلك ما نقله عن الجمهرة: "سأسأ الحمار وشأشأ به شيشاء: عرض عليه الماء، وفي القاموس الكوسلة والكوسالة بالإهمال والكوشلة والكوشالة بالإعجام: الكمرة الضخمة .. وفي أمالي ثعلب: هوَّشَ الناس وهوَّسُوا بالشين وبالسين: إذا وقعوا في هَوْشَةٍ وهَوُ الفسَادُ ، وانتسف لونه وانتشف"[١] .. كما أن بين هذين الصوتين قرْباً في المخرج، فالسين من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، والشين من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وبينها كذلك قرب في الصفات : فالسين صوت مهموس رخو مستفل منفتح مصمت صفيري، والشين صوت مهموس رخو متسفل منفتح مصمت متفشٍ، فالقوانين الصوتية تجيز الإبدال بينهما، [٢] ونذكر الآن ما قاله الحريريّ عما ورد بالسين والشين يقول: "يسمون الدعاء للعاطس: بالتسميت والتشميت، إشارة بالسين المهملة، أن يرزق السمت الحسن وبالشين المعجمة إلى جمع الشمل، لأن العرب تقول: تشمتت الإبل إذا اجتمعت في المرعى"[٣]، وقيل: إن معناه بالشين المعجمة الدعاء لشوامته، وهي اسم الأطراف، ثم يقول: "ولهذا نظائر في كلام العرب كقولهم لنوع من التمر: سهريز وشهريز، ولما يختم به: الروسم والروشم، وكقولهم: انتشف لونه وانتسف: إذا تغير وامتقع، وحمس الرجل وحمش، إذا اشتدَّ غضبه وقالوا: تنسَّمت منه علماً، وتنشّمت، فمن قاله بالسين المهملة جعل اشتقاقه من النسيم، ومن قاله بالشين المعجمة أخذه من قولهم: نشم الناس في الأمر أي ابتدؤوا فيه" [٤].

ثم ذكر الحريريّ بعد ذلك ألفاظاً وردت بالسين والشين ولكنْ مع اختلاف المعنى فيها، وهذا لن نعرض له هنا بشيء لأن شرط الإبدال العام – كما نعلم – هو اتفاق المعنى.

---

[١] المزهر ١/ ٥٤٨ – ٥٥٠.
[٢] المزهر: ٥٥٣/٥٥٢/١.
[٣] الدرة ١٧٧ – ١٧٨.
[٤] المزهر ١/ ٥٤٨ وما بعدها، الإبدال لابن السكيت ١٠٩.

المطلب الثامن:- منع الإبدال بين الحاء والخاء لعدم قبولها سماعاً:

وتحدّث عن هذا الإبدال ابن السكيت وابن دريد والأصمعي وابن خالويه والجوهري والثعالبي وابن سيده وغيرهم[١]، من ذلك قول ابن السكيت، في الإبدال: الحش والخش: اليابس، .. والمحسول والمخسول، المرذول وقُرىء ﴿إِنَّ لَكَ فِي اَلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [٢] وسبْخا، قال الفراء: معناهما واحد أي فراغا، وفي الجمهرة: رجل محرنشم ومخرنشم بالحاء والخاء: إذا ضَمُر وهَزُل.

وفي الدرّة مثالان يمكن حملهما على الإبدال هما:

١- يقول الحريريّ: "ويقولون عند الحُرقة ولذع الحرارة المُمِضّة: أخ بالخاء المعجمة من فوق، والعرب تنطق بهذه اللفظة بالحاء المغفلة" [٣]، وعليه فُسِّر قول عبد الشارق الجُهَنِيّ:[٤]

فباتُوا بالصَّعيدِ لَهُمْ أُحَاحٌ ولو خفَّتْ لنا الكَلْمَى سَرَيْنَا

أي بات الكلمي يقولون: (أح) لِمَا وجدوا من حرق الجراحات وحزّ الكلوم، وأشار إلى هذا أيضاً ابن الجوزيّ والبغدادي[٥]، ويقول الخفاجي معلِّقاً: "قال الأنصاري: أخ بالخاء المعجمة كلمة توجّع وتأوّه من غيظ أو حزن، وقال ابن دريد أحسَبُهَا مُحدثة[٦]، وذكرها في القاموس بالمعجمة، ففيه: أخ: "كلمة تكره وتأوه وقوله (لهم أحاح)" [٧] فسره الجوهري بالعطش والغيظ وحرارة الفم"[٨].

٢- ويعد من الإبدال – بناء على ما سبق – بين صوتي الحاء والخاء كذلك ما خطَّأه الحريريّ من قولهم: كلمت فلاناً فاختلط بالخاء المعجمة، أي اختل رأيه وثار غضبه، ووجه القول عنده: (فاحتلط) بالحاء المغفلة لاشتقاقه من الاحتلاط وهو الغضب، ومنه المثل المضروب: "أول العيّ الاحْتِلَاط، وأسوأ القول الإفراط". وأشار إلى ذلك أيضاً: البغدادي وابن مكي الصقلي[٩]، وقال الخفاجي معلقاً: "الاحتلاط بالمهملة الغضب وبالمعجمة يقال في اختلال العقل أيضاً، والغَضْبان من شدة غضبه[١٠]" ربما عرض له ذلك أو ما يشبهه فيجوز أن يكنى به عنه أو يُتجوَّز فيه، مع أن صاحب القاموس ذكره وأثبته ... وفي

---

[١] المزهر ١/ ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤.
[٢] سورة المزمل: ٧.
[٣] الدرة ٢٠٣ و ٢٠٤.
[٤] البيت في ديوان الحماسة بشرح التبريزي (بولاق) ٢٣٣/١- وانظر انظمة معجم شواهد العربية ٣٨٣/١.
[٥] تقويم اللسان ٧٥، ٧٦، وذيل الفصيح ٣٠.
[٦] شرح الخفاجي ١٩٥، ١٩٦.
[٧] القاموس المحيط للفيروز آبادي – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي – الهيئة المصرية للكتاب (١٩٧٧م)، باب فصل الخاء المعجمة.
[٨] القاموس باب الخاء فصل الهمزة
[٩] ذيل الفصيح ٣٠، تثقيف اللسان ٦٠، ٤٠٨.
[١٠] شرح الخفاجي ٢١٨.

اللسان: "الجوهري: الاحتلاط: الغضب والضجر، وفي موضع آخر ... واختلط فلان أي فسد عقله[1].. وترى الدراسة أن تخريج هذا على الإبدال لا عُسْرَ فيه.

[1] اللسان: حلط، خلط.

المطلب التاسع:- عدم قبول اللهجة الأقل (الإبدال بين الجيم والكاف):

وبين الصوتين علاقة صوتية فمن ناحية المخرج نجد مخرج الجيم من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، ومخرج الكاف من أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، ومن ناحية الصفات فالجيم صوت مجهور شديد مستفل منفتح مصمت مقلقل، والكاف صوت مهموس شديد مستفل منفتح مصمت، فبينهما – كما ترى – قرب في المخرج وفي الصفة وهذا مسوغ للقول بالإبدال بينهما.

ويمكن أن نعد ما ورد في الدرة من هذا الإبدال يقول الحريريّ[١]: ويقولون: فلان يكدف بالكاف بمعنى يستقل ما أعطى، والصواب يجدف بالجيم لأن التجديف في اللغة هو استقلال النعمة وسترها، وبه فُسّر: (لا تجِّدفُوا بنعم الله تعالى) ومن أشار إلى هذا ابن الجوزي والبغدادي[٢]، ثم يقول الحريري: ويماثل هذه اللفظة في إبدال جيمها كافاً قولهم لمن يكثر السؤال: مُكَدّ وأصلها: مُجَدّ لاشتقاقه من الاجتداء وكان أصل في المجدى المجتدى فأدغمت التاء في الدال، ثم ألقيت حركة المدغم على ما قبله، كما فعل ذلك من قرأ: ﴿أَمَّنْ لَايَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ﴾[٣] والأصل فيه يهتدى وقد اتّبع الحريريّ في هذا ابن الأنباري حيث قال في كتابه الزاهر: أكدى، يُكدي ليست بعربية [٤] وإنّما يُقال: أجدى يُجدي قال الشاعر: [٥]

يا ظالماً يتعدّى　　　من الجِدَاية يُجْدِي

فيُقال: مَجْد ولا يقال مَكْد.

وقال المعرّي: إنّه لغة قوم من العرب إبدال كل جيم كافاً، إلاّ أنها غير فصيحة، ولذا قيل ماذكر على هذه اللغة، وليس بخطأ، ولا معرّب، ولا محرّف كما ظنّه الحريريّ وقد استعمله الزمخشري ونُقل عنه أن المكدي هو السائل ووقع في كلامهم كثيرا، وقال الإمام الراغب في مفرداته: الكُدْية: صلابة في الأرض، يُقال: حفر فأكدى استُعير ذلك للطالب المُخْفِق والمُعطي المُقل، وقال تعالى: ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰ﴾ [٦] ومما يُتعجب منه قول بعض علماء العصر إنّه معرّب، وأصله كردن،

---

[١] الدرة ٢٠٦.
[٢] تقويم اللسان ٩٢، ذيل الفصيح ١٦.
[٣] سورة يونس: ٣٥- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام – محمد عمر باز مول، ط (١)، ١٤١٧هـ.
[٤] كشف الطرة ٤٥٧/ شرح الخفاجي ١٩٨/١٩٧
[٥] البيت لابن أحمر، ورد في معجم شواهد العربية ٢١٧/٢.
[٦] سورة النجم: ٣٤

وهو اصطلاح الفقهاء، وهذا كلّه خطأ [١] وفي اللسان : "التجديف هو الكفر بالنّعم يُقال منه: جدَّفَ يُجدّف تجديفا، وجدف الرجل بنعمة الله: كفرها ولم يقْنع بها" [٢].

[١] شفاء الغليل ٢٣٨، فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي، تصحيح ومراجعة د. محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة التجارية – القاهرة، ط (١) (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م)

[٢] اللسان جدف

٢ المبحث الثاني:- الإمـــالة:

وهذه الظاهرة أشار إليها سيبويه في كتابه ، وردده ابن جني وارتضى ما قاله شيخ العربية، يقول سيبويه: "فالألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك: عابد وعالم ومساجد ومفاتيح .. وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها فأرادوا أن يُقرّبوها منها" [1] .. وتحدث ابن جني عن معنى الإمالة وأنواعها فقال: "أما الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التي قبل الإمالة نَحْو فتحة عين عابد وعارف، وذلك أن الإمالة إنما هي: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء، لضرب من تجانس الصوت.. وأما الفتحة الممالة نحو الضمة فالتي تكون قبل ألف التفخيم وذلك نحو الصلاة والزكاة ودعا وغزا وقام وصاغ .. وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: قيل وبيع وغيض وسيق .. وأما الضمة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة: مررت بمذعور وهذا ابن بور" [2].. ولقد تحدث النحاة فيما بعد عن حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها، وكان مما قالوه: "أما حقيقتها فأن يُنْحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحو الياء، وأما فائدتها فالغرض الأصلي منها هو التناسب، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره، وحكمها: الجواز، فكل مُمَالٍ يجوز فتحه، ومحلها: الأسماء المتمكنة والأفعال وهذا هو الغالب،[3] وأصحابها: تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس، وأما أهل الحجاز فَيُفَخِّمُونَ بالفتح وهو الأصل ولا يُميلون إلا في مواضع قليلة.

أسبــاب الإمالـة:

ذكر النحاة لأسبابها قسمين: لفظي ومعنوي، فاللفظي: الياء والكسرة، والمعنوي: الدلالة على ياء أو كسرة، وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره ابن مالك ستة هي:

١- انقلابها إلى ياء.
٢- مآلها إلى الياء.
٣- كونها بدل عين ما يقال فيه فلت.
٤- ياء قبلها أو بعدها.
٥- كسرة قبلها أو بعدها.
٦- التناسب.

[1] الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو، ط (١) الأميرية ببولاق (١٣٩٦هـ)، ٢/ ٢٥٩ – ٢٦٧.
[2] سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٥٨، ٥٩.
[3] حاشية الصبان على شرح الأشموني للصبان محمد بن علي دار إحياء الكتب العربية – مصر، ٤/ ٢٢٠ وما بعدها.

وهذه الأسباب كلها راجعة للياء والكسرة، ويعرض المحدثون لهذه الظاهرة فيقولون: "إن الإمالة كانت الصفة الشائعة بين قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، وأنها شاعت بعد الإسلام في اللهجات العربية ببلاد العراق، أما قراء البيئة الحجازية فلا تعرف قراءتهم الإمالة أي أنهم تبعوا ما اشتُهر عن لهجات بيئتهم الحجازية من المَيْل إلى الفتح"[١]، ويتحدث د.أنيس في معنى الفتح والإمالة كما يراهما المحدثون من علماء الأصوات فيقول:

"الفتح والإمالة صوتان من أصوات اللين سواء كانا قصيرين أو طويلين، وأصوات اللين القصيرة في الاصطلاح الحديث هي ما كان يسميه القدماء بالحركات، أما أصوات اللين الطويلة فهي ما كانوا يسمونه بألف المد وياء المد وواو المد ولا فرق بين القصيرة والطويلة إلا في الكمية واللسانُ من الفتح يكاد يكون مستوياً في قاع الفم فإذا أخذ في الصعود نحو الحنك الأعلى بدأ حينئذ ذلك الوضع الذي يُسمَّى بالإمالة"،[٢] فلا فرق إذن بين صاحب الفتح وصاحب الإمالة إلا في اختلاف وضع اللسان مع كل منهما حين النطق بهذين الصوتين [٣].

حكم الحروف ألاّ تُمال.

يقول الحريريّ: "ويقولون: (حتى) فيميلونها مقايسة على إمالة (متى) فيخطئون فيه، لأن (متى) اسم و(حتى) حرف، وحكم الحروف ألا تمال، كما لم يميلوا: (إلاَّ) و(إماًّ) و(لكنَّ) و(على) ونظائرها، ثم يقول: ولم يشدّ من هذا الأصل إلا (يا) لأنها نائبة عن أنادي، و(بلى) لأنها قامت بنفسها واستقامت بذاتها فأشبهت غير الحروف وقيل: لأن ألفها لتأنيث اللفظ كالتاء في رية وثمة فلا إشكال في إمالتها (وإماّ لا) في قولهم (افعل هذا إماًّ لا) لأنها في الحقيقة ثلاثة أحرف: (إنّ ومَا ولَا) جعلت كالشيء الواحد وصارت الألف في آخرها تشبه ألف (حُبَارَى) فأميلت مثلها"[٤] وهذا ظاهر في أن (لا) لا تمال مفردة وبه صَرَّح السيرافي [٥].

ثم يقول الحريريّ: ومن وهمهم أيضاً في الإمالة أنهم يميلون (ها) من (هذه) أي بكسر الهاء الأولى والأفصح أن تفخم وأن لا تمال، وحكي أن أعرابية سمعت بنياً لها يقول: هِذِه الناقة بكسر الهاء الأولى فزجرتْه وقالت له: أعْول (هِذِه) أي بكسر الهاء! ألا قلت (هَذِه) أي بفتح الهاء"[٦] وهكذا نجد الحريريّ يُخطِّئ إمالة (حتى) لأن الحروف لا تمال. وأن إمالتها قد حكيت في قراءة

---

[١] في اللهجات العربية د.أنيس، ط (٤) الأنجلو المصرية (١٩٧٣م) ٦٣ وما بعدها.
[٢] في اللهجات العربية ٦٤ وما بعدها.
[٣] السابق ٦٥، ٦٦.
[٤] الدرة ٢٣١.
[٥] شرح الخفاجي ٢٢١، ٢٢٢، كشف الطرة ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠.
[٦] الدرة ٢٣١، إصلاح المنطق ٢/ ٢٩٧.

حمزة والكسائي، وخطّأ أيضاً إمالة الهاء الأولى من (هذه) لأنها لم تُسْمع، وفي التسهيل في رسم الخط [١] (حتى) تكتب بالياء وقياسها الألف، قال ابن عقيل في شرحه: وقد وُجّه الشذوذ فيه بأنه رُوِيتْ فيه الإمالة لأن بعض العرب أمال (حتى)، والمحدَثُون قد يرون في مثل هذه الإمالة نوعاً من الانسجام بين أصوات اللين [٢].

١ شرح الخفاجي ٢٢١ - ٢٢٢
٢ اللهجات العربية د.أنيس ٦٧.

٣ المبحث الثالث:- الهمز والتسهيل:

والهمزة كما يصفها ابن جني في سر الصناعة: حرف مجهور وهو في الكلام على ثلاثة أضرب: أصلٌ وبدلٌ وزائدٌ، والمحدّثُون يصفون الهمزة بأنها صوت ليس بالمجهور ولا بالمهموس، وهي أكثر الأصوات الساكنة شدة، وعملية النطق بها وهي محققة من أشق العمليات الصوتية، لأن مخرجها فتحة المزمار، التي تنطبق عند النطق بها ثم تنفتح فجأة، فنسمع ذلك الصوت الانفجاري الذي نسميه بالهمزة المحققة، ولذلك مالت كل اللهجات السامية إلى التخلص منها في النطق([١])، ويصل د.أنيس إلى رأيٍ في الهمزة هو: أن ظاهرة تحقيقها أو تسهيلها كانت في أصلها من الأمور التي فرَّقَتْ بين لهجات وسط الجزيرة وشرقيها وبين لهجات البيئات الحجازية، فلما نشأت اللغة النموذجية الأدبية قبل الإسلام اتخذت تحقيق الهمز صفة من صفاتها، وشاع هذا بين الخاصّة في جميع قبائل العرب، ولما جاء الإسلام وجد تحقيق الهمزة صفةً من صفات الفصاحة. [٢] ولهذا يُعَدُّ تحقيقُ الهمز من أبرز الأمور التي اقتبستها اللغة النموذجية من غير البيئة الحجازية، والحجازيون وإن كانوا في لهجات الخطاب يسهِّلُون الهمز فهم يلتزمون تحقيقها في الأساليب الأدبية.

عدم جواز تسهيل الهمز.

وبعد أن عرفنا أحوال الهمزة نذكر ما ورد بشأنها في الدرة:

يُخطّئ الحريريّ حذفهم الهمزة في قولهم (هو مشوم)[٣] والصواب أن يُقال عنده: مشئوم بالهمز، وهو مسبوق إلى هذا التنبيه من ابن السكيت وابن قتيبة، ومن بعده نبَّه إلى ذلك ابن الجوزي والبغدادي وابن مكي الصقلي والخفاجي[٤] ويقول الحريريّ: "وجمع مشئوم مشائيم" [٥]ومنه قول الشاعر: وهو الأخوص زيد بن عمرو الرياحي من أبيات يحرّض بها قوماً على عدم قبول الدية بقتيل لهم[٦]:

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً ... ولا ناعبٍ إلا ببينِ غرابها

---

[١] في اللهجات العربية ٧٥ وما بعدها.
[٢] سر الصناعة ١/ ٧٨.
[٣] الدرة ٦١ – ٦٣.
[٤] إصلاح المنطق ٢/ ٢٢٢، ٢٩٤، ٣٠٦، أدب الكاتب ٣٦٣، تقويم اللسان ١١٨.
[٥] كشف الطرة ٣٧٧، ٣٧٨، وهو من أبيات الكتاب ١/ ٨٣، ١٥٤، ٤١٨. الدرة ٦١ - ٣٦
[٦] البيت في اللسان (شأم) وفيه: أنشد سيبويه للأحوص اليربوعي (وذكر البيت)، وانظر معجم شواهد العربية ٣٥٩/١.

وتعقب خطأه الحريريّ من الخفاجي والألوسي: "بأن ما قالوه ليس بخطأ وإن كان خلاف الأفصح لأن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفها مقيس وقد سمع في هذه الكلمة كما ورد في قول العباس بن الأحنف: [١]

جسدي مبتلى بقَلْبٍ مَشُوم

فالأصل مشئوم على وزن مفعول ومشوم مخفف منه، والعامة تقول ميشوم بياء بعد الميم وهو لحن قبيح" [٢].. وفي موضع آخر يخطئ الحريريّ قلبهم الهمزة ياء في مثل قولهم: تبريَّتُ من فلان بمعنى برِئت منه" [٣]، لأن معنى (تبرَّيت) تعرضت مثل انبريت، ومنه قول الشاعر: [٤]

وأهلةِ ودٍّ قد تبرَّيْتُ وُدَّهُمُ   لوأبليتُهُمْ في الحمد جَهْدي ونَائلي

أي تعرضت لودهم، فأما ما هو بمعنى البراءة فيقال فيه: قد تبرأت، كما جاء في التنزيل ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ﴾[٥] ونظير هذا قولهم: هديتُ من غضبي أي سكنْت، والصواب أن يُقال: هدأت لاشتقاقه من الهدوء، فأما هديت فمشتقة من الهداية، والهدى، ثم يقول الحريريّ: ومن أوهامهم أيضاً في هذا النوع: "التباطي، والتوضّي، والتبري، والتهزّي، والصواب أن يُقال: التباطؤ، والتوضّؤ، والتبرؤ، والتهزؤ" [٦].

ومن هنا يظهر لنا أنّ كل ما كان على وزن (تفعَّل أو تفاعَل) مما آخره مهموز كان مصدره على (التَّفعُّل) و (التَّفاعُل) وهمز آخره.

والحريريّ يتّبع في هذا ابن قتيبة وثعلب وأتبعه ابن الجوزي [٧] وتعقبه الخفاجي قائلاً: "ما أنكره معروف عند أهل العربية ومسموع عن العرب كثيرا، حتى ظنّه بعضهم مقيساً مطّردا مطلقا"[٨]، وإذا أضفنا إلى هذا ما ذكرناه سابقاً من أحوال الهمزة علمنا أن حذف الهمزة أو إبدالها ياء مما هو موجود في لغة العرب.

وهكذا تعرفنا من خلال هذا الفصل على أهم القضايا الصوتية في الدرة وهي: قضية الإبدال والإمالة والهمز وهي من القضايا الهامة في الدراسات الصوتية.

---

[١] ديوان العباس ١٧١.
[٢] شرح الخفاجي ٧٥، ٧٧، كشف الطرة ٣٧٧ – ٣٨٠.
[٣] الدرة ١٢٩ – ١٣٠.
[٤] اللسان: مادة أهل ونسبه إلى ابن الطَّمْحَان.
[٥] سور القصص: ٦٣.
[٦] الدرة ١٣٠
[٧] أدب الكاتب ٣٦٠ – الفصيح ٢٨ – تقويم اللسان ٨٥
[٨] شرح الخفاجي : ١٣٨ - ١٣٩

الفصل الثالث

معيار الخطأ والصواب

في المستوى النحوي

الفصل الثالث

معيار الخطأ والصواب في المستوى النحوي

في أحضان الجزيرة العربية نشأت الفصحى خالصة لأبنائها نقية سليمة، وظلت كذلك أحقاباً عديدة، ينطق بها العربي مبيناً، فلا تسمع منه لكْنَةُ، ولا يهوى إليه انحراف، يذهب كل عام إلى الأسواق والتي أشهرها ثلاثة (عكاظ ومجنة وذو المجاز) فيُعقد فيها المجامع ذات الشأن، ويعرض كلٌّ بضاعته، وتفخر كل قبيلة بشاعرها المبرز، وخطيبها اللَّسِن ولقد عاد كل ذلك على اللغة بتثبيت دعائها، وإحكام رسوخها، وجودة صقلها، ظلت الفصحى كذلك إلى أن جاء الإسلام، ودخل الناس في دين الله أفواجا، وفُتِحت الفتوحات، وكان من الطبيعي أن يختلطَ العرب بغيرهم، فاختلطوا في شتى مناحي حياتهم، حتى تكون منهم شعب اجتمع فيه الصريح والهجين، ولا بد وأن يتفاهموا، ولا سبيل إلى التفاهم إلا باللغة، فتوَّلد من هذا كله أن اللغة العربية قد تسرب إليها اللحن، ووهنت الملاحظة الدقيقة التي تمتاز بها اللغة وهي اختلاف المعاني طوْعاً لاختلاف شكل آخر الكلمة، وانقسمت أسباب اللحن أو تلك البواعث إلى قسمين: منها الديني، ومنها غير الديني [١]: أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص القرآن الكريم أداء فصيحاً سليماً لا يرتقي إليه شك أو ارتياب، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة، وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول ﷺ فقد روي أحد الرواة [٢] أنه سَمع رجلا يَلْحَنُ في كلامه فقال: (أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ) وقال أبو بكر: (لأن أقرأ فأُسقِط أحَبُ إليّ من أقرأ فألحن).

كان هذا هو الباعث الديني، أما البواعث الأخرى[٣]: فبعضها قومي عربي يرجع إلى أن العرب يعتزُّون بلغتهم اعتزازاً شديدا، فكأن هذا مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية، وبجانب ذلك كانت هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً. ويضاف إلى هذا رقيّ العقل العربي ونمو طاقته الذهنية، مما جعله مهيئاً لرصد الظواهر اللغوية وتسجيلها تسجيلاً دقيقاً، ولأجل هذه العوامل وغيرها نشأ النحو في العراق في صدر الإسلام ثم تدَّرج به التطور تمشّياً مع سنة الترقي حتى كملت أبوابه، وقد اختلف العلماء في أول ما وضع منه على رأيين أرجحهما [٤]: أن أول ما وضع من أبوابه هو ما وقع اللحن فيه، ثم استمرَّ الوضع فيما بعده على هذا النمط، وذهب إلى ذلك

---

[١] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، د.محمد طنطاوي، ط (٢) دار المعارف بمصر (١٣٨٦هـ - ١٩٦٩م)، ٦ - ٩
[٢] المزهر – السيوطي ٢/ ٣٩٦-٣٩٧
[٣] المدارس النحوية، د. شوقي حنيف ط. دار المعارف (١٩٨٣م)، ١٢
[٤] نشأة النحو ١٤

جمهور النحاة اعتداداً بالروايات المستفيضة التي اقترن فيها الوضع باللحن، إلا أن تعيين الباب الموضوع أولاً منوط بالرواية التي قَوِي سندها من بين الروايات، أما واضعه فمعظم العلماء يذهبون إلى أنه (أبو الأسود الدؤلي ت ٦٩ هـ) يقول السيوطي: "ثم كان أول من رسم النحو أبو الأسود الدؤلي، وكان أبو الأسود الدؤلي قد أخذ ذلك عن أمير المؤمنين (علي ابن أبي طالب) ﷺ كَرَّمَ الله وجهه، وكان أعلم الناس بكلام العرب"(١).. وأبو الأسود أول من نقط المصحف واختلف الناس إلى أبي الأسود يتعلمون منه العربية، وفرّع لهم ما كان أصَّلَه، فأخذ ذلك عنه جماعة. ويذهب بعضهم إلى أن الواضع هو الإمام علي بن أبي طالب، ويضّعفُ بعض الباحثين(٢) هذا الرأي بناء على أن وضع النحو أمرٌ خطير يقتضي حياة كلها هدوء واستقرار والمعروف عن حياة الإمام أنها تقضَّتْ في النضال العنيف، والشجار المستِمر، ومع هذا فلا يبعد أن تكون له اليد الطُولى في الإرشاد لأبي الأسود والإشراف عليه وتقريره لما صحَّ في استنتاجه، ويذهب فريق ثالث(٣) إلى أن أول نحوي بصري حقيقي نجد عنده طلائع هذا العلم هو عبد الله بن اسحق الحضرمي (ت ١١٧هـ).

وأياً ما كان الأمر فإن هذا العلم قد وُضعَت قواعده ثم نشأ واكتمل وتطور، شأن كل كائن حي، وكانت له أطوار أربعة: (٤)

١- طور الوضع والتكوين (بصري).
٢- طور النشوء والنموّ (بصري كوفي).
٣- طور النضوج والاكتمال (بصري كوفي).
٤- طور الترجيح والبسط في التصنيف (بغدادي وأندلسي ومصري وشامي).

ثم شعّ هذا العلم في سائر البلاد الإسلامية التي احتفظت به حتى عصرنا الحاضر.

وأشهر المدارس النحوية ثلاثة هي: مدرسة البصرة التي تأخذ بالمطَّرد الشائع وتدع ما عداه مما شذّ أو نذر، ومدرسة الكوفة التي تتمتع في الرواية والقياس، ومدرسة البغداديين القائمة على الاختيار الحر من أرجح أراء المدرستين السابقتين.

وبعد هذه الوقفة القصيرة مع وضع علم النحو ونشأته نعرض بعض المسائل النحوية التي وردت في (درة الغواص) للحريريّ، وأقول (بعض) لأن مسائل النحو في الدرة كثيرة جداً، ولعل ذلك

---

١ المزهر ٢ / ٣٩٧، ٣٩٨
٢ نشأة النحو ١٩
٣ المدارس النحوية ١٨، ٢٢
٤ نشأة النحو ٢٧

راجع إلى أن معظم الأخطاء التي لاحظها الحريريّ على خاصة زمانه ولوحظ بعضها من قَبْل كانت راجعة إلى الخطأ المتعلق بخرق بعض القواعد النحوية، ومن هذه الأخطاء أخطاء في الجموع والتذكير والتأنيث وفي المشتقات، وفي تعدّي الفعل ولزومه، وفي الظروف، وبعض أنواع المعارف إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بعلم النحو.

تبقى للدراسة سؤال وهو: إلى أي المدارس النحوية ينتسب الحريريّ

ذهب بعض الباحثين إلى أنه بصري[١] وذلك بعد أن درس كتابه (شرح ملحة الإعراب) ووجد فيه أمثلة كثيرة تابع فيها الحريريّ مذهب أهل البصرة.

وذهب آخر[٢] إلى أن مذهبه شبيه بمذهب البغداديين القائم على الاختيار الحرّ من مذهبَيْ البصرة والكوفة، وذلك بعد تعليقه على بعض الدراسات النحْويَة في الدرة تعليقاً موجزاً ووجد الحريريّ بصرياً حيناً وكوفياً حيناً آخر، أما الدراسة فترى: "إذا كان أُسُّ الحكم على نوعية المذهب راجعاً إلى كثرة الأمثلة والاستشهاد فإني إخَالُ الحريريّ بصرياً لأن جلّ الأخطاء التي وَهَّمَهَا يصدر في اختياره للصواب فيها عن المذهب البصري، وستجد ذلك متناثرا – بإذن الله – في ثنايا هذا البحث وخاصةً في الدراسة النحوية والدراسة الصرفية.

---

١ شرح ملحة الإعراب للحريريّ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط (١) مطبعة الأعمال التجارية بحلوان، ١٥ - ١٨
٢ حركات التنقية اللغوية د. عبد الفتاح سليم ١٢٢،١٢٣

المبحث الأول:- استخدام العقل (المنطق) في تعليل استخدام اسم التفضيل:

يخطئ الحريريّ إضافتهم أفعل التفضيل إلى غير ما هو داخل فيه ومنزل منزلة الجزء منه فيقولون: زيد أفضل إخوته[١] مع أنه غير داخل في جملة إخوته، وتصحيح الكلام أن يقال: زيد أفضل الإخوة لأنه حينئذ يدخل في الجملة التي أضيفت إليها. ولقد سار الحريريّ في تخطئته هذا الأسلوب على مذهب البصريين، والكوفيون يجيزون ما منعه[٢].

وهذه المسألة أول من منعها الزجاج وأجازها ابن خالويه رواية ودراية[٣]، فالرواية ما حكاه ابن دريد عن حاتم عن الأصمعي أن الفرزدق سُئل عن نصيب فقال: هو أشعر أهل حلبته[٤]، ومثله قولهم: على أفضل أهل بيته، وأما الدراية فإن أفضل إخوته بمعنى أفضل الإخوة كقوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾[٥] أي حق التلاوة.

لذلك نجد الحريريّ قد لجأ هنا إلى التعليل بالعقل والمنطق [٦]، لا على الواقع اللغوي والنصوص المروية عن العرب. فجرى على القول المشهور في الوقت الذي خالفه فيه كثير من محققي النحاة.

ينبه الحريريّ إلى أنهم يخطئون في استعمالهم اسم التفضيل من (الخير والشر) بدون حذف الهمزة منهما فيقولون: فلان أشر من فلان[٧] أو أخير منه، ويقول: والصواب أن يقال: هو شر من فلان أو خير منه بحذف الهمزة، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ﴾[٨] ويقول الراجز[٩]:

إن بنيَّ ليس فيهم بر
وأمهم مثلهم أو شر
إذا رأَوْهَا نبحتني هَرُّوا

ويبين الحريريّ سبب الحذف هنا بقوله: وسبب الحذف في اللفظين كثرة استعمالها فقصد التخفيف به وجيء بالهمزة مع فعلي التعجب فقيل: ما أخير زيدا وأخْيِر به، مع أن التعجب والتفضيل من باب واحد لقلة استعمال ذينك اللفظين فعلا فأُبقيا على الأصل فيهما ولم تحذف منهما الهمزة

---

[١] الدرة ١١
[٢] حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٨/٣ - ٥٠
[٣] شرح الخفاجي على الدرة ١٩ ، ٢٠
[٤] الكامل في اللغة والأدب – للمبرد – المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة – القاهرة - ١٠٧/١
[٥] سورة البقرة: ١٢١
[٦] لحن العامة والتطور اللغوي ٢١٤
[٧] الدرة ٥٠، ٥١
[٨] سورة الأنفال: ٢٢
[٩] هو كهمس أعشى بني الحرماز، كشف الطرة ٤٩

تخفيفا، ثم يعترض على قراءة أبي قلابة: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾[١] على وزن (أفعل) بل يصرِّحُ بأنها لحن فيقول: فقد لحن فيها ولم يطابقه أحد عليها، والحق أنه ورد في الفصيح الصحيح ما أنكره كثيراً (أشر) بالهمزة وإن كان (شر) بدونها أكثر[٢]. ولقد اتبع الحريريّ فيما ذهب إليه ابن السكيت الذي يقول: [٣] (وتقول: فلان خير الناس وشرّ الناس ولا تقل أخير وأشر).

---

[١] سورة القمر: ٢٦، القراءات القرآنية في البحر المحيط، محمد أحمد خاطر، مكتبة نزار الباز – مكة.
[٢] شرح الخفاجي ٦٤ ، ٦٥، كشف الطرة ٤٩ ، ٥٠
[٣] إصلاح المنطق ٣٠٧/٢

المبحث الثاني:- العــدد:

المطلب الأول:- عدم جواز حذف الياء من (ثماني):

يُخطّئ الحريريّ حذفهم الياء في قولهم: عندي ثمان نسوة وثمان عشرة جارية وثمانمائة درهم[١] والصواب إثباتها فيقال: ثماني نسوة وثماني عشرة جارية وثماني مائة درهم، ويعلل لذلك بقوله: لأن الياء في (ثمان) ياء المنقوص وهي تثبت في حال الإضافة وحالة النصب كالياء في (قاض) فأما قول الأعشى:

ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً وثمانَ عَشْرَةَ واثْنَتَيْنِ وأَرْبَعَا[٢]

ونبه عليها الحريريّ أيضاً في شرح الملحة[٣]، وفي اللسان: "الجوهري: ثمانية رجال وثماني نسوة فثبت ياؤه عند الإضافة كما تثبت ياء القاضي: وفي التهذيب: هُنَّ ثماني عشرة امرأة، ومررت بثماني عشرة امرأة".[٤] وهذه كلها أدلة تُعَضِّدُ ما ذهب إليه الحريريّ، ويضاف إليها ما نقل في شرح الخفاجي وكشف الطرة عن الأصمعي أنه قال: "وتقول: ثمانية رجال وثماني نسوة ولا يقال (ثمان)". [٥] وأما قول من قال:

لها ثنايا أربع حسان وأربع فثغرها ثمان [٦]

فقد أنكره الأصمعيّ وقال هو خطأ، ولقد تعقب ابن بري ما ذكره الحريريّ في (ثمان) وقال: إن الكوفيين يجيزون حذف يائه في الندور.. وأحسب أن الحريريّ قد خطَّأ حذف الياء من (ثمان) لندرته، وقد خالف فيه رأي الكوفيين كما رأيت.

المطلب الثاني:- عدم جواز إعراب أسماء العدد المرسلة:

يخطئ الحريريّ إعرابهم أسماء العدد المرسلة فيقولون: هذا واحدٌ اثنانِ ثلاثةٌ أربعةٌ[٧]، والصواب أن تبنى على السكون في حالة العدد فيقال: واحدْ بإسكان الدال وكذلك اثنانْ ثلاثةْ أربعةْ. اللهم إلا أن توصف أو يعطف بعضها على بعض فتعرب حينئذ بالوصف كقولك: تسعةٌ أكثر من ثمانيةٍ وثلاثةٌ نصف الستةِ والعطف كقولك: واحدٌ واثنان وثلاثة وأربعة لأنها بالصفة والعطف صارت

---

١ الدرة ١٦٤، ١٦٥
٢ قال محقق الدّرة ص ١٦٤، لم أجده في ديوانه، ولا في قصيدته العينيه، وأنا كذلك لم أجده.
٣ شرح الملحة ٢٣٨
٤ اللسان: ثمن
٥ شرح الخفاجي ١٦١، وكشف الطرة ١٨٩ ، ١٩٠
٦ البيت لعروة بن حزام وهو من الطويل، معجم شواهد العربية ٣٩٧
٧ الدرة ٢٣٢، ٢٣٣

متمكنة فاستحقت الإعراب. ثم يقول الحريريّ وعلى هذا الحكم تجري أسماء حروف الهجاء فتبنى على السكون إذا تليت مقطَّعَةً ولم يُخْبَر عنها كقوله تعالى: ﴿كهيعص﴾[١] و﴿حم عسق﴾[٢] وتُعرب إذا عُطف بعضُها على بعض.

[١] أول سورة مريم
[٢] أول سورة الشورى

المبحث الثالث:- التعدي واللزوم:

المطلب الأول:- عدم جواز الخلط بين المتعدي واللازم في الاستعمال:

يخطّئ الحريريّ إدخالهم الباء في معمول بعث وأرسل أعني المبعوث والمرسل مع كونه مما يتصرف بنفسه، وتركها فيه مع كونه مما لا يتصرف بنفسه بل يحمل وينقل فيقولون: بعثت إليه بغلام، وأرسلت إليه هدية[١]، وذلك لأن العرب تترك الباء في الأول كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَىٰ﴾[٢] وتدخلها في الثاني كما قال سبحانه وتعالى مُخْبِراً من بلقيس: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ﴾[٣]، وما خطّأه الحريريّ هنا أجازه بعضهم، فقد صرّحَ ابن جني بجوازه، وعليه قول النابغة الجعدي:

فإن يكن ابن عفان أمينا فلم يبعث بك البر الأمينا[٤]

ونقل عن ابن بريّ: "أنه قال في الفرق بين بعث وأرسل: أعلم أن بعث يقتضي مبعوثا متصرفا بنفسه، ومبعوثا به متصرفاً كان أو غيره. يقول: بعثت زيداً بغلام وبكتاب، وهو ظاهر في عدم اشتراط كون المرسل متصرفا بنفسه"[٥].

المطلب الثاني:- عدم جواز التعدية للفعل (أزمع) بحرف الجر:

كذلك يخطئ الحريريّ قولهم (أزمعت على المسير)[٦] ووجه الكلام: (أزمعت المسير) ويؤيد ما ذهب إليه بقول عنترة:

إن كنت أزمعت المسير فإنما رُمَّتْ رِكَابُكُم بلَيْلٍ مُظْلِمِ[٧]

وما قاله الحريريّ إنما هو اتجاه لبعض علماء اللغة[٨]، ففي تهذيب الأزهري يقال: "هو الشجاع لمن أزمع الأمر ولم ينئن عنه، ومصدره الزماع".[٩] وحكى أبو عبيدة عن الكسائي: "أزمعت الأمر وأنكر أزمعت عليه.. وهكذا نرى أن الأزهري والكسائي قد أنكرا (أزمعت على الأمر) وهو

---

١ الدرة ٢٧
٢ سورة المؤمنون: الآية ٤٤
٣ سورة النمل: الآية ٣٥
٤ ديوانه ١/ ١٤٥.
٥ الاستيعاب في النحو ١١٤، ١١٥
٦ الدرة ٨٨، ٨٩
٧ البيت لعنترة بن شداد من المعلقة ١٧٧ بشرح التبريزي وروايته: إن كنت أزمعت الفراق
٨ شرح الخفاجي ١٠٠
٩ التهذيب ٢١٧

نفس اتجاه الحريريّ. يقول البغدادي: وتقول: أزمعت المسير، فأما عزمت وأجمعتُ فلك أن تعديهما بعلى وفقيهما"[١].

المطلب الثالث:- إلحاق الضمير المتصل بالمصدر من (أل ومعموليها) في المتعدي لغير واحد:

أشار الحريريّ إلى أن من العلمان مَنْ يُحلّون المصدر من أن ومعموليها محل مفعولي (هب) فيقولون: هب أني فعلت وهب انه فعل[٢]، والصواب عنده إلحاقُ الضمير المتصل به فيقال: هبني فعلت، وهبه فعل بدليل قول أبي دهيل الجمحي:

هبوني أمرأ منكم أضلَّ بَعِيرَهُ   له ذِمَّةُ إن الذمامُ كَثيرُ

ويبدو أن الحريريّ قد منع (هب أني فعلت) بناء منه على أنه غير مسموع، يوضح ذلك قول ابن الجوزي[٣] : وتقول : هبني فعلت أي احسبني فعلت.. والعامة تقول: هب أني فعلت، وكلام العرب الأول.

المطلب الرابع:- لا يجوز الجمع بين حرفي التعدية:

يخطئ الحريري جمعهم بين حرفي تعدية في مثل قولهم (أدخل باللص السجن)[٤]

يرى الحريريّ الصواب أن يقال: أُدخل اللص السجن، أو دُخل به السجنُ، لا أُدخل باللصِّ السِّجنُ[٥].

واستدل بأن الفعل يعدىّ تارة بهمزة النقل، وتارة بالباء، كقولك: خرج وأخرجته، وخرج وخرج به، أما الجمع بينهما فممتنع في الكلام، كما لا يسمع بين حرفي الإستفهام، وقد ذهب أكثر النحويين إلى أن حرفي التعدية – الهمزة والباء- بمعنى واحد، وفرقّ بينهما المُبَرِّد، وذلك أنك إذا قلت: أخرجت زيداً، كان بمعنى: حملته على الخروج، فإذا قلت: خرجت به، فمعناه أنك خرجت واستصحبته معك، والقول الأول أصَحّ [٦]، بدلالة قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [٧].

والخلاف في الجمع بين حرفي التعدية: الهمزة، والباء، في الفعل اللازم (دخل).

---

١ ذيل الفصيح ٢٠
٢ الدرة ١٤٨، ١٤٩
٣ تقويم اللسان ١٨٦
٤ الدرة ٢٠ - ٢٢
٥ درة الغواص ص ٢٠.
٦ درة الغواص ص ٢٠ -٢١.
٧ سورة البقرة: ١٧.

والهمزة والباء حرفان يعديان الفعل القاصر إلى مفعول، فتقول في الفعل (دخل): (أدخلته)، فتعديه بالهمزة، وتعديه بالباء فتقول: (دخلت به)، فالحرفان متعاقبان، وتسمى الهمزة: همزة التعدية، وتسمى الباء: باء التعدية، والباء التي تكون للتعدية لا يمكن أن تكون زائدة، قال تعالى: ﴿ولَوْ شَاء اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [١]، فعلى هذا ذهب المالقي رحمه الله، وابن هشام الأنصاري إلى منع اجتماع الهمزة والباء [٢].

وعلى ذلك **فالخلاف** في جواز الجمع بين حرفي التعدية: الهمزة والباء على الفعل اللازم.

فلا يقال في المثال الذي ساقه الحريريّ: أُدخل باللص السجن، إلا على زيادة الباء، والهمزة حرف يفيد تعدية (دخل) إلى مفعولين، أو تكون الباء في معنى الحال؛ أو على (دخل) كـ(أدخل)، والباء حرف يفيد التعدية.

يخطئ الحريريّ تعديتهم الفعل اللازم بغير حرف التعدية في قولهم: شلت الشيء[٣] ووجه الكلام أن يقال: أشلت الشيء، أو شلت به، فيتعدى بهمزة النقل أو بالباء كما تقول العرب: شالت الناقة بذنبها، وأشالت ذنبها، وذهب إلى هذا أيضاً ممن سبقه ابن السكيت وابن قتيبه، وممن جاء بعده ابن الجوزي والبغدادي[٤]، وما ذهبوا إليه هو ما قرره علماء اللغة، إلا أنه يمكن حمل ما خطَّأُوه على المجاز، لأن باب التعدية باب واسع [٥].

---

[١] سورة البقرة: ٢٠.
[٢] وصف المباني ص١٤٠، ٢٢١، ومغنى اللبيب ص ١٣٨.
[٣] الدرة ١٨٨، ١٨٩
[٤] إصلاح المنطق ٤٢٦/٢، أدب الكاتب ٤٣٥، تقويم اللسان ٦٠، ٦١، ذيل الفصيح ٢٦، تثقيف اللسان ١٨٣.
[٥] الدرة ١٨٨، ١٨٩

المبحث الرابع:- الظروف:

المطلب الأول:- لا يجوز إحلال (مع) محل (واو العطف) قياساً:

يخطئ الحريريّ إحلالهم الظرف (مع) محل واو العطف في قولهم: (اجتمع فلان مع فلان[١]) والصواب (الواو) بدل (مع) في كل ما اقتضى وقوع الفعل من أكثر من واحد كافتعل وتفاعل مثل اختصم وتخاصم وذلك للاستغناء بما تدل عليه صيغة الفعل فلا يؤتى بها إلا حيث يجوز أن يقع الفعل من واحد نحو (جاء زيد مع بكر) لإفادة المصاحبة، وممن أشار إلى هذه التخطئة البغدادي[٢]، ولقد أجاز الخفاجي ما منعه الحريريّ حيث يقول: في الحواشي: "لا يمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيد مع عمرو بدليل جواز: اختصم زيد وعمرا واستوى الماء والخشبة وواو المفعول معه بمعنى مع ومقدرة بها".[٣] ثم يقول الحريريّ: "وفي (مع) لغتان، أفصحهما فتح العين وقد نُطق بإسكانها".[٤] كما قال جرير من قصيدة مدح فيها هشام بن عبد الملك[٥]:

فريشي منكم وهَوَاي مَعْكُمْ وإن كانت زيارتُكم لِمَاما

وقال البعض: إن التسكين لغة ربيعة على مافي التسهيل، وقيل لغة تميم، وقال سيبويه: إنه ضرورة وليس بلغة، وهي اسم في الوجْهين وذهب بعض النحاة إلى أنها إذا سكَنتْ حرفَ جرٍ والصحيح الأول.

المطلب الثاني:- عدم الجمع بين (بينا وإذ) على المسموع:

كذلك يخطئ الحريريّ قولهم (بينا زيد قام إذ جاء عمرو[٦]) فيتلقون بينا بإذ والمسموع تركها لأن المعنى فيه: بين أثناء الزمان جاء عمرو، وعليه قول أبي ذؤيب الهذلي في مرثيته:

بينا تعانقه الكماة وروغه يوما أتيح له جرئ سلفع[٧]

ورُوي (تعانقه) على أن (بين) مضافة إليه والألف اللاحقة لها للإشباع، فلقد قال الأصمعيّ: بينا أنا جالس إذ جاء عمرو مُحَالٌ فقال ابن السكيت: هذا كلام الناس[٨]، وذكر سيبويه أن (إذ) تقع بعدها

---

[١] الدرة ٣٤ - ٣٦
[٢] راجع ذيل الفصيح ٢٣
[٣] شرح الخفاجي ٥١ ، ٥٢، وكذلك الألوسي ٣٤، ٣٥
[٤] الدرة ٣٤ - ٣٥
[٥] ديوانه ٥٠٦.
[٦] الدرة ٨٤ - ٨٦
[٧] ديوان الهذليين، طبع دار الكتب، ١ : ٨
[٨] الدرة ٨٥

كما تقع بينما وهي للمفاجأة[١] وثمة أدلة أخرى إلى استعمال هذا الأسلوب في الكلام الفصيح، ولكن الحريريّ لا يرضى بالفصيح، ولكنه يختار الأفصح [٢].

المطلب الثالث:- عدم جواز كسر النون (ظهرانيهم) على السماع:

ويقولون: هو بين ظهرانِيهم[٣] بكسر النون والصواب أن يقال: بين ظهرانَيْهِم بفتح النون وأجاز أبو حاتم أن يقال: بين أظهرهم، وفي الفائق يقال[٤]: أقام فلان بين أظهر قومه وبين ظهرانيهم أي بينهم وإقحام لفظ الظهر ليدل على أن إقامته فيهم على سبيل الاستظهار بهم والاستناد إليهم ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً وكأن معنى التثنية فيه أن ظهراً منه قُدَّامَه وآخرُ وراء فهو مكنوف من جانبَيْه.

المطلب الرابع:- وجوب التفريق بين الظرف على الإضافة وعلى التركيب:

ونختم القول عن (الظروف) بما نبّه عليه الحريريّ من عدم تفريقهم بين قولهم: زيد يأتينا صباحَ مساء[٥]، على الإضافة، ويأتينا صباحَ مساءَ على التركيب، وبينهما فرق يختلف المعنى فيه، فعلى الإضافة يكون المعنى: أنه يأتينا في الصباح وحده وتقدير الكلام: يأتينا في صباح مساء، وعلى التركيب يكون المعنى: أنه يأتينا في الصباح والمساء، والأصل: هو يأتينا صباحاً ومساءً فحذفت الواو العاطفة ورُكّب الأسمان وبُنِيَا على الفتح لأنه أخفُّ الحركات، كما فعل في العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر، ولقد ردَّد الحريريّ هذا المعنى في شرح الملحة في باب البناء[٦].

وهذا يدل على أن الحريريّ كان يخالف البصريين – أحيانا – فيرى غير رأيهم، يقول الخفاجي: "قال ابن بري: ليس هذا الفرق مذهب أحد من النحويين البصريين، قال أبو سعيد السيرافي: يقال: سير عليه صباح مساء – بالإضافة – وصباحَ مساءَ – بالتركيب – وصباحاً مساءً – ومعناهن واحد، وليس سير عليه صباح مساء مثل ضربت غلام زيد في أن السير لا يكون إلا في الصباح كما أن الدرب لا يقع إلا بالأول وهو القائم دون الثاني لأنك لو لم ترد أن السير وقع فيهما لم يكن في إتيانك بالمساء فائدة".[٧] وهكذا قال سيبويه ففي اللسان: "وحكى سيبويه: أتيته صباح مساء من

---

[١] كشف الطرة ١٤٥
[٢] شرح الخفاجي ٩٧ – ٩٩/ الاستيعاب في النحو، د. عبد الكريم محمد شعبان، مطبعة السعادة (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) ١٠٦ - ١١٣
[٣] الدرة ١٩٨، ١٩٩
[٤] شرح الخفاجي ١٩٠ وكشف الطرة ٣٢٤ ، ٣٢٥
[٥] الدرة ٢٦٢
[٦] شرح الملحة ٢٦٤
[٧] شرح الخفاجي ٢٤٤ ، ٢٤٥

العرب من يبنيه كخمسة عشر ومنهم من يضيفه إلا في حدِّ الحال أو الظرف، وأتيته صباحا وذا صباح، وهكذا ترى أن جمهور أهل البصرة لم يفرق بينهما".[١]

[١] اللسان: صبح

المبحث الخامس:- لا تتعرف (غير) ب (ال) ولا (الإضافة):

يُخطّئ الحريريّ إدخالهم (أل) على (غير) فيقولون: فعل الغير ذلك[١]،والمحقّقُون يمنعون منه إذ لا تتعرف بها كما لا تتعرف بالإضافة فلا فائدة في إدخالها، ونظيره إدخالهم (أل) على كافة فيقولون: حضرت الكافة مع أن العرب كما قال ثعلب لم تدخلها عليها كما لم تدخلها على معاً وطُرّاً كما قال تعالى: ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[٢] وكذا إدخالهم إياها على رأس في نحو قولهم: فعله من رأس بدون أل ، وهذا الخطأ أشار إليه من قبل ابن السكيت وابن قتيبه وظل منتشراً حتى نبه عليه الحريريّ ثم ابن الجوزي والبغدادي[٣] وما ذهب إليه الحريريّ هو المشهور ولكن الخفاجي[٤] يرى أنه لا مانع منه قياساً وينقل عن الأزهريّ قوله: قال ابن أبي الحسن في شامله: منع قوم دخول (أل) على غير وكل وبعض لأنها لا تتعرف بالإضافة فلا تتعرف به، وعندي (أي عند الأزهري) أنه لا مانع من ذلك لأن (أل) فيها ليست للتعريف ولكنها العاقِبَةُ للإضافة كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ أي مأواه على أن غيراً قد تتعرف بالإضافة في بعض المواضع وقد يحمل الغير على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء فيصح دخول (أل) بهذا المعنى.

---

[١] الدرة ٥٥ - ٥٧
[٢] سورة البقرة: الآية ٢٠٨
[٣] راجع إصلاح المنطق ٣٣٠/٢، أدب الكاتب ٤٠٠، تقويم اللسان ١١١، ذيل الفصيح ٢١، وكذلك العربية لفك ٢٣٠
[٤] شرح الخفاجي ٦٨ - ٧٢

المبحث السادس:- عدم جواز الجمع بين اسم الإشارة والضمير المنفصل:

يخطئ الحريري قولهم: هو ذا يفعل، وهو ذا يصنع[١]، والصواب أن يقال: هاهو ذا يفعل، وكان أصل القول: هو هذا يفعل ففعل حرف التنبيه من الإشارة وصدر به الكلام وكتب بإثبات الألف لئلا يبقى على حرف واحد وأقحم الضمير ويسمي الكوفيون هذا تقريبا، لأنهم كما في الزاهر لابن الأنباري[٢]إنما يجعلون المكنّى بين (ها) و(ذا) إذا قربوا الخبر فيقولون: ها أنا ذا ألقى فلاناً أي قد قرب لقائي إياه، ولقد تبع الحريريّ ابن الأنباري في هذا[٣] ويمكن أن يخرج على أن هو مبتدأ وذا مبتدأ ثان خبره الجملة بعده والمجموع خبر الأول، ويصح أن يكون ذا موصولاً كما يصح أن يكون إشارة فيكون هو الخبر والجملة بعده صلة ونحوه قول الحجاج:

فهو ذا فَقْدُ رجا الناس الغير   من أمرهم على يديك والثؤر [٤]

وفي شرح التسهيل: "إذا اجتمع اسم الإشارة وغيره يجعل اسم الإشارة مبتدأ وغيره خبره فيقال: هذا القائم وهذا زيد لأن العرب اعتنت بمكان التنبيه والإشارة فقدمته ولا يجوز أن يجعل خبرا إلا مع المضمر[٥]. فإن الأفصح فيه أن يقدم فيقال: ها أنا ذا ويجوز أيضاً: هذا أنا. ولقد أشار إلى هذه التخطئة أيضاً ابن الجوزي[٦]، وألحق أن ما أنكره قد ورد به الاستعمال منذ عصر الاحتجاج شعراً ونثراً.

---

[١] الدرة ١٠٩

[٢] راجع اللسان: حرف الألف اللينة، تفسير ذا- الزاهر في معاني كلمات الناس ص ١٦٢، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط (١) ١٤١٢ هـ.

[٣] انظر شرح الخفاجي ٨٩ ، ٩٠، كشف الطرة ٤٣٦ ، ٤٣٧

[٤] البيت من الرجز وهو للعجاج أنظر معجم شواهد العربية ٤٦٨

[٥] شرح التسهيل (١٣٧)

[٦] تقويم اللسان ١٨٤

المبحث السابع:- عدم جواز حذف الضمير العائد في صلة الموصول على المنعوت باسم الموصول.

يخطئ الحريريّ حذفهم الضمير العائد على اسم الله تعالى في مثل قولهم: (الحمد لله الذي كان كذا وكذا)، [١] لأن هذا الضمير هو الذي به يتم الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة، والصواب أن يقال: الحمد لله إذ كان كذا وكذا منه، أو يقال: الحمد لله الذي كان كذا وكذا بلطفه أو بعونه أو بفضله أو شبه ذلك مما يتم الكلام المبتور ويربط الصلة بالموصول، وممن أشار إلى هذا ابن السكيت وابن الجوزي ومن علماء صقلية ابن مكي ومن المحدثين يوهان فك[٢]، وتعقب ما ذكره الحريريّ بأن متون النحو مُثْقَلَةٌ بالكلام على اطّراد حذف العائد ولا يُعَد في غير ذلك مما حذف منه العائد[٣].

---

١ الدرة ٢١٩، ٢٢٠

٢ إصلاح المنطق ٣٠٥/٢، تقويم اللسان ٧٤، ٧٥، تثقيف اللسان ٢٣٤، العربية لفك ٢٢٣

٣ شرح الخفاجي ٢٠٩ ، ٢١٠، كشف الطرة ٣٥٤ ، ٣٥٥

المبحث الثامن:- الإضافة

المطلب الأول:- منع إضافة (ذي) إلى الضمائر

ذهب الحريريّ إلى منع إضافة (ذي) بمعنى صاحب إلى الضمائر فقال: ويقولون: رأيت الأمير وذويه[١]، لأن العرب لم تنطق بذى التي بمعنى صاحب إلا مضافاً إلى اسم جنس كقولك: ذو مال وذو نوال فأما إضافته إلى الأعلام وإلى أسماء الصفات المشتقة من الأفعال فلم يسمع في كلامهم بحال، ولهذا لُحن من قال: صلّى الله على نبيه محمد وذويه، وما ذكره الحريريّ هنا هو الأكثر في الاستعمال[٢]، ولكن إضافتها إلى الضمائر ليست ممنوعة، فقد سمعت إضافتها في قول كعب بن زهير: [٣]

صبحنا الخرزجية مرهفات　　　أبار ذوى أرُومتِها ذَوُوها

والحريريّ حين خطّأ هنا إضافة (ذي) بمعنى صاحب إلى الضمائر فإنه يُطبّق مقياسه في التخطئة، وهو أنه يأخذ بالأكثر استعمالاً. ويُضاف إليه ما نقله الخفاجي عن البسيط: "أكثر النحويين على منع إضافة ذي إلى المضمر أو العلم".

المطلب الثاني: لا يجوز فتح (ميم) بأجمعهم

كذلك يخطئ الحريريّ قولهم: "جاء القوم بأجمَعِهم[٤] بفتح الميم على توهم أنه أجمع الذي يؤكد به، والاختيار أن يقال: "جاؤوا بأجمُعِهم بضم الميم لأنه مجموع لفظ جمع فكان على وزن أفعل كفَرْخ وأَفْرُخ، وليس من ألفاظ التوكيد ويدل على ذلك: إضافته إلى الضمير وإدخال الجارّ عليه وأجمع الموضوع للتأكيد لا يضاف ولا يدخله الجار بحال، ونظير أجمع: أربع في المثل المضروب لمن كان في خصب ثم صار إلى أمرع منه: (وقع الربيع على أربع) فهو فيه جمع ربيع ولذلك كان الحريريّ دقيقاً حين قال (والاختيار) وهو لم يمنع رواية الفتح ولكنه اختار الضم لأنه الأفصح.

---

[١] الدرة ١٨٦، ١٨٧
[٢] شرح الخفاجي ١٨٠ ، ١٨١
[٣] شرح الخفاجي ١٨١، البيت في معجم شواهد العربية ٤١٦ وديوان كعب بن زهير ١٦٩.
[٤] الدرة ٢٢٦، ٢٢٧، ذيل الفصيح ٣٥

المبحث التاسع:- الحدف والزيادة

المطلب الأول:- منع استخدام الأمر للغائب للالتباس

ومن المسائل النحوية التي انفرد الحريريّ بالتنبيه عليها تنبيهه إلى خطئهم في قولهم في الأمر للغائب والتوقيع إليه: يعتمدُ ذلك[١] بحذف لام الأمر من الفعل والصواب إثباتها فيه وجزمهُ بها، لئلا تلتبس الكلمة بصيغة الخبر وتخرج عن حيّز الأمر، وعلى ذلك جاءت الأوامر في القرآن الكريم وفصيح الكلام والأشعار، فأما قول الشاعر:

محمدُ تفدِ نفسَكَ كلَّ نفسٍ　　　إذا ما خفْتَ من أمرٍ زيالا[٢]

فهو عند البصريين من ضرورات الشعر الملجئة إلى تصحيح النظم وإقامة الوزن، وأما قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[٣] فالفعل فيه مجزوم لوقوعه في جواب الأمر وترتب الإقامة على القول لأن المقول لهم هم الذين آمنوا وشأنهم المسارعة إلى الطاعة، وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والحريريّ قد تابع هنا مذهب أهل البصرة، جاء في كتاب الإنصاف: "وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف، قال الشاعر: محمد تفد والاستشهاد بالبيت في قوله (تفد) فإن سيبويه – رحمه الله – كالكوفيين – خرَّج هذه الكلمة في هذا البيت على أن الأصل (لتفد) بلام الأمر مكسورة ويجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها، ثم حذفت اللام وبقي الفعل على ما كان عليه معها".[٤] قال سيبويه: "واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بأنَّ إذا عملت مضمرة قال الشاعر (محمد تفد) وإنما أراد (لتفد)".[٥]

المطلب الثاني:- عدم جواز إثبات الياء في (أب وأم) للنداء

يخطئ الحريريّ قولهم عند نداء الأبوين (ياأبتي وياأمتي [٦]) بإثبات ياء الإضافة فيهما مع تاء التأنيث قياساً على قولهم: ياعمتي وياخالتي، والصواب حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة فيقال: ياأبت وياأمت أو الاثنان بالألف بعد التاء فيقال: ياأبتا وياأمتا والاختيار أن يوقف عليهما بالهاء فيقال: ياأبه وياأمه، ويقول الخفاجي: "اعلم أنه إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً ففيه

---

١ الدرة ١٥٥، ١٥٦
٢ هو من شواهد الكتاب ٤٠٨/١ واختلف في نسبته قيل هو لحسان بن ثابت وقيل لأبي طالب ابن عبد المطلب عم النبي (ﷺ) وقيل للأعشى وهو غريب عجيب، وراجع كذلك معجم شواهد العربية ٢٦٩ وروايته (تبالا)
٣ سورة إبراهيم: ٣١
٤ الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٠/٢ وما بعدها
٥ الكتاب ٤٠٨/١
٦ الدرة ١٦٧، ١٦٨

لكثرة استعماله لغات فيفتح ويكسر ويضم ويؤتى بألف بعد التاء كما قال: (ياأبتا علك أو عساكا). [١] واختلفوا في هذه التاء، فقال الكوفيون: هي التأنيث الكلمة، وياء المتكلم مقدّرة بعدها، وردّ بجواز قلبها (هاء) في الوقف ولو كان بعدها (ياء) لم يجز، وذهب البصريون إلى أنها عوض من (ياء) الإضافة ولذلك لا يُجمع بينهما فيقال: يا أبتي، ويا أمتي إلاّ للضرورة.

وما دام الأمر شاذا فإن الحريريّ لا يُعتد به لأن الشاذ عنده لا يُقاس عليه ولا نُحمل نظائره عليه [٢].

---

[١] راجع شرح الخفاجي ١٦٤، كشف الطرة ٧٤ ، ٧٥
[٢] شرح ملحة الإعراب ١٧٨

المبحث العاشر:- خلطهم في استعمال الأدوات:

المطلب الأول:- عدم قبول الخلط بين (كم) الخبر والاستفهامية لاختلال المعنى

يشير الحريريّ إلى أنهم يخلطون في الاستعمال بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية فهم يقولون في الاستفهام: كم عبيداً لك؟[١] مقايسة على ما يقال في الخبر: كم عبيد لك؟ والصواب أن يوحَّد المستخبر عنه (أي المستفهم عنه) بكم: فيقال: كم عبداً لك؟ لأن (كم) لما وضعت للعدد المبهم أعطيت حكم نوعي العدد فجر الاسم الواقع بعدها في الخبر تشبيهاً بالعدد المجرور في الإضافة، ونصب في الاستفهام تشبيهاً بالعدد المنصوب على التمييز، فلهذه العلة جاز أن يقع بعد (كم) الخبرية الواحد والجمع كما يقال: ثلاثة عبيد وألف عبد، ولزم في الاستفهامية أن يقع بعدها الواحد كما يقع بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وامتنع أن يقع بعدها الجمع، لأن العدد منصوب على التمييز، والمميز بعد المقادير لا يكون جمعاً.

ويقول الحريريّ أيضاً في شرح الملحة في باب كم الخبرية: "ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد (كم) الخبرية واحداً وجمعاً كقولك: كم عبد ملكت، وكم عبيد ملكت؟ كما أن العدد المجرور قد يكون واحداً في مثل قولك: مائة ثوب ويكون جمعاً كقولك: ثلاثة أبواب، إلا أن من شرَّط جرها الاسم أن يكون الاسم يليها فإن فصل بينهما فاصل انتصب على التمييز كما ينتصب في الاستفهام فتقول في الخبر: كم لي عبدا، كما تقول في الاستفهام: كم عبد لك؟" [٢]

يعدّ الحريريّ من أوهامهم استعمال (بلى) في مقام (نعم) وبالعكس مع الفرق بينهما[٣].

يرى الحريريّ الصواب أن تقع (نَعَمْ) في جواب الاستخبار المتجرد من النفي، فتردّ الكلام الذي بعد حرف الاستفهام، وتقع (بلى) في جواب الاستخبار عن النفي، ومعناها إثبات المنفيّ، وردّ الكلام من الجحد إلى التحقيق، وأن لا تقام إحداهما مقام الأخرى [٤].

واستدل على (نعم) بقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قالُوا نَعَمْ﴾ [٥]؛ والتقدير: وجدنا ما وعدنا ربنا حقا.

---

[١] الدرة ٦٤، ٦٥
[٢] شرح الملحة ١٠١
[٣] الدرة ٢٦٠ - ٢٦٢
[٤] درة الغواص ص٢٥٥.
[٥] سورة الأعراف: ٤٤.

وقال ابن عباس في تأويل قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [١]؛ لو أنهم قالوا: نعم، لكفروا.

وتظهر المسألة في السياق الذي يستعمل فيه (نعم)، و(بلى)، وصحة استعمال أحدهما مكان الأخرى.

(بلى) ردّ للنفي [٢]، و(نعم) كلمة للإيجاب من لفظ النعمة [٣].و(بلى) جواب استفهام فيه حرف نفي، و(بلى) جواب استفهام معقود بالجحد [٤].

و(نَعَمْ)، و(نَعِم): كقولك: بلى، إلا أنّ (نَعَم) في جواب الواجب [٥].

والمسألة فيها خلاف. قال الرضيّ: ((وجوز بعضهم إيقاع (نعم) موقع (بلى) إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفسي لفائدة التقرير، أي الحمل على الإقرار والطلب له، فيجوز أن يقول في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [٦]، و ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [٧]، نعم؛ لأن الهمزة للإنكار، دخلت على النفي، فأفادت الإيجاب، ولهذا عطف على: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ قوله: ﴿ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ [٨]، فتكون (نَعَم) في الحقيقة تصديقاً للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، لا تقرير لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جواباً للاستفهام؛ لأن جواب الاستفهام يكون بما بعد أداته، بل هو كما لو قيل: قام زيد بالإخبار: فتقول نعم، مصدّقاً للخبر المثبت، فالذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما، على كون (نعم) تقريراً لما بعد الهمزة، والذي جوّزه هذا القائل، مبني على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع حرف النفي، فلا يتناقض القولان ويظهر أن الخلاف ينحصر في قيام (نعم) مقام (بلى).

ويفرق الحريريّ بين (نعم) و (بلى) في المعنى، وهو بهذا أخذ بالأشهر والأشيع والأصل.

واستعمال (نعم) في جواب النفي بناء على العرف الطارىء على الوضع، واستعمال (بلى) في جواب الإثبات جائز إذا عرف المخاطب المعنى والقصد، وأمن اللبس.

---

[١] سورة الأعراف: ١٧٢.
[٢] المفردات ص٦٢.
[٣] المصدر نفسه ص٥٠٠.
[٤] اللسان ١٤/ ٨٣.
[٥] المصدر نفسه ص١٢/ ٥٧٩.
[٦] سورة الأعراف: ١٧٢.
[٧] سورة الشرح: ١.
[٨] سورة الشرح: ٢.

الـفـصــل الـرابــع

معيار الخطأ والصواب في المستوى الصرفي

الفصل الرابع

معيار الخطأ والصواب في المستوى الصرفي

يذكر الباحثون أن مباحث الصرف ظلت تُدرّس ضمن مباحث علم النحو حتى عصر المازني البصري [١] ويُرجعون السبب في ذلك إلى أن رجال الطور الأول من عصر أبي الأسود إلى أول عصر الخليل كانت منصرفة حول أواخر الكلمات بخلاف رجال الطور الثاني، فإنهم قد اتجهوا إلى مراعاة أحوال الأبنية أيضاً لمّا لاحظوا ما اعتراها من خطأ وجب عليهم أن يدرأوه، فرعاية أواخر الكلمات إن صانت الكلام من غوائل اللحن في أطرافه، فإن ذلك يتطلب أيضاً إصلاح جواهر أجزائه التي يتقوَّم بها، وما تأخرتْ ملاحظتها لهذا الحين إلا لقلَّة العثرات فيها بالإضافة إلى العثرات المتعلقة بعلم النحو، ومن هذا الحين ظهرت مباحث الصرف في ثنايا كتب النحو وشغلت منها حيّزاً، واستمر هذا الاندماج طويلاً من الزمن حتى ظهور بعض كتب الصرف من المتأخرين، ولذا عرَّف بعضهم النحو بأنه: علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً ليشمل الأمرين: النحو والصرف، ومعلوم أن للصرف قرابته الدنيا من النحو، ولذلك نجد الخليل قد جمع بين اللغة والنحو فإنه ذكر في كتابه (العين) مقداراً كبيراً من الصرف، وكذلك فعل سيبويه في كتابه، [٢] يروون أن (الرؤاسي الكوفي) بعد أن تلقى هذا العلم من أهل البصرة يمم الكوفة، فوجد عمه (معاذ بن مسلم الهراء) الذي كان أقدم منه سناً يزاول هذا العلم إلا أنه كُلِّف بالبحث عن الأبنية والتمارين إلى أن غلبت عليه الناحية الصرفية التي التفت إليها الكوفيون، واستنبطوا للصرف كثيراً من القواعد التي سبقوا بها البصريين حتى عدَّهم المؤرخون الواضعين للصرف، لأنهم ألفوا في بعض أبوابه كتباً خاصة، لكن لم تصل تآليفهم إلى حد يجعل الصرف منفرداً عن النحو بالتأليف، وقد صنف الرؤاسي: كتاب التصغير، والكسائي كتاب المصادر، والفراء: كتاب فعل وأفعل، ... وبعد ذلك خلص النحو من الصرف، وأول من سلك هذا السبيل هو (المازني) الذي ألف في الصرف وحده، وشق ذلك الطريق لمن جاء بعده، وذلك في مؤلَّفه الذي أسماه (التصريف) [٣] الذي جعل الصرف فيه علماً مستقلاً بأبنيته وأقسيته وتمارينه، وبعد هذه الكلمة الموجزة عن علم الصرف نذكر أهم المسائل الصرفية التي وردت في الدرة، والتي تنطوي تحت هذا اللون من ألوان الدرس اللغوي، ومن أهم الموضوعات الصرفية التي وردت في الدرة: النسب والتصغير والقلب المكاني والتحريك والإسكان وهمزة الوصل والمصادر.

---

[١] نشأة النحو د/ محمد طنطاوي ٣٠، ٣١ وما بعده.

[٢] السابق ٣٢.

[٣] راجع المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ١٥٤، ٣٧٧.

المبحث الأول:- التصغير:

المطلب الأول: عدم جواز ضم (اللتي واللتيا) في التصغير.

يُخطّىء الحريريّ قولهم: بعد اللتيا والتي [١] بضم اللام الثانية (اللتيا) وهو – كما يقول – لحن فاحش وغلط شائن، والصواب: اللتيا، بالفتح، ويعلل لذلك بقوله: لأن العرب خصت الذي والتي عند تصغيرهما وتصغير أسماء الإشارة بإقرار فتحة أوائلها على صيغتها، وبأن زادت ألف في آخرها عوضاً عن ضم أولها، فقالوا في تصغير الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تصغير ذاك وذلك: ذياك وذيالك، وعليه أنشد ثعلب: [٢]

بذيالـك الوادي أهيم ولم أقـل — بذيالـــك الوادي وذيـاك من زهـد
ولكن إذا ما حب شيء تولعت — به أحرف التصغير من شدة الوجد

أراد أن التصغير قد يقع من فرط المحبة ولطف المنزلة، كما يقال: يا بني ويا أخي ومن أشار إلى ذلك أيضاً ابن الجوزي والبغدادي، يقول ابن الجوزي [٣]: وتقول: فعلت هذا بعد اللتيا والتي بفتح اللام والعامة تضمها وهو غلط، لأن العرب إذا صغرت الذي والتي أقرت فتحة أوائلها، وزادت ألفاً في آخرها عوضاً عن ضم أولها فقالوا في تصغير الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تصغير ذاك وذلك: ذياك وذيالك ويقول البغدادي [٤]: .. وفعلته بعد اللتيا والتي بفتح اللام، وما ذكره هو عين ما قاله الحريريّ، وتكرر هذا المعنى في شرح المُلّحة للحريريّ [٥] في باب التصغير حيث يقول:

وشذَّ ما صغروه ذَيَا — تصغيرَ ذَا ومثلهُ الَّلذيا

ثم أشار في شرح البيت إلى ما ذكره آنفاً في الدرة، وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه وجدناه أشار إلى هذا المعنى حيث يقول في باب تحقير الأسماء المبهمة[٦]: اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تُحَقَّر وذلك لأن لها نحْواً من الكلام ليس لغيرها فأردوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها، وذلك قولك في هذا: هذيا، وذاك: ذياك ..

---

[١] الدرة ١٢، ١٣.
[٢] البيت في اللسان: ذيا
[٣] تقويم اللسان ١٦١.
[٤] ذيل الفصيح ٣٣.
[٥] شرح ملحة الإعراب ١٩٦، ١٩٧.
[٦] الكتاب لسيبويه ٢/ ١٣٩، ١٤٠.

وإنما ألحقوا هذه الألفات على أواخرها لتكون آواخرها على غير حال آواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك ... ومثل ذلك: الذي والتي تقول: اللذيا واللتيا قال العجاج: [١]

بعد اللتيا واللتيا والتي

وإذا ثنيت حذفت هذه الألفات كما تحذف ألف (ذا وتا) لكثرتها في الكلام إذا ثُنّيت وتصغير ذلك في الكلام: ذياك وذيالك. ومما يزيد هذا تأكيداً ما جاء في حاشية الصبان حيث يقول [٢]:

وصغَّروا شذوذا الذي والتي وذا مع الفروع منها (تا) و (تي)

ويشرح الأشموني بيت ابن مالك بقوله:

يعني لما كان التصغير بعض تعاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسماً غير متمكن، ولما كان في (ذا والذي) وفروعهما شُبّه بالأسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها، استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحه فقيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا وفي ثنتيهما: اللذيان واللتيان، ... ثم يقول: ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا، وصغروا من أسماء الإشارة ذا وتا، فقالوا: ذيا وتيا.

وهكذا نرى أن ما أشار إليه الحريريّ موافق لما ذكره إمام العربية سيبويه وكذلك النحوي الأشموني، ولقد علق الخفاجي على هذا الموضع بقوله: "ما ذكر في اللتيا هو المشهور وفي الأشباه والنظائر النحوية قال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح لام اللتيا إلا الأخفش فإنه أجاز ضمها".[٣] وفي التسهيل: ضم لام اللتيا واللذيا لغة. وكذلك نجد رواية الضم في اللسان حيث يقول صاحبه: "وتصغير التي واللاتي واللات اللايا واللتيا بالفتح والتشديد" [٤] قال العجاج [٥]:

دافع عني بنقير موتتي

بعد اللتيا واللتيا والتي

إذا عَلَتْهَا أنفسٌ شرَّدتِ

---

١ ديوان العجاج ١٤٢.
٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ١٧٢، ١٧٣.
٣ شرح الخفاجي ٢١ وكشف الطرة ٣٥٦.
٤ اللسان: لتا
٥ الرجز في معجم شواهد العربية ٤٥٠.

وقيل أراد العجاج (باللُّتَيَّا) (أي بالضم) تصغير التي وهي الداهية الصغيرة والتيِ الداهية الكبيرة .. ومع هذا فإن ما ذهب إليه صاحبنا هو المشهور والذي اتفق عليه جِلَّة النِحاة فأما ضم اللَّام فهي لغة أو لغية أي لغة قليلة، والحريريّ لا يعترف إلا بما اشْتُهِرَ واطَّرَدَ.

المطلب الثاني: لا يجوز إلحاق تاء التأنيث في تصغير (عقرب) حملاً على غيرها.

يخطىء الحريريّ قولهم في تصغير عقرب: عقيربة [١]، لأن العرب تصغيرها على: عقيرب كما تصغر زينب على زيينب، وذلك أن الهاء إنما ألحقت في تصغير الثلاثي نحو قدر وقديرة وشمس وشميسة، فأما الرباعي فإنه لما ثقل بكثرة حروفه نُزِّل الحرف الأخير منه منزلة هاء التأنيث، والدليل عليه منع (سعاد) من الصرف كما منع ما فيه الهاء، فلما حلَّ الحرف الأخير من الرباعي المؤنث محل الهاء من الثلاثي لم يجز أن تدخل عليه الهاء كما لا تدخل على هاء التأنيث هاء أخرى، وممن أشار إلى ذلك أيضاً ابن الجوزي [٢] ويقول الخفاجي معلقاً على هذا الموقف: "هذا بناء منه على أن العرب لم تقل: عقربة ولكنها مسموعة وتصغيرها حينئذ جارٍ على القياس، وفي القاموس أنثى العقارب عقيرباء بالمد وهي غير معروفةٍ كالعقربة".[٣] وقوله كالعقربة تمثيل للأنثى لا لعدم الصرف وإن أوهمه كلامه، وفي حاشية الصبان عند شرح قول ابن مالك: [٤]

وألف التأنيث حيث مُدَّا وتاؤه منفصلين عَدَّا

يقول الأشموني: يعني أنه لا يعتد في التصغير بثمانية أشياء بل تعد منفصلة أي تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغَّر ما قبلها كما يصغَّر غير متمم بها، ومن بينها تاء التأنيث نحو (حنظلة) ويقاس عليها كلمة (عقربة) التي معنا، فتصغير حنظلة (حنيظلة) وتصغير عقربة (عقيربة)، ويغلب على الظن أن الحريريّ قد خطأ (عقيربة) تصغير (عقرب) التي للمذكر بناء على أنهم يطلقون لفظة العقرب على الذكر والأنثى بلفظ واحد، يدل على ذلك ما جاء في اللسان [٥]: العقرب واحدة العقارب من الهوامّ، يكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى: عقربة وعقرباء، وعلى هذا يكون تأنيث (عقربة) (عقيربة) ما دامت قد سمعت، ويكون تصغير عقرب عقيرب كما هو معروفٌ في تصغير الرباعي:

---

١ الدرة ٩٢.
٢ تقويم اللسان ١٤١.
٣ شرح الخفاجي ١٠٤، كشف الطرة ٣٣٩.
٤ حاشية الصبان ٤/ ١٦٢.
٥ اللسان: عقرب.

المطلب الثالث: خلطهم بين تصغير (ذي، وذا)

يقول الحريريّ: ومن أوهامهم في التصغير قولُهُمْ في تصغير (ذي)[١] الموضوعة للإشارة إلى المؤنث: (ذيا) فيخطئون فيه، لأن العرب جعلت تصغير (ذيا) لذا الموضوعة للإشارة إلى المذكر، ولم تصغر ذي الموضوعة للإشارة إلى المؤنث على لفظها، لئلا تلتبس بتصغير (ذا) بل عدلت في تصغير الاسم الموضوع للإشارة إلى المؤنث عن ذي إلى (تا) فصغرته على تيا، كما قال الأعشى:

أتشفيك تيا أم تركت بدائكا   وكانت قتولا للرجال كذلكا [٢]

ولقد أشار الحريريَ إلى نفس هذا المعنى في شرح الملحة [٣]، وفي حاشية الصبان [٤]: وصغروا من أسماء الإشارة (ذا وتا) فقالوا: ذيا وتيا، وهم كثيراً ما يفعلون مثل: هذا – كما يقول الخفاجي: "ومنه يفهم أنهم لم يصغروا (ذي) الموضوعة للإشارة إلى المؤنث بل استغنوا عنها بـ (تي) لعدم اللبس واستغناء بها عنها، والاستغناء – كما نعلم – عادةٌ عربيةٌ".[٥] ولقد ذكرنا فيما سبق قول الحريريّ في ملحته:

وشذَّ ما صغروه ذَيَّا   تصغير ذا ومثله اللذيا

المطلب الرابع: جواز حذف تاء التأنيث في تصغير (مختار)

يخطىء الحريريّ قولهم في تصغير مختار: مخيتير، والصواب فيه عنده: مخير، لأن الأصل في مختار: مختير، فالتاء فيه تاء مفتعل التي لا تكون إلا زائدة، ويدل على زيادتها في هذا الاسم اشتقاقه من الخير، ومن حكم التصغير حذف هذه التاء، فلهذا قيل: مخير، ومن عوض من المحذوف قال: مخيير، ثم أخبر أن الأصمعي قد غلط في تصغير هذا الاسم حين سأله الجَرَمِي عن تصغيره فقال له: مخيتير، فقال الجرمي للأصمعي: أَنِفْتُ لك هذا القول، أما تعلم أن اشتقاقه من الخير وأن التاء فيه زائدة ؟ وما يؤكد هذا ما جاء في شرح الملحة: "إذا كان في الاسم الخماسي حرفان من حروف الزيادة فإن كان لأحدهما مزيةٌ أُقِرَّ وحُذِف الآخر، وإن تساويا كنتَ مخيراً في حذف أيهما شئت، مثال الأول كقولك في تصغير منطلق ومرتزق: مطيلق ومزيرق، فتحذف التاء دون الميم لأن الميم مزيد بدلالة صيغتها على الفاعل ونحوه قولك في تصغير مختار: مخير

---

١ الدرة: ٩٣.
٢ مطلع قصيدة في ديوانه ٨٩-٩١.
٣ شرح ملحمة الإعراب ١٩٦.
٤ حاشية الصبان ٤/ ١٧٣.
٥ شرح الخفاجي ١٥٥.

فتحذف التاء دون الميم".[١] ويقول سيبويه في باب تحقير بنات المخمسة: واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التحقير، وعلى هذا فإن تاء مفتعل في (مخيتر) زائدة على ما يقول الحريريّ، ويكون ما ذهب إليه من تصغيرها على (مخيّر) هو الصواب، وحذفت التاء دون الميم لأن للميم مزية وهي دلالتها على اسم الفاعل هنا دون التاء".[٢] ومن الدارسين المحدثين من يعتبر الحريريّ في هذه التخطئة بالغاً أقصى درجات التخطئة حيث يقول: "أما تصحيحه (أي الحريريّ) تصغير مختار على (مخيّر) وتخطئته (مخيتير) فهو ضرب من ضروب التزمت البالغ أقصى درجات التطرف".[٣] ويستنتج منها باحث آخر [٤] أن الحريريّ يرى في استعمال العلماء حجةً لغويةً حيث خطأ الأصمعي هنا، ومع هذا الوصف القاسي من يوهان فك، فإننا نرى أن ما أشار إليه الحريريّ هو الصواب، ويستدل على ذلك بما جاء في اللسان يقول ابن منظور: "وتصغير مختار (مخير) حذفت منه التاء لأنها زائدة فأبدلت من الياء لأنها أبدلت منها في حال التكبير، أي أن مختار في التكبير كان أصلها مختير وحسب القاعدة: المعروفة تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت (مختار) وعند التصغير تحذف التاء لأنها زائدة على ما يقول سيبويه، وترد الألف إلى أصلها (الياء) وذلك لأن التصغير كما هو معروف – يرد الأشياء إلى أصولها، وتزداد ياء ثالثة هي ياء التصغير، وتدغم الياء في الياء فيصبح تصغير الاسم على (مخير) ".[٥] وهذا هو عين ما ذهب إليه الحريريّ.

المطلب الخامس:- الأفصح إثبات الياء وضم أولها في تصغير (شيء)

يتجه صاحبنا اتجاهاً بصرياً في تصغيره (شيء) وعين فيقول: "ويقولون في تصغير شيء وعين: شُوي وعُوينة فيقلبون الياء فيهما واواً، والأفصح أن يقال: شُييء وعُيينه بإثبات الياء وضم أولهما، وقد أجيز كسر أولهما، في التصغير من أجل الياء، ليتشاكل الحرف والحركة، ثم يقول: ومن هذا القبيل قولهم في تصغير: ضيعة: ضويعة وفي بيت بويت، والاختيار فيهما: ضييعة وبييت." [٦]
كما أنشدت للخليل بن أحمد: [٧]

وإن لم يكن لك جِذْي　　　أغناك خل وزيت
أو لم يكن ذا ولا ذا　　　فكسـرة وبُييـت

---

[١] شرح ملحة الإعراب ١٩٥.
[٢] الكتاب ٢/ ١٢١.
[٣] العربية يوهان فك ٢٢٧.
[٤] حركات التنقية ١٢١.
[٥] اللسان: خير.
[٦] الدرة ٢٥٣.
[٧] البيت ليس في معجم شواهد العربية، وهو في شرح الملحة ١٨٧.

وفي المُلحة ما يؤيد هذا حيث يقول[١]:

وصغّر الباب فقل بُوَيْب   والنابُ إن صغرته نُييــب

لأن باباً جَمْعُه أبواب   والناب أصل وجمعه أنياب

ويشرح البيتين قائلاً: إذا كان ثاني الثلاثي حرفاً معتلاً فإن كان واواً لم يتغير في التصغير كقولك في تصغير الثوب والحوض: ثويب وحويض، وإن كان ياء فالأحسن ضم أوله وقد يكسر، وقالوا في تصغير: بيت وعين: بُييت وعُيينه، وبِييت وعِيينه بضم الياء والعين وكسرهما ... وممن أشار إلى هذا ابن الجوزي والبغدادي وابن مكي الصقلي [٢]، ويقول سيبويه في باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه [٣] (إن كانت بدلاً من ياء ثم حققته ثم رددت الواو، وأن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنك لو كسرته رددت الواو إن كانت عينا واواً والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في باب، بييب كما قلت أبواب وناب نييب كما قلت كما قلت أنياب وأنيب ... ويقول في تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبت في التحقير [٤]: وذلك نحو: بيت وشيخ وسيد وأحسنه أن تقول: شييخ وسييد فتضم لأن التحقير يضم أوائل الأسماء وهو لازم له كما أن الياء لازمه له، ومن العرب من يقول: شييخ وسييد وبييت كراهية الياء بعد الضمة)، وجاء في حاشية الصبان [٥]:

وارْدُدْ لأصلٍ ثانياً لَيّناً قُلِب   فقيمة صَيِّر قُوْيمَةً تُصِبْ

يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان ليناً منقلباً عن غيره، فشمل ذلك ستة أشياء منها: ما كان أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب فتقول فيه نييب، .. وأجاز الكوفيون في نحو (ناب) ما ألفه ياء (نويب) بالواو، وأجازوا أيضاً إبدال الياء في نحو (شيخ) واواً، ومثلها شيء وعين، ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً، ويؤيده أنه صح في بيضة بويضة وهذا عند البصريين شاذ وهكذا ترى أن ما ذهب إليه الحريريّ هو مذهب أهل البصرة وما لم يختره هو مذهب أهل الكوفة، ولذلك علّقَ الخفاجِيُّ – وتبعه الألوسي – بقوله: "قد صَرَّحَ في التسهيل بجعل العين قبل حرف التصغير واواً وجهاً إن كانت ألفاً منقلبة عنها فتقول في باب: بويب وجوازاً مرجوحاً إن كانت ياء أو ألفاً منقلبة عهنا فيجوز في شيخ وناب: شييخ ونييب وكذا ضويعه وبويب".[٦] وقد أجاز ما منعهم الحريريّ بعضهم، ونقله في الدر المصون عن الكوفيين، فقال هم

---

[١] شرح الملحة ١٨٨.
[٢] تقويم اللسان ١٢٨، ١٣٧، ذيل الفصيح ٢٤، تثقيف اللسان ٢١٩.
[٣] الكتاب ٢/ ١٢٧.
[٤] الكتاب ٢/ ١٣٦.
[٥] حاشية الصبان ٤/ ١١٤، ١٦٥، ١٦٦.
[٦] شرح الخفاجي ٢٣٧، كشف الطرة ٣٠٢.

يقولون في تصغير شيء شويء .. وفي اللسان: (وتصغير الشيء: شِيَء وشُيَيء بكسر الشين وضمها قال: ولا تقل شويء) [١] وفيه أيضاً: (وتصغير العين: عيينة، ومنه قيل: ذو العيينتين للجاسوس ولا تقل ذو العوينيتن) [٢] وفيه أيضاً: (وتصغير بيت وبييت بكسر أوله والعامة تقول: بويت، قال: وكذلك القول في تصغير شيخ وعير وشيء وأشباهها) [٣] وفيه أيضاً: (وتصغير الضيعة: ضييعة ولا تقل: ضويعة) [٤] وهذه كلها أدلة تؤكد أن ما ذهب إليه الحريريّ هو الأفصح والأشهر، ولذلك كان دقيقاً حين قال: والأفصح أن يقال: شُيىء وعُيينه، وقال: الاختيار: ضُييعة وبُييت وهو لا يختار إلا الأفصح دائماً.

---

١ اللسان: شيأ
٢ اللسان: عين
٣ اللسان: بيت
٤ اللسان: ضيع.

المبحث الثاني:- النســـــب

المطلب الأول: عدم جواز كسر (عين) الكلمة عند النسب إلى مفردها

يخطىء الحريريّ قولهم في الثياب المنسوبة إلى ملك الروم: ثياب ملِكية [١] بكسر اللام، والصواب فيه (مَلكية) بفتح اللام، كما يقال في النسب إلى النمر: نَمري (أي بفتح الميم) ويعلل لذلك بقوله: لأنهم لو أفردوا الكسرة في ثاني هذه الكلمة لغلبت عليها الكسرات والياءات، ولم يسلم من ذلك إلا الحرف الأول (وهو الميم) والتلفظ بما هذه صيغته يُستثقل، فلذلك عدل إلى إبدال الكسرة فتحة لتخف الكلمة، ويحسن النطق بها، وإنما لم يفعل ذلك في المنسوب إلى الرباعي نحو: مالكي وعامري، لأن الكسرات لم تغلب عليه مع فصل الألف بين أوله وثالثه ولقد ردَّدَ الحريريّ هذا المعنى في شرحه للملحة حيث يقول [٢]:

تقول قد جاء الفتى البكري   كما تقول الحسن البصري

ويشرح هذا البيت قائلاً: اعلم أن حكم ياء النسب أن ينكسر ما قبلها كقولك في النسب إلى بكر: بَكرِي بكسر الراء، فإن كان ثاني الاسم الثلاثي مكسوراً فتح في النسب كقولك في النسب إلى النمر: (نمَرِي) بفتح الميم، والسبب الموجب لفتحها استثقالهم – أن لو كسرت- توالى كسرتين بعدهما ياء مشددة تُقدَّر بياءين .. وممن أشار إلى هذا البغدادي [٣]، ولقد جاء في كتب اللغة ما يؤيد هذا، ففي حاشية الصبان [٤] يقول ابن مالك:

وأول ذَا القلب انفتاحاً وفَعِل   وفعل عينها افتح وفَعَل

ويقول الأشموني معلقاً على هذا البيت: يعني أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثياً مكسور العين وجب فتح عينه [٤] سواء كان مفتوح الفاء كَنَمر أو مكسورها كإبلِ أو مضمومها كدُئِل، فتقول فيها: نمرَي وإبَلي ودُئَلي، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء، وشَذّ قولهم في النسب إلى الصعق: صِعِقي بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعاً للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذاً، ويقول الخفاجي معلقاً: "لم يبين الحريريّ علته وهي التخفيف".[٥] ولكنا نقول للخفاجي: إن الحريريّ قد بين العلة وهي التخفيف في قوله: فلذلك عدل إلى إبدال الكسرة فتحة لتخف الكلمة،

---

[١] الدرة ١٢٧.
[٢] شرح ملحمة الإعراب ١٩٩.
[٣] ذيل الفصيح ٣٢.
[٤] حاشية الصبان ٤/ ١٨١، ١٨٢، وفيها وجب فتح عينه) خالف في وجهه القزويني فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله في الهمع.
[٥] شرح الخفاجي على الدرة ١٣٦.

ويحسن النطق بها، ثم يستطرد الخفاجي قائلاً: ولكنه غير متعين (أي أن الفتح غير متعين)، قال في التسهيل: يفتح غالباً عين الثلاثي المكسورة وقد يفصل بنحو تغلب (أي الرباعي) وفي القياس عليه خلاف، وفي شرحه: الفتح عند المبرد مطرد وعند الخليل وسيبويه مقصورٌ على السماع، وردد الألوسي في كشف الطرة نفس ما قاله الخفاجي: "وهكذا نرى أن الحريريّ فيما ذهب إليه هنا يتبع الأغلب الأهم، ويكره أن تكون الكلمة العربية مكرهة مستثقلة، لأن من مظاهر استثقالها توالي الكسرات والياءات فيها".(١)

كذلك يخطىء الحريريّ قولهم في النسب إلى السمسم: سمسماني (٢)، وذلك لأن العرب لم يلحقوا الألف والنون في النسب إلا بأسماء محصورة زيدتا فيها للمبالغة كقولهم للعظيم الرقبة: رقباني، وللكثيف اللحية لحياني ... ووجه الكلام أن يقال: سمسمي، وفي كتب اللغة ما يؤيد مذهب الحريريّ (٣).

يجوز الحريريّ في المنسوب إلى (الشام) (٤) ثلاثة أوجه: شأمي وهو القياس، وشآمٍ بياء مخففة مثل ياء المنقوص، وشآمي وهو شاذ لأنه بمنزلة المنسوب إلى المنسوب وكذلك جوز في المنسوب إلى (اليمن) هذه الأوجه الثلاثة، وعلى الشاذ منها قول عمر بن أبي ربيعة: (٥)

إني أتيحت لي يمانيةٌ ... إحدى بني الحارث من مُذْحج

وفي شرح الملحة (٦): وفي النسب شواذ لا يقاس عليها، منها قولك في النسب إلى اليمن: رجل يمان وإلى الشام: شآم، والأصل: يمني وشامي، وفي حاشية الصبان (٧) يتحدث الأشموني عن شواذ النسب فيقول: .. ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام واليمن وتهامة: رجل شَآم ويَمان وتَهام .. ويقول الصبان في الحاشية: وسمع شذوذاً شآمي ويماني بتشديد الياء جمعاً بين العوض والمعوض قال الدماميني نقلاً عن المرادي: ولا يجيء ذلك إلا في الشعر (٨).

---

١ كشف الطرة عن الغرة ٤٠٥.
٢ الدرة ١١٢.
٣ مثلاً حاشية الصبان ٤/ ٢٠٢ وما بعدها.
٤ الدرة ١٩٩، ٢٠٠.
٥ الأغاني ١/ ٤٨٠ ونسبه إلى العرجي – وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٣٧.
٦ شرح ملحة الإعراب ٢٠٢.
٧ حاشية الصبان ٤/ ٢٠٢.
٨ أيضاً كشف الطرة ٢٩٢.

المطلب الثاني:- منع النسب إلى مجموع صيغة التركيب الإضافي

تمسك الحريريّ بمذهب البصريين في منع النسب إلى مجموع صيغة التركيب الإضافي وما شاكله فهو يضعف قولهم في النسب إلى (رامهرمز) (رامهرمزي) [١] ووجه الكلام عنده أن ينسب إلى الصدر منهما فيقال: رامي، لأن الاسم الثاني من الاسمين المركبين ينزل منزلة تاء التأنيث التي تقع طارفة، وتلتحق بعد تمام الكلام، فوجب لذلك أن تسقط في النسب كما تسقط تاء التأنيث فيه، ولقد أجاز بعض اللغويين ما منعه [٢]، ففي شرح التسهيل أجاز في المركب أن ينسب إلى صدره كما أجاز الجرمي في الجملة أن ينسب إلى جزئها الأول وإلى الثاني، تقول: تأبطي وشرى، وما ذهب إليه الحريريّ هنا هو مذهب ابن مالك: جاء في الحاشية [٣] قول ابن مالك:

وانْسُب لصَدْرِ جُمْلَةٌ وصَدْرِ ما رُكِبْ مَزْجاً ولِثانٍ تَمِّمَا

ويعلق الأشموني على هذا البيت قائلاً: إن المركبَ الإسناديَّ ينسب إلى صدره نحو:برق نحره، وتأبط شراً، فيقال: برقي وتأبطي، وأجاز الجرمي النسب إلى العجز فيقول: نحري وشري .. وكذلك التركيب المزجي ينسب إلى صدره نحو: بعلبك وحضرموت فتقول: بعلي وحضري، وهذا الوجه مقيس اتفاقاً ووراءه أربعة أوجه:

الأول: أن ينسب إلى عجزه نحو: بكي، أجازه الجرمي وحده ولا يجيزه غيره..

الثاني: أن ينسب إليهما معاً مُزَالاً تركيبهما نحو: بعلي بكى، أجازه قوم منهم أبو حاتم السجستاني قياساً على قوله:

تزوجتها رامِيَّةً هُرْمِزَّيةً بفضل الذي أعطى الأمير من الورق [٤]

ويقول الحريريّ: "ولم يطابقه على هذا القول غيره، بل منع سائر النحويين منه، لئلا تجتمع علامتا النسب في الاسم المنسوب، وحملوا البيت ليحتج به على الشذوذ". [٥]

الثالث: أن ينسب إلى مجموع المركب نحو: (بعلبكي).

الرابع: أن يبني من جزءي المركب اسم على فعلل وينسب نحو: حضرمي.

---

[١] الدرة ٢٠٨-٢١٠.
[٢] شرح الخفاجي ١٩٩.
[٣] حاشية الصبان ٤/ ١٩٠.
[٤] القائل هو رؤبة، معجم شواهد العربية ٥٠٥، والبيت في حاشية الصبان ٤/ ١٩٠.
[٥] الدرة ٢٠٩.

وهذان الوجهان (الثالث والرابع) شاذان لا يقاس عليهما. وفي الصحاح: رامهرمز بلد والنسيبة إليها (رامي) وإن شئت (هرمزي) فخير فيه دون شذوذ، ثم يقول الحريريّ: وعلى هذه القضية قيل في النسب إلى (أذريبجان) (آذري) كما جاء في حديث أبي بكر (ﷺ) أنه قال: (لتألمن النوم على الصوف الآذري كما يألم أحدكم النوم على حسك السعدان، وقد رواه بعضهم: الأذربي، والصحيح الأول، ثم يقول وعندهم أنه متى وقع لبسْ في النسب إلى الاسم المركب لم ينسب إليه، ولهذا منعوا من النسب إلى أحد عشر ونظائره إذ لا يجوز النسب إلى مجموع الاسمين فيقال: أحد عشوى كما تقول العامة في النسب إلى الثوب الذي طوله أحد عشر شبرا، ولا يجوز أن ينسب إلى أوله لاشتباهه بالنسبة إلى (أحد) ولا إلى الثاني لاشتباهه بالنسب إلى (عشر) فامتنع النسب إليه من كل، وكما قلنا – ما ذهب إليه صاحبنا هو مذهب ابن مالك [١] وذهب غيره إلى أن المضاف إذا تعرَّف بالمضاف إليه تحقيقاً أو تقديراً نسب إلى الثاني أُلبس أم لا.

ويستمر الحريريّ في بيان تخطئتهم في باب النسب فيقول: ومن وهمهم في (باب النسب) أنهم ينسبون إلى مجموع الاسمين المضافين فيقولون (التاجملكي) في النسب إلى (تاج الملك) وقياس كلام العرب لأن ينسب إلى الأول منها، فيقال: التاجي، كما قالوا في النسب إلى (تيم اللات): يتمي، وإلى سعد العشيرة: سعدي، فإذا اعترض لبس في المنسوب نسبت إلى الثاني كما قالوا في النسب إلى عبدمناف: منافي، ولم يقولوا عبدي لئلا يلتبس بالمنسوب إلى عبد القيس، وقالوا في النسب إلى أبي بكر: بكري لأنهم لو قالوا: أبوي لاسْتُبْهم المنسوب إليه، وفراراً من هذا سلكوا أسلوباً آخر فرَّكبوا من حروف الاسمين اسماً على وزن جعفر ونسبوا إليه وأكثر ما استعملوا ذلك فيما أوله: عبد، فقالوا في النسب إلى عبد شمس: عبشمي، وإلى عبد الدار: عبدري وإلى عبد القيس: عبقسي، وكل ذلك مما يقصد به إلا الرياضة في تصاريف الكلام، وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته: [٢]

إضافة مبدوءة بابن أو أب ... أو ماله التعريف بالثاني وجب
فيما عدا هذا انسبن للأول ... مالم يخف ليس كعبد الأشهل.

[١] الخفاجي ٢٠١.
[٢] انظر في ذلك حاشية الصبان ٤/ ١٩١، ١٩٢، شرح الملحة ٢٠٢، شرح الخفاجي ٢٠٠، ٢٠١، كشف الطرة ٣٠٥ – ٣٠٨، العربية يوهان فك ٢٢٧.

المطلب الثالث:- منع النسب بضمتين للجمع

يخطىء الحريريّ قولهم في النسب إلى من يقتبس من الصحف: صُحُفي [١] بضمتين في الأول مقايسة على قولهم في النسب إلى الأنصار: أنصاري، وإلى الأعراب: أعرابي، والنسب إلى الأنصار (أنصاري) شاذ عن أصله وهو لا يقاس عليه ولا يعتدُّ به، أما النسب إلى الأعراب (أعرابي) فإنهم فعلوا ذلك لإزالة اللبس بين المنسوب إلى العربية والأعراب، وهذا الذي اختاره مذهب البصريين بدليل قوله: والصواب عند النحويين البصريين أن يوقع النسب إلى واحدة الصحف وهي صحيفة: فيقال (صَحَفِي) بفتحتين في الأول كما يقال في النسب إلى حنيفة: حنفي، لأنهم لا يرون النسب إلى واحد المجموع كما يقال في النسب إلى الفرائض: فرضي، وإلى المقاريض: مقراضي، اللهم إلا أن يجعل الجمع اسماً علماً للمنسوب إليه، فيوقع النسب حينئذ إلى صيغته، كقولهم في النسب إلى قبيلة هوزان: هوازني، وإلى حي كلاب: كلابي، وإلى مدينة الأنبار: أنباري، وإلى بلدة المدائن: مدائني، ويقول الحريريّ في شرح الملحة [٢]: ثم أن يكون ذلك الجمع قد سمي به واحد بعينه فينسب إلى لفظ الجمع .. ويقول ابن مالك:

والواحدَ اذْكُر ناسباً للجمع إن لم يشابه واحداً بالوضع

ويعلق الأشموني على هذا البيت بقوله: "يعني أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي جيءْ بواحده ونسب إليه، فتقول في النسب إلى فرائض وكتب وقلانس: فرضي وكتابي وقلنسي، وقول الناس: فرائضي وكتبي وقلانسي خطأ، فإن شابه الجمع واحداً بالوضع نسب إلى لفظه"[٣] ويقول ابن بري: "كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين وهو المشهور وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب إلى الجمع مطلقاً".[٤]

وهكذا ترى الحريريّ يجري وراء المشهور دائماً يختاره ويتبعه ويدافع عنه، أما ما عداه فمطَّرُحْ عنده لقلَّتِه ونُدرتَهِ.

---

[١] الدرة ٢٠٧/٢٠٨.
[٢] شرح الملحة ٢٠٢.
[٣] حاشية الصبان ١٩٨/٤، ١٩٩.
[٤] شرح الخفاجي ١٩٨، ١٩٩، كشف الطرة ٣٠٣ ــ ٣٠٥.

المبحث الثالث:- القلب المكاني:

يخطىء الحريريّ قولهم لمن يأخذ الشيء بقوة وغلظة: قد تغشرم [١] وهو متغشرم والصواب أن يقال: فيه تغشمر وهو متغشمرم بتقديم الميم على الراء، قال الراجز:

إن لها لسائقا عشنزرا

إذا وَنيْنَ سَاعَةً تَغَشْمَرَا

ويروى: إن لها لسائقا عشوزراً، وكلاهما بمعنى الشديد، ومن كلام العرب: قد تغشمر السيل، إذا أقبل بشدة وجرى بحدة، وفي اللسان ما يؤيد هذا ففيه: "الغشمرة: التهضُّم والظلم، وقيل: الغشمرة: التهضم في الظلم والأخذ من فوق من غير تثبت كما يتغشمر السيل والجيش كما يقال: تغشمر لهم .. وتغشمره أخذه قهراً".[٢] وفي حديث جبر بن حبيب: قائلة الله: لقد تغشمرها أي أخذها بجاه وعنف، ورأيته متغشمراً أي غضبان وفي المجمل: "الغشمرة إتيانُ الأمر من غير تثَبَتُ والهضم والظلم والصوت". [٣] وفي شرح ديوان المعرّي لابن السيد:

سَتَعْجَبُ من تغشمرها ليالٍ تبارَيْنا كواكِبَها سهادا

التغشمر: ركوب الرأس في الأمر والتعسُّف، وما في الحواشي في دفعه أن القلب معروف في كلامهم وما يضاهي ذلك قولهم: تجحشر بتقديم الجيم على الحاء، وتحجشر بتقديم الحاء إذا غلظ واجتمع خلقه، وجهجهت بالسمع وهجهجت به أي نفرته وزحزحت الشيء وحزحزته إذا حركتَه لتُزيلَه، والقلب لازم لبعض الألسنة كاللثغ مما يتعجب منه، فإن القلب غير مقيس، واللثغة لا تثبت بها اللغة، ولذا يرى بعض الدارسين المحدثين [٤] أن بعض علماء التنقية اللغوية فرّطوا كثيراً في أمر التخطئة حتى كادوا يجيزون كل شيء قيل، وكان هذا أمراً عكسياً من القسوة في الحكم على بعض الاستعمال اللغوي، ومن هؤلاء ابن بري المصري الذي صوب ما خطأه الحريريّ مشتطاً أحياناً، كإجازته ما أنكره الحريريّ من قولهم لمن أخذ الشيء بقوة وغلظة: قد تغشرم، وهي مقلوبة عند العامة قلباً مكانياً من (تغشمر) ونكرر هنا ما قاله الباحث نفسه: "من أن الحريريّ كان يحكم

---

[١] الدرة ١١، ١٢.
[٢] اللسان: غشمر.
[٣] شرح الخفاجي ٢٠، ٢١، كشف الطرة ١٦٢، ١٦٣.
[٤] حركات التنقية ١٢١.

باللحن على كل لفظ استعمله الناس على نحو آخر كالقلب المكاني في تغشرم مكان تغشمر لأنه لم يرد". [١]

[١] حركات التنقية ١٢٢.

المبحث الرابع:- عدم جواز النطق باجتلاب همزة وصل في كلمة (بنت):

ومن الانحرافات اللغوية التي انفرد بها الحريري [١]، حيث شاعت على ألسنة الخاصة في زمنه ذلك النطق الغريب لكلمة (بنت) حيث يقولون: "ابنت باجتلاب همزة وصل مكسورة مع كسر الباء." [٢] وهو مما حمل بعض أصحاب الحواشي [٣] على أن يقول: إنه مما لم يكد يسمع عن عاقل فضلا عن فاضل، ولعمري لم أسمع أنا ذلك أيضاً من العامة على كثرتهم في زماننا – ولا أظن – لو كان هناك من يقوله منهم – موافقة أحد من أدنى الخاصة له، وعلى فرض الموافقة ينبغي أن يُعَد بها من الأنْعَام، ويخرج لغاية قصوره من العَوامّ، وذلك لأن همزة الوصل – كما يقول الحريريّ – لا تدخل على متحرك، وإنما اجتلبت للساكن ليتوصل بإدخالها عليه إلى افتتاح النطق به والصواب أن يقال فيها: ابْنَة أو بِنْت، لأن العرب نطقت فيها بهاتين الصيغتين، فمن قال: ابنة صاغها على لفظة (ابن) ثم ألحق بها هاء التأنيث التي تسمى الهاء الفارقة، وتصير في الوصل تاء، ومن قال فيها: بنت أنشأها نشأة مؤتنفة، وصاغها صيغة مفردة، فبناها على وزن (جِذْع) المتحرك أوله، فاستغنى بحركة بائها عن اجتلاب الهمزة لها، وإدخالها عليها، ثم يتحدث صاحبنا عن نوعية التاء في (بنت) فيقول: وهذه التاء المتطرفة في (بنت) و(أخت) أيضاً هي تاء أصلية تثبت في الوصل وفي الوقف، وليست للتأنيث على الحقيقة، لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحاً كالميم في فاطمة والراء في شجرة إلا أن تكون ألفاً كالألف في (قطاة وقناة) ولما كان ما قبل التاء في (بنت وأخت) ساكناً وليس بألف دلَّ على أن التاء فيهما أصلية، ثم يقول: وأكثر اللغتين فيهما استعمالاً (ابنة) وبه نطق القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [٤] وفي قوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [٥] وعليه قول أبي العميثل:

لقيتُ ابنةَ السَّهميّ زينبَ عن عُفْر   ونحن حَرَامٌ مُسْيَ عاشر العَشــــرِ

فكلمْتُـهَا ثنتيـن كالثلـجِ مِنْهُمَـــا   على اللَّوحِ والأخرى أحرُّ من الجمر [٦]

أراد بالكلمة الأولى تحية القدوم، وبالأخرى سلام الوداع، والأولى – كما يقول الخفاجي: ترك مثل هذا فإنه لا يصدر عن عاقل، وقول الحريريّ (هي تاء أصلية) اعترض عليه بأن التاء زائدة لا أصلية فلا وجه لما ذكره، ويدفع بأن مراده بأصالتها أنها عوض عن حرف أصلي وهو لام الكلمة

---

[١] العربية لفك ٢٢٢، حركات التنقية ١١٧، ١١٨
[٢] الدرة ١٥٧ ـ ١٥٩
[٣] الألوسي ٦٩
[٤] سورة التحريم: ١٢
[٥] سورة القصص: ٢٧
[٦] نسبهما ابن مكي الصقلي في تثقيف اللسان ٢٣٢، ٢٣٣ لعمر بن أبي ربيعة وقيل لعبد الله ابن خليد كاتب عبد الله بن طاهر وشاعره وقيل لأبي العميثل، والصحيح أنهما لأبي العميثل في خزانة الأدب ٣٠٩/٢، معجم البلدان ٢٨٠/١، أمالي القالي ٩٨/١

أو كالأصلية لأنها للإلحاق بنحو (جذع) لكنه تسمحُ في العبارة اعتماداً على ظهور المراد منه."[١] وقال الألوسي: "شاع أن (التاء) في بنت وأخت عوض عن لام الكلمة وهي الواو فاستشكل ردُّها في أخت عند جمعها بأن يقال: أخوات وعدم ردها في (بنت) إذ يقال فيه (بنات) لا بنوات، وقد سئل عن وجه ذلك العلامة الدنوشرى فقال ما حاصله: إن إعادة الواو في (أخت) عند الجمع لمناسبة الضمة التي في أولها و (بنت) ليست مثلها في ذلك، وقال بعضهم: رد في (أخوات) ولم يرد في (بنات) حملاً لكل واحد من الجمعين على مذكرة إذ قيل (بَنُون) من غير رد، وإخوة وأخوات بالرّد، وحال علل أرباب العربية مشهور". [٢] وأما قول من قال بأن هذا الخطأ قد انفرد الحريريّ بالتنبيه عليه فهو مردود بما جاء في اللسان، حيث يقول ابن منظور: "وقال ثعلب: العرب تقول: هذه بنت فلان، وهذه ابنة فلان، بتاء ثابتة في الوقف والوصل، وهما لغتان جيِّدتان، قال: ومن قال: ابنتْ فهو خطأ ولحن".[٣] قال الجوهري: "لا تقل: ابنت لأن الألف إنما اجتُلِبَت لسكون الباء، فإذا حركتها سقطت، والجمع بنات لا غير". وهكذا ترى أن ثعلب قد أثبته، وهو قبل الحريري بما يزيد عن قرنين من الزمان.

---

[١] شرح الخفاجي ١٥٧
[٢] كشف الطرة ٦٩، ٧٠
[٣] اللسان : بني

المبحث الخامس:- الصواب فتح سين (حسب) لا كسرها:

يُخطِّىء الحريريّ إسكانهم السين في كلمة (حسب) في قولهم (اعمل بحسب ذلك) [١] والصواب فتحها لتطابق معنى الكلام، لأن الحسب بفتح السين هو الشيء المحسوب المماثل معنى القدر والمثل، وهو المقصود في الكلام، فأما (الحسْب) – بإسكان السين – فهو الكفاية ومنه قوله تعالى: ﴿عَطَاءً حِسَابًا﴾ [٢] أي كافياً وليس المقصود به هذا المعنى، وإنما المراد: اعمل على قدر ذلك، ثم يقول: ويناسب هاتين اللفظتين في اختلاف معنييهما باختلاف هيئة أوسطها قولهم: الغبن والغبن والميل والميل، والوسط والوسط، والقبض والقبض، والخلف والخلف، وبين كل لفظتين من هذه الألفاظ المتجانسة فرق يمتاز معناها فيه بحسب إسكان وسطها وفتحه، ثم أخذ يفصل المعاني الدقيقة بين كل لفظتين، ولقد نبه إلى ذلك غيره مثل: ابن قتيبة وثعلب والبغدادي وغيرهم [٣]، ولقد ناقش الخفاجي [٤] الحريريّ فيما ذهب إليه وكان مما قاله في كلمة حسب: في الصحاح: ليكن عملك بحسب ذلك أيّ على قدره من قولهم للمعدود (حسب) وهو فعل بمعنى مفعول وربما سكن في ضرورة ولم يخصه غيره بالضرورة، وفي الدرر والغرر للشريف المرتضى ما يشهد بأن في الحساب معنى المكافأة وعلق على (الغبْن والغبَن) بأنه بالسكون يكون في المال وبالفتح يقع في العقل والرأي بأن هذا ما ذهب إليه بعضُ الغويين وأنشد ابن الشجري في أماليه قول عدي بن زيد:

لم أر مثل الأقوام في غبن الأيام ينسون ما عواقبها [٥]

وقال: فيه الدليل على أن (الغبَن) يفتح الباء في البيع والأغلب أن يحرك في الرأي ويسكن في البيع وفي القاموس: غبنه في البيع يغبنه غبناً ويحرك أو بالتسكين في البيعُ بالتحريك في الرأي أي خدعه، والميل بالإسكان في القلب واللسان فهو في السكون عام في المحسوس وغيره، وبالتحريك خاص بالعيب الخلقي، والوسط بالإسكان ظرف مكان وبالفتح اسم يتعاقب عليه الإعراب، ولهذا مثَّل النحوِيّوُن له فقالوا: وسْط رأسه دهن ووسَطه صلب، وهكذا نرى دقة الحريريّ في التماسه دائماً الفروق الدقيقة بين الألفاظ.

---

١ الدرة ٢١٣ – ٢١٦.
٢ سورة النبأ: ٣٦.
٣ أدب الكاتب ٨٥ و٨٦، ٣٧٩، الفصيح ٦٨، ٦٩، ذيل الفصيح ٢٩، ٣٠.
٤ شرح الخفاجي ٢٠٢-٢٠٥.
٥ البيت لعدي بن زيد وهو من المنسرح، معجم شواهد العربية (٢٠٥) ديوانه ٥٤.

المبحث السادس:- المصادر:-

المطلب الأول:- منع إضافة همزة أول المصدر (حيازة).

يخطئ الحريريّ قولهم: فعلته لإحازة الأجر[١] بهمزة أوله والصواب: لحيازة الأجر بدليل أن الفعل المشتق منه (حاز) ولو كانت الهمزة أصلاً في المصدر لالتحقت بالفعل المشتق منه، كما تلتحق بأراد المشتق من الإرادة، وبأصاب المتفرع من الإصابة، فلما قيل في الفعل (حاز) علم أن مصدره (الحيازة) مثل : خاط خياطة وصاغ صياغة وحاد حيادة، وينقل الحريريّ عن الأصمعي قوله: سألت بعض الأعراب عن ناقته فأنشد:

لن تستطيع عن القضاء حيادةً وعن المنية أن تصيب مَحِيدَا [٢]

فأما قولهم في المثل: (أساء سمعا فأساء جابة) [٣] فالجابة ها هنا هي الاسم والمصدر الإجابة، وهذا المثل يضرب لمن يخطئ سمعا فيسيء الإجابة .. ونظير الجابة في كلامهم الطاقة والطاعة والغارة، ومصادر أفعالها: الإطاقة والإطاعة والإغارة.

وممن نبه إلى هذا أيضاً ابن قتيبة وثعلب وأبو أحمد العسكري والبغدادي [٤]، ومما يؤيد هذا ما جاء في حاشية الصبان في قوله [٥]: .. ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب في مصدره (فِعالة) نحو تَجَرَ تِجارة وخاط خِياطة وسفر بينهم سِفارة .. وجاء في اللسان [٦]: .. والحوز الجمع وكل من ضم شيئاً إلى نفسه من مال أو غير ذلك فقد حازه حوزا وحيازة وحازه إليه واحتازه إليه [٧] ..

المطلب الثاني:- الاعتداد بالوصف للمصدر السماعي

يعد الحريريّ الوصف بالمصدر سماعياً، فيتبع من لحن قولهم: هو قرابتي [٨]، والصواب عندهم : ذو قرابتي، قال الشاعر:

يبكي الغريبُ عليه ليس يعرفه وذو قرابَتِه في الحي مَسْرُورُ [٩]

---

[١] الدرة ٤١، ٤٢
[٢] شرح الخفاجي ٥٨
[٣] الميداني ٣٣٠/١
[٤] أدب الكاتب ٣٦٥، فصيح ثعلب ٨٢، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٥٥، ٥٦، ذيل الفصيح ٢١
[٥] حاشية الصبان ٣٠٦/٢
[٦] اللسان : حوز
[٧] شرح الخفاجي ٥٧ – ٥٩، كشف الطرة عن الغرة ٩٦
[٨] الدرة ٧٢ - ٧٤
[٩] قيل هو عثمان بن لبيد العذري انظر شرح الخفاجي ٩٠، وقيل عثير بن لبيد، انظر معجم شواهد العربية ١٦٤

وما أنكره الحريريّ صحيح فصيح وشائع نظما ونثرا: "إذ وقع في كلام أفصح من نطق بالضاد في حديث صحيح قال فيه : (هل بقيَ أحد من قرابتها) قال في النهاية: أي أقاربها فسموا بالمصدر كالصحابة والوصف بالمصدر مقيس مطرد".[١] وفيه من الحسن والبلاغة ما فيه.

وعلى هذا يستوي فيه الواحد وغيره قال الزمخشري في أساس البلاغة [٢]: هو قريبي وقرابتي وهم أقربائي وقرابتي، والوصف بالمصدر – كما سمعت – كثيرٌ مطردٌ في كلامهم، يقول بعض الدارسين المحدثين: "أنكر الحريريّ قولهم : (هو قرابتي) [٣] وليس هذا بمنكر من القول متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر وعمد إلى إطلاقه على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير [٤].

المطلب الثالث:- عدم جواز كسر (التاء) في المصدر (تذكار)

يخطئ الحريريّ كسرهم التاء في قولهم في مصدر ذكر الشيء (تِذكار) [٥] والصواب فتحها كما تفتح في تَسآل وتَسيار وتَسكاب وتَهْيام، قال كثير عزة:

وإنــي وتَهْيامــي بعَــزَّة بعدمــا   تخلَّيَتُ مما بيننا وتَخلّتْ [٦]
لكا لمرتجِي ظِلَّ الغَمَامَةِ كُلَّما   تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيل اضْمَحَلَّتْ [٧]

ثم يقول: وذكر أهلُ العربية أن جميع المصادر التي جاءت على (تَفعال) هي بفتح التاء إلا مصدرين هما: تِبيان وتلقاء، وقال بعضهم: وتنضال، وما ذهب إليه هو ما ذكره أهل اللغة [٨] ومثله التجفاف .. وفي الصحاح: لم يجيء مصدر بكسر التاء إلا تبيان وتلقاء وزادوا عليه تشرابا في قولهم: شرب الخمر تشرابا وسمع فيه الفتح أيضاً واقتصر عليه الجوهري، وفي القاموس: الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار".[٩] وقال الحريريّ في مقامته: (تذكار يوقظ النائم) [١٠].

---

[١] شرح الخفاجي ٨٩، ٩٠، كشف الطرة ٣٤٠، ٣٤١
[٢] أساس البلاغة : قرب
[٣] القياس في اللغة العربية ٤٦
[٤] أيضا تقويم اللسان ١٠٩، ذيل الفصيح ٢١، حركات التنقية ١١٩، ١٢٢
[٥] الدرة ١٩٢، ١٩٣
[٦] ديوانه ١٠٣
[٧] انظر المقامة الخمسون البصرية
[٨] شرح الخفاجي ١٨٦، ١٨٧، كشف الطرة ١٧٦ - ١٧٨
[٩] القاموس باب الراء فصل الذال
[١٠] راجع أيضا تقويم اللسان ٨٧، تثقيف اللسان ١٥٨، ١٥٩

المطلب الرابع:- منع توالي الفتح في المصدر (النسيان)

وكذلك يقولون لضد الذكر: النَسَيان [1] بفتح النون والسين وهذا وَهْمٌ، لأن النَسَيان تثنية النسا، وهو العرق الذي في الفخذ، فأما المصدر من نسي فهو النِسْيَان على وزن فعلان مثل العرفان والكتمان، فإن جاءت مصادر في كلام العرب على (فَعْلاَن) بفتح الفاء والعين فهي مما يختّصُ بالحركة والاضْطِرَاب كالوخدان واللمعان، ومن غريب ما جاء على (فعلان) قولهم في جمع (كروان) (كِرْواَن)، كما قال ذو الرمة :

من آل أبي موسى ترى القوم حوله   كأنهم الكِرْواَن أبْصَرْن بازيا [2]

وممن نبه إلى هذا أيضاً ابن قتيبة وثعلب وابن الجوزي وكذلك الزجاجي واستعمله الحريريّ في المقامات [3]، وفي اللسان: "والنِسْيَان بكسر النون : ضد الذكر والحفظ نسيه نسيا ونسيانا ونسوة ونساوة الأخيرتان على المعاقبة".[4] قال الفراء: والعرب تقول: نسيته نسيانا ونسيا ولا تقل: نَسَيَاناً بالتحريك لأن النسيان إنما هو تثنية نسا العرق.

المطلب الخامس:- منع استخدام كلمة (عيلة) للأهل

يخطّئ الحريريّ قولهم: قد كثرت عيلة فلان [5] لأن العيلة هو الفقر بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ [6] وهم يكنون بها عن كثرة العيال وفي الحديث: (لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس) فاما الذين يعالون فهم عيالٌ واحدهم عيِّل، ويقال لمن كثر عياله أعال فهو معيل وقد عالهم يعولهم ومنه الخبر: (ابدأ بنفسك ثم بمن تعول) [7] وما خطأه الحريريّ هنا ورد في الكلام الفصيح – كما يقول الخفاجي: فهو عربي صحيح [8]، ففي الحديث: (أتخافين العَيْلَة وأنا وليهم) كذا رواه ابن الأثير وفسره بالعيال، فإما أن يكون جمع عائل كالعيّل كما رواه الأزهري أو هو تجوز من قولهم: عال عيلة إذا قام برزقه، .. ويقول الألوسي: وقد روى عن الفراء والكسائي أنهما قالا: سمعنا كثيراً من العرب يقول: عال الرجل إذا كثر عياله إلا أن أعال أكثر من عال فيه".[9] وقال بعض أهل اللغة: إنها لغة حمير،

---

[1] الدرة ١٩٧، ١٩٨
[2] ديوانه ٦٥٤
[3] أدب الكاتب ٣٨٥، فصيح ثعلب ٥٠، تقويم اللسان ١٧٩، الإبدال والمعاقبة والنظائر ٢٦، وقوله في المقامة الخامسة الكوفية: (وسحبوا على سحبان ذيل النسيان)
[4] اللسان: نسا. وراجع أيضاً تعليق الخفاجي ١٨٩، كشف الطرة ٤٢٨ - ٤٣٠
[5] الدرة ٢١٦، ٢١٧
[6] سورة التوبة: ٢٨
[7] انظر أيضا أدب الكاتب ٣٤٩، البغدادي ١٥، اللسان (عيل)
[8] شرح الخفاجي ٢٠٥ - ٢٠٧
[9] كشف الطرة ٣٣٣

ولعلنا بهذا نفهم السر في تخطئة الحريريّ لاستخدام (العيلة) بمعنى كثرة العيال، فهي قليلة أو هي لغة والحريريّ لا يعترف بالقليل ولا يتخذ من اللغات حجة لغوية.

المطلب السادس:- لا يجوز استعمال (رفهة) مكان (رفاهة)

ويستعملون (رفهة) مكان رفاهة في قولهم (فلان في رفهة) [١] والمسموع: رفاهة ورفاهية كما قالوا في طماعة وطماعية وكراهة وكراهية، وقد قيل فيها رفهنية كما قالوا بلهنية واشتقاق الرفاهية من الرفه وهو أن تورد الإبل كل يوم أو متى شاءت فكأنهم قصدوا بها التوسع وأما الرفهه فهي أصل لفظة الرفه التي هي دقاق التبن أو التبن مطلقا في لغة من خففها فوزنها عنده وزن صُرَد وهي تجري مجرى شفة التي أصلها شفهه، وفي المثل: (فلان أغنى من التفة عن الرفه) وما ذكره أشار إليه ثعلب من قبل حيث قال: "وأنا في رفاهية من العيش أي هدوء عن التعب في طلب المعيشة".[٢] وما أشار إليه الحريريّ هو المعروف، ويمكن أن يُخَرَّج على المجاز [٣]، فالرفهة محركة بمعنى الرحمة وسعة العيش رحمة من الله تعالى فإذا تجوَّزَ بها عن ذلك لم يكن من الخطأ في شيء.

المطلب السابع:- ما جاء من باب الأدواء مصدره (فُعال)

ويقول للمريض: به سِلٌّ ووجه القول أن يقال: به سُلال بضم السين [٤]، لأن معظم الأدواء جاء على فعال نحو الزكام والصداع والفواق والسعال، وما ذكره مأخوذ من فقه اللغة للثعالبي [٥] فإنه قال في باب الأدْوَاءِ: منه أكثر ما جاء من أسماء الأدواء على فعال كالهلاس والسُلاَل إلا أنه قال بعد فصول منه: والسل: أن ينتقص لحم الإنسان بعد سُعال ومرض وإذا انتهى الإنسان إلى ضنىً وذُبُول فهو في السل والسلال والدق والزق والإِجْل بكسر الهمزة وكذا أفاده ابن دريد، ومن هنا نعلم أن أسماء الأمراض كما تجيء على فعال تجيء على فعل بالكسر وإن كان الأول أكثر من الثاني فإن لفظ (السل) أثبته أهل اللغة وشاع في الاستعمال وجاء به السماع أيضاً كقول عروة بن حزام فيما أنشده له ابن قتيبة:

أبى السل أو داء الهيام أصابني   وإياك عني لا يكن بك ما بيا

---

[١] الدرة ٢١٧
[٢] الفصيح ٧١
[٣] شرح الخفاجي ٢٠٧، كشف الطرة ٢٥٤، اللسان: (رفه)
[٤] الدرة ٢٢٥ وراجع أيضاً تقويم اللسان ١٢٢، ذيل الفصيح ٢٤، ٢٩، تثقيف اللسان ٣٣٥
[٥] شرح الخفاجي ٢١٤

وقال سيبويه في الكتاب: إذا قالوا: جُن وسُل فإنما يقولون: جعل فيه الجنون والسل قال المحشى: فأثبت لفظة السل وإنما قال: أثبتها ليجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه كما يعرف في أمثاله، وبالجملة: "إن (السل) مما أثبته علماء اللغة وشاع في الاستعمال".[١] ومما يؤيد هذا ما جاء في اللسان: "والسل والسل والسلال: الداء، وفي التهذيب: داء يهزل ويضنى ويقتل".[٢]

المطلب الثامن:- عدم جواز تقديم الياء في (أيس)

وأخيراً يخطئ الحريريّ قولهم: أشرف فلان على الإياس من طلبه [٣] ووجه الكلام أن يقال: أشرف على اليأس لأن أصل الفعل منه (يئس) على وزن (فعل) كما قال تعالى: ﴿قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾ [٤] فأما قولهم: أيس بتقديم الهمزة فإنه مقلوب من (يئس) ولقد علق الخفاجي على هذا الموضع بقوله: قال أبو علي في كتاب الحجة: أيس يأيس مقلوب من يئس ييأس وهو الأصل لأنا لا نعلم المصدر جاء إلا على تقديم الياء، وقال ابن السكيت: أيس يأسا ويئس يأسا مصدرهما واحد، وقال ابن القوطية: أيس من الشيء يأسا وإياسا فهو آيس [٥].

وفي اللسان: الجوهري: "أيست منه آيس يأسا لغة في يئست منه أياس يأسا ومصدرهما واحد" [٦] وأنت ترى أن ابن القوطية أثبته ولكن الأكثرين على ما تقدّم [٧].

وهكذا قدمنا في هذا الفصل بعض الدراسات الصرفية والنحوية في الدرة والتي اتضح من خلالها ما ذهبنا إليه من أن الحريريّ بصريُّ المذهب، كما اتضح منها انه لا يحتج باللغات في الاستعمال اللغوي وكان للبحث موقفه من هذه التخطئة إن خطأ فخطأ وإن صواباً فصواب ويتضح كذلك أن الحريريّ يصدُر في معظم اختياراته عن مذهب أهل البصرة في حين أنّ الدراسة خرّجت معظم ما خطّأه على مذهب الكوفيين أو على إعمال القياس حتى لا نحجر الواسع ونحقق للعربية مرونتها وطواعيتها.

---

١ كشف الطرة ٢٧٥
٢ اللسان: سلل
٣ الدرة ٢٥٣ - ٢٥٥
٤ سورة الممتحنة: ١٣
٥ راجع أيضا تقويم اللسان ١٨٩، ذيل الفصيح ١٤، تثقيف اللسان ٢٠٢
٦ اللسان : أيس
٧ راجع كشف الطرة ١٠٢ - ١٠٤

المبحث السابع:- الجموع:

الحكم في جمع الثلاثي:

يُخطّئ الحريريّ جمع (ريح) على أرياح [١] ويرى أن الصواب (أرواح) ويستدل بقول ذي الرُّمة :

إذا هبت الأرواح من نحو جاكب[٢]

وبقول ميسون بنت بحدل :

لبيتٌ تخفق الأرواح فيه أحبُّ إليّ من قصر منيف[٣]

ويعلل لذلك بقوله: إن أصل ريح (رَوْح) لاشتقاقها من (الرِوح) وإنما أبدلت الواو ياء في (ريح) للكسرة التي قبلها، فإذا جمعت على (أرواح) فقد سكن ما قبل الواو وزالت العلَّةُ التي توجب قبلها ياء، فلهذا وجب أن تعاد إلى أصلها، كما أعيدت لهذا السبب في التصغير فقيل: رويحة، وأشار إلى هذا الخطأ من قبل الحريريّ أبو حاتم السجستاني [٤] الذي أنكر على عمارة بن عقيل جمع الريح على أرياح مصوّباً (أَرْوَاح) في الجمع، ومن بعد الحريريّ نرى ابن الجوزي يقول: "وتقول: قد هبت الرياح والعامة: تقول الأرياح ولو قالوا الأرواح كان صحيحاً"[٥].ويقول البغدادي: "وتقول: والأرواح: الرياح، ولا يجوز الأرياح." [٦] وعلّق الخفاجي بقوله: "في شرح بانت سعاد لابن هشام: من العرب من يقول: أرياح كراهة الاشتباه بجمع روح كما قالوا في جمع أعياد كراهة الاشتباه بجمع عود."[٧] فقول الحريريّ: الأرياح في جمعِ ريح لَحْن مَردُودْ، ثم يحكي قول الجوهريّ في صحاحه: "الريح واحدة الرياح والأرياح وقد تجمع على أرواح"[٨].

والحريريّ ومن تبعه حين يخطئ أرياح فإنه لم يعتد بما في الجمع (أرواح) من الالتباس بجمع (روح) وكذلك لم يعتد بما جاء من أن الأرياح لغة لبني أسد في جمع ريح كما حكى السهيلي وبَنُو أسدٍ من بين القبائل التي أخذت عنها اللغة فكيف نقول بتخطئتها؟

---

١ الدرة ٥١ ـ ٥٤

٢ ديوانه ٦٦

٣ البيت لميسون بنت مجدل، راجع معجم شواهد العربية ٢٤١.

٤ حركات التنقية اللغوية ١٠٥

٥ تقويم اللسان ١١١، تثقيف اللسان ١١٣، ١١٢

٦ ذيل الفصيح ٢١

٧ شرح الخفاجي على الدرة ٦٥ ــ ٦٧ ، كشف الطرة عن الضرة ٥١ ـ ٥٣

٨ اللسان: روح

يُخطّئ الحريريّ جمع أرض على (أراض)[١] والصواب عنده جمعها على (أَرَضُون) بفتح الراء، لأن الأرض ثلاثية والثلاثي لا يجمع على (أفاعل) ثمَّ يقول: وذلك أن الهاء مقدرة في أرض فكان أصلها (أرضة) وإن لم ينطق بها ولأجل تقدير هذه الهاء جمعت بالواو والنون على وجه التعويض عما حذف منها كما قيل في جمع عِضَة: عضون، عِزَّة: عزون، وفي القرآن الكريم ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[٢] وهذا الجمع الذي خطَّأه الحريريّ قد تابعه فيه ابن الجوزي فقال: [٣] وتقول: هذه الأرضُون سبع، بفتح الراء والعامة تسكنها، ومنهم من يجمع الأرض على: أراض، وهو غلط، لأن الأرض ثلاثية والثلاثي لا يجمع على أفاعل. وهذه التخطئة خطأ، قال أبو سعيد السيرافي: "يقال أرض وأراضي كأهل وأهالي كما قالوا ليلة وليالي كأن الواحد ليلات وأرضات وقال: إنه كذا في كتاب سيبويه في أصحّ الروايتين وهذا لأنه رُوي فيه: آهال وآراض على وزن أفعال".[٤] يعني أنه جمع لمفرد مقدر غير ثلاثي كما قالوا في ليال: وبهذا يرد على قول الحريري: لأن الأرض ثلاثية والثلاثي لا يجمع على أفاعل، وفي القاموس: جمع أرض أرضات وأرضون وأروض وآراض والأراضي غير قياسي وأرضُون بفتح الراء على غير القياس أيضاً لأنه مع تغيير مفرده لا يعقل ومثله لا يجمع على هذا الجمع وفي اللسان: والجمع: آراض وأروض وأرضون".[٥] ومما يوضح أن هذا يؤخذ الجمع على خلاف الأصل ما قاله ابن الأنباري: يقول (وإنّما غُيّر فيه (أي في لفظ أرضون) لفظ الواحد لأنه جمع على خلاف الأصل، لأن الجمع بالواو والنون في الأصل أن يكون لمن يعقل، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيّروا فيه لفظ الواحد تعويضاً عن حذف تاء التأنيث منه تخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته، مع أنّ هذا التعويض تعويض جواز، لا تعويض وجوب" [٦].

ثم يوضح الأنباري السبب في فتح العين فيقول: فلما كان هذا الجمع على خلاف الأصل أدخل فيه ضربٌ من التغيير ففتحت العين منه إشعاراً بأنه جمع بالواو والنون على خلاف الأصل[٧].

ويؤخذ من تخطئة الحريريّ أن أهل زمانه يجمعون بعض الثلاثي ساكن العين – أحياناً – على (أفاعل) مثل أرض وأراض، ومع أنه غير قياسي فلقد ورد – عن سيبويه – وأشار إليه السيرافيُّ فلا مانع من قبوله.

---

١ الدرة ٦٥، ٦٦
٢ سورة الحجر: ٩١
٣ تقويم اللسان ٧٢
٤ شرح الخفاجي على الدرة ٧٨ ، ٧٩ ، كشف الطرة ٤٦ ، ٤٧
٥ اللسان: أرض
٦ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، دار الفكر للطباعة والنشر، ٤٣، ٤٤
٧ الإنصاف ٤٤

لاحظ الحريريّ – ومن قبله أبو حاتم[١] – أنهم يجمعون من الثلاثي المقصور كلمة (رحا وقفا) على أفعله، فيقولون: أرحيه وأقفيه، والصواب فيهما: أرْحَاء وأقْفَاء، ويعلّل الحريريّ لذلك بقوله: "لأنهما ثلاثيان والثلاثية على اختلاف صيغها تجمع على أفعال لا على أفعلة وينقل عن الأصمعي أن إعرابها ذمَّ قوماً فقال: أولئك قوْم سُلِخَت أقْفَاؤُهُمْ بالهَجْو ودُبغَتْ جلُودُهم باللُّؤم".[٢]

وينشد لابن حبيب قوله:

فَوَلَّوْا بأَقْفَاءِ الإِمَاءِ كأنهم لَدَى الرَوْعِ مَعْزَى مَالَهُنَّ رِعَاءُ[٣]

وممن ذهب إلى ذلك أيضاً ابن خالويه وابن مكي الصقلي وابن الجوزي والبغدادي[٤] وما أنكره الحريريّ وغيره ورد السماع به، يقول ابن برى: "قالوا: أرْحَاء وأرحيه وأقْفَاء وأقْفيَة كندى وأندية وسُدى وأسديه، وهذا مما حملوا فيه المقصور على الممدود كما عكسوا فقالوا: فناء وأفناء ودواء وأدواء وأيضاً رحا وقفا سمع فيهما المدْ فيكون هذا على لغة من مدَّهُمَا".[٥] ولكن هناك في اللسان ما يفيد بأن جمع رحا وقفا على أرجيه وأقفية جمع نادر، بل قال البعض إنه خطأ، ففي مادة (رحا) والجمع أرحاء ورِحى، ورُحى، وأرحية (والأخيرة نادرة) [٦].

---

[١] اللسان: رحو، قفو
[٢] الدرة ٧٤ - ٧٦
[٣] راجع معجم شواهد العربية ٢٤٦.
[٤] ليس لابن خالويه ٢٠ ، ٢١، تثقيف اللسان ٢٢٥، تقويم اللسان ١١٠ ، ١٥١، ذيل الفصيح ٢٢
[٥] شرح الخفاجي على الدرة ٩٠ – ٩٢، كشف الطرة ٥٦ – ٥٨
[٦] اللسان: رحو، قفو

الحكم في جمع غير الثلاثي:

يُخطّئ الحريريّ جمع (فَعْلاء) التي هي مؤنث (أفعل) بالألف والتاء ويقول: إن العرب جمعته على (فُعْل) فهم يقولون في جمع بيضاء وسوداء وخضراء[١] بيضاوات وسوداوات وخضراوات، والجمع الصحيح عنده: خُضْر وسُودُ وبيض كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [٢]، وما قاله الحريريّ هنا مشروط بأن لا ينقل إلى الاسمية حقيقة أو حكماً[٣] كسوداء إذا جعل علماً فإنه يجمع على سوداوات وكخضراء الذي غلب على البقلة خضراء كانت أو غيرها فإنه يجمع على خضراوات ففي الحديث: (ليس في الخضراوات صدقة) أي زكاة، ومثل ذلك فعلاء في الأجناس فيجمع ذلك الجمع كبيداء وبيداوات وصحراء وصحراوات، وفعلاء إذا كانت صفة ليست مؤنث أفعل كنفساء فإنه يقال في جمعه: نفساوات.

ولقد أشار الحريريّ إلى هذا أيضاً في شرح المُلْحة حيث يقول: [٤] وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والتاء إلا ما كان على وزن فعلاء التي مذكرها (أفعل) كبيضاء وخضراء أو على وزن (فعلى) التي مذكرها فعلان مثل سكرى وغضبي فلا يجوز أن تقول في جمع بيضاء وسكرى: بيضاوات ولا سكراوات.

فأنت ترى أن تخطئة هذا الجمع ليست على إطلاقها ولكنها مشروطة فإن نقلت إلى الاسمية حقيقة أو حكما أو غير ذلك من الشروط التي ذكرناها جاز هذا الجمع.

يخطئ الحريريّ جمعهم مرآة على (مرايا)[٥] والصواب: مراء على وزن مراع فأما (مرايا) فهي جمع ناقة مَرِيّ، وهي التي تدر إذا مُرِي ضرعها، وقد جمعت على أصلها الذي هو مرية، وإنما حذفت الهاء منها لكونها صفة لا يشاركها المذكر فيها، وتعقب هذا بأنه غير صحيح رواية ودراية [٦]، يقول ثعلب[٧]: ومرآة على مثال مرعاه وهي أداة معروفة من حديد يتراءى الإنسان فيها وجهه وتجمعهم: ثلاث مراء على مراع فإذا كثرت فهي المرايا على مثال (خطايا): وكفى بذلك سنداً إلا أن في جعل ثعلب (مراءٍ) للقلة وهو مفاعل خفاء.. والذي دعاهم لتوهيم (مرايا)[٨] أن مفاعلا ونحوه قد تفتح فيه الهمزة العارضة فتنقلب الياء الأخيرة ألفاً وتقع الهمزة مفتوحة بين ألفين وهي

---

[١] الدرة ١٦٦
[٢] سورة فاطر ٢٧
[٣] شرح الخفاجي ١٦٤، كشف الطرة ١٥٣
[٤] شرح ملحة الإعراب ٧٩
[٥] الدرة ٢٢٥، ٢٢٦
[٦] شرح الخفاجي ٢١٥ ، ٢١٦، كشف الطرة ٤١٢
[٧] الفصيح ٥٣، تثقيف اللسان ٢٢٥، تقويم اللسان ١٧٤
[٨] شرح الخفاجي ٢١٦

تشبه الألف فيشبه اللفظ ما توالى فيه ثلاثة أمثال فتبدل هاء وهذا قياس في الهمزة العارضة، وأما الأصلية فلا يجرى فيها ذلك على المشهور إلا أنه قال في التسهيل: قد تعامل الأصِليَّةُ معاملة العارضة.. فصحت مرايا نقلاً وعقلاً وسماعاً وقياساً.

المبحث الثامن:- التذكير والتأنيث:

المطلب الأول:- منع تغليب المذكر لأنه الأصل فيما يختص بالمؤنث:

يخطئ الحريريّ تأنيثهم (الضبع) في قولهم (الضبعة العرجاء)[١] ووجه الكلام أن يقال: (الضبع العرجاء) لأن الضبع اسم يختص بأنثى الضباع والمذكر منها ضِبعان، ومن أصول العربية أن كل اسم يختص بجنس المؤنث مثل: ضبع وعناق لا تدخل عليه هاء التأنيث بحال وعلى هذا جميع ما يستقرى من كلام العرب.

وحكى ثعلب قال: أنشد ابن الأعرابي في أماليه[٢]:

تفرّقت غنمي يوما فقلتُ لها   ياربّ سلّط عليها الذئب والضَبْعا

ثم يقول: ومن أصول العربية التي يظنّ حكمها ولا ينحلّ نظمها: أنه متى اجتمع المذكر والمؤنث غلب حكم المذكر على المؤنث لأنه هو الأصل.

يخطئ الحريريّ قولهم للأنثى من ولد الضأن: رخلة[٣] وهي في اللغة الفصحى: رَخِل بفتح الراء وكسر الخاء، وقد قيل فيها: رِخْلْ بكسر الراء وإسكان الخاء، وعلى كلتا اللغتين لا يجوز إلحاق الهاء بها ويعلل لذلك بقوله: لأن الذكر لا يشركها في هذا الاسم وإنما يقال له: حمل، فجرت مجرى عجوز وأتان وعنز وناب في منع إلحاق الهاء بها لاختصاصها بالمؤنث، ثم يتحدث عن جمع رخل فيقول: وقد جمع رخل على رُخَال بضم الراء، وهو ما جمع على غير قياس كما قالوا في المرضع: ظئر وظؤار.. وللمولود مع قرينه: توأم وتؤام.. وهذا الخطأ نبه عليه ابن قتيبة وثعلب وابن مكي الصقلي [٤].

---

[١] الدرة ٩٨، ٩٩

[٢] البيت بلا نسبة في اللسان (ضبع).

[٣] الدرة ١٣٠ - ١٣٢

[٤] أدب الكاتب ١٦٣، الفصيح ٧٥، تثقيف اللسان ١١٩

المطلب الثاني:- عدم اعتداده باستعمال العلماء فيما يستوي فيه النوعان:

يخطئ الحريريّ قولهم: امرأة شكورة[١] ولجوجة وصبورة وخئوونة فيلحقون تاء التأنيث بها، وذلك خطأ، لأن هذه التاء إنما تدخل على فعول إذا كان بمعنى مفعول مثل: ناقة ركوبة وشاة حلوبة أي: مركوبة ومحلوبة، فأما إذا كان فعول بمعنى فاعل نحو صبور، بمعنى صابر فيمنع من إلحاق التاء به وتكون صفة مؤنثة على لفظ مذكره قال الشاعر:

ولن يضع النَّفس اللجوج عن الهوى   من الناس إلاّ واحد الفضل كامله

وامتناع الهاء من (مفعول) بمعنى (فاعل) أصل مطّرد لم يشذّ منه إلاّ قولهم: عدوة الله، فإنهم ألحقوا بها الهاء فقالوا: عدوّ وعدّوة، ليماثل قولهم: صديق وصديقة؛ لأن الشيء في أصول العربية قد يُحمل على ضده ونقيضه كما يُحمل على نظيره.

وهذا الخطأ نبّه إليه ابن السكيت وابن قتيبة وثعلب [٢] ومن بعد الحريريّ أشار إليه البغدادي [٣]، وأشار إليه من المحدثين يوهان فك [٤] .

ويذكر الحريريّ تعليقاً على ذلك: "وذكر النحويون في امتناع هذه التاء عللا أجودها: أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها لتدل على المعنى الذي تخصصت به فأسقطت منها التاء في نحو: (امرأة صبور، وقتيل، وفتاة معطار) كما ألحقت بصفة المذكر في: (رجل علاّمة، ونسّابة) ليدل على ما فعلوه على تحقيق المبالغة، ويؤذن بحدوث أمر زائد في الصفة [٥].

كذلك يخطئ الحريريّ قولهم: "جهة خلقة لأن العرب ساوت فيه بين نعت المذكر والمؤنث فقالت: ملحفة خلق كما قالت: ثوب خلق، وبيَّن الفراء العلَّة فيه فقال: كان أصل الكلام: أعطني خَلَق جبتك فلما أفرد من الإضافة بُقّي على ما كان عليه".[٦] وكذلك يقال: جهتان خلقان ولا يقال خلقتان، وأنشد ثعلب شاهداً عليه لأبي العالية :

كأنهما والآل يجرى عليهما   من البعد عينا برقع خلقان

---

[١] الدرة ١٥ - ١٥٢

[٢] إصلاح المنطق ٣٥٧/٦، أدب الكاتب ٢٩٠، ٢٩١، فصيح ثعلب والشروح التي عليه نشر وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط (١) المطبعة النموذجية (١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م)، ٧٤

[٣] ذيل الفصيح ٢٥

[٤] تثقيف اللسان ١١٧

[٥] كشف الطرة ١٨٣، ١٨٤

[٦] الدرة ٢٢١

وهذه الظاهرة قديمة أشار إليها من قبل الكسائي حين قال [١] لم نسمعهم قالوا خلقة في شيء من الكلام .

وأشار إليها أيضاً ثعلب [٢]، وأيدّ شراح الدرة الحريريّ فيما ذهب إليه، يقول الخفاجي [٣] قال في المصباح خلُق الثوب بالضم إذا بَلِي فهو خَلَق بفتحتين وجمعه خُلْقان.

وهذا هو الذي ذكره الحريريّ، وأما (خلِق) بكسر اللام فصفته وقعت كثيراً للمنازل والأطلال، ويعلل الخفاجي لعدم التأنيث بقوله: وإنما لم يؤنث لأنه في الأصل مصدر يلزم حالة واحدة، وفي شرح أدب الكاتب: الخلق المبتذل يقع للواحد والاثنين والجمع والمؤنث بلفظ واحد لأنه يجري مجرى المصادر وقد يُثنّى وقد يُجْمَع فيقال: ثياب أخلاق، وقالوا: ثوب أخلاق فوصفوا الواحد بالجمع كما قالوا: بُرْمَة أعْشَار، قال الكسائي:أرادوا نواحيه أخلاق، والعلة الصحيحة ما في شرح أدب الكاتب وهي التي ارتضاها ابن هشام[٤].

---

[١] اللسان: خلق
[٢] فصيح ثعلب ٧٤ ، ٧٥
[٣] شرح الدرة للخفاجي ٢١٠ ، ٢١١
[٤] اللسان: خلق، كشف الطرة عن الغرة ٢٢٦ ، ٢٢٧

المطلب الثالث:- عدم جواز دخول ياء التأنيث على أفعل لعدم سماعها في لغات العرب:

يقول الحريريّ: ومن مفاحش ألحان العامة إلحاقهم هاء التأنيث بـ(أول)[١] فيقولون: الأولة كناية عن الأولى، ولم يسمع في لغات العرب إدخالها على (أفعل) الذي هو صفة، مثل أحمر وأبيض، ولا على أفضل الذي هو للتفضيل نحو أفضل وأول، ثم يتعجب قائلاً: والعجب أنهم في حال صغرهم ومبدأ تعلمهم في مكاتبهم يقولون: جمادى الأولى فيلفظون بالصحيح، فإذا نُبلوا ونُبهوا أتوا باللحن القبيح. ولقد أشار إلى هذه الظاهرة أيضاً ابن الجوزي حيث قال: وتقول: هذه النعجة الأولى لفلان، ولا تقل (الأولة) فإن هاء التأنيث لا تدخل على أول[٢]، ويقول البغدادي: "وتقول : هذا رجل أول وامرأة أولى ولا تقل أوله"[٣]. ويرى بعض الباحثين[٤] أن الحريريّ مصيب في بعض ما أنكر على العامة والخاصة في زمنه.. ومن بين أدلة إصابته تنبيهه لإلحاقهم هاء التأنيث بأول. ولكن الخفاجي له رأي آخر إذ ينقل عن المرزوقي وأبي حيان إجازتهم لـ (الأولة) حيث يقول: في شرح الفصيح للمرزوقي: كان ذلك عاماً أول لا ينون أول لأنه لا ينصرف في المعرفة والنكرة جميعاً لكونه أفضل صفة ولذلك كان مؤنثه (أولى) فأما إجازتهم (الأولة) فلأنهم يستعملونها كثيراً مع الآخرة وهي فاعلة.[٥] كقوله تعالى: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ﴾[٦]. وقوله ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾[٧] وفي منتهى الأدب يقال أولى وأولة، وفي الأساس: جمل أول وناقة أولة إذا تقدما الإبل وينقل الألوسي عن النووي ما يفيد أن (الأولة) لغة قليلة فيقول: "وقال الإمام النووي في المجموع شرح المهذب: (الأولة) لغة قليلة جرت على الألسن، والكثير (الأولى)" [٨].

ويرى (يوهان فك) في كتابه العربية: (أن علامات التأنيث من التاء والألفين المقصورة والممدودة قد اختلطت في أذهان معاصريه، ولذلك غيّروا لفظ (أول) إلى (أولة) و (عزلاء) إلى (عزلة) ونشأ من ذلك وقوع بعض المثقفين في اخطاء من هذا النوع" [٩].

---

[١] الدرة ١٧٠
[٢] تقويم اللسان ٦٧
[٣] ذيل الفصيح ٢٠
[٤] حركات التنقية اللغوية ١٢٥
[٥] شرح الخفاجي ١٦٦ ـ ١٦٨
[٦] سورة القصص: ٧٠
[٧] سورة النازعات: ٢٥
[٨] كشف الطرة عن الغرة ٢٤
[٩] العربية : يوهان فك ٢٢٢

المطلب الرابع:- التبادل بين المذكر والمؤنث:

يخطئ الحريريّ تأنيثهم (البطن) في قولهم (امتلأت بطنه)[١] ويقول: وهو مذكر في كلام العرب قال الشاعر:

فإنك إن أعطيت بطنك سؤله   وفرجكَ نالا منتهى الذم أَجْمَعَا [٢]

فإنه عَنى بالبطن القبيلة فأنثه على معنى تأنيثها، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٣] فأنَّثْ المثل وهو مذكر لما كان بمعنى الحسنة وأشار إلى ذلك ابن الجوزي والبغدادي. يقول ابن الجوزي: "وتقول: امتلأ بطن فلان والعامة تقول (امتلأت) فتؤنث والعرب تذكر"[٤].. وقال البغدادي: (وما تؤنثه العامة وهو مذكر: البطن فتقول: امتلأت بطنه) [٥] واتفق فيه عامة صقلية مع المشرقيين فقالوا: "انتفخت بطني ورقّت له قلبي ونحو ذلك والصواب تذكير الجمع"[٦].

وما قاله الحريريّ هنا ليس بمتفق عليه [٧] وأورد الألوسي [٨] شاهدا على التذكير أيضاً قوله ﷺ (صدق الله، وكذب بطن أخيك).

كذلك يعد الحريريّ من أوهامهم تأنيث نعت الألف في العدد في قولهم: قبضت ألفاً تامة[٩] والصواب أن يذكر فيقال: ألفاً تاماً كما قالت العرب: ألف صتم بمعنى تام وألف أقرع أي تام وهو نعت لكل ألف .. ويستدل الحريريّ على تذكير الألف بقوله تعالى: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ﴾[١٠] ومعروف في باب العدد بأن الهاء تلحق بالمذكر وتحذف من المؤنث وأما قولهم: هذه ألف درهم فلا يشهد ذلك بتأنيث الألف لأن الإشارة وقعت على الدراهم وهي مؤنثة فكأنه قيل: هذه الدراهم ألف، وقالوا في تذكير الإشارة في (هذا ربي) أنه لكونها إشارة إلى الجرم، وأول من أشار إلى ذلك

---

١ راجع الدرة ٤٠
٢ هو حاتم الطائي ديوانه دار الكتاب العربي – بيروت، ٦٩
٣ سورة الأنعام: ١٦٠
٤ تقويم اللسان ٨٤
٥ ذيل الفصيح ٢١
٦ تثقيف اللسان ٢٠٦
٧ شرح الخفاجي ٥٦
٨ كشف الطرة ١٣٥
٩ الدرة ٤١
١٠ سورة آل عمران: ١٢٥

ابن السكيت حيث قال: "ويقال ألف صتم أي تام".[١] وتبعه ابن قتيبة فقال: "ويقال ألف صتم أي تام وجَمَلٌ صَتْم أيْ غليظٌ شديدٌ"[٢]".

وما ذكره الحريريّ واختاره غير متعين[٣] فإن صاحب القاموس جوز تأنيث الألف باعتبار الدراهم وما ذكر في الإشارة يؤيده لأن الإشارة وإن كانت إليها لكن من حيث أنها مدلول هذا اللفظ وبالجملة أمر التأنيث سَهْلٌ كما قيل، ويؤيد هذا ما جاء في قول صاحب اللسان: الألف من العدد معروف مذكر والجمع آلف.. ويقال: ألف أقرع لأن العرب تذكر الألف، ثم يقول: وإن أُنِّثَ على معنى أنه جمع فهو جائز، وكلام العرب فيه التذكير، وقال الأزهري: وهذا قول جميع النحويين، ويقال: هذا ألف واحد ولا يقال واحدة، وهذا ألف أقرع أي تام ولا يقال قرعاء.

ونحن إذا تذكرنا أن الحريريّ يعتد بالسماع ولا يأخذ إلا بفصيح اللغات استطعنا أن نقبل تخطئته لتأنيث الألف خاصة وأن رأيه مؤيد بقول جميع النحويين.

ويُعلّق بعض الباحثين على ظاهرة التأنيث عامة عند العراقيين بقوله: "ونستطيع أن نستخلص اتجاهاً عاماً لظاهرة التأنيث عند العامة في العراق بأنهم وحّدوا العلامة – أي علامة التأنيث – فجعلوها التاء وأضافوها إلى الأسماء المختصة بالمؤنث، كما أضافوها إلى الألف المقصورة إذ لم تكن عندهم كافية في الدلالة على التأنيث، أما الألف الممدودة فقد استبدلوا بها التاء"[٤].

[١] إصلاح المنطق ٦٢/١
[٢] أدب الكاتب ٣١٧
[٣] شرح الخفاجي ٥٧، كشف الطرة ٢٥
[٤] حركات التنقية اللغوية ٦٧

المبحث التاسع:- الأفعال عند الحريريّ في درّته:-

المطلب الأول:- انكار ضمّ عين الفعل الماضي:

يُنكر الحريريّ ضمهم العين من الفعل الماضي (شعر) في قولهم (ما شعرُت بالخبر)[(١)] والصواب عنده: (ما شعَرت بالخبر) بفتح العين، ويعلل بقوله: لأن معنى (ما شعُرت) بالضم أي ما صرت شاعراً، فأما الفعل الذي بمعنى علمت فهو (شعَرْتُ) بالفتح، ومنه قولهم: ليت شعري أي: ليت علمي، وما أنكره الحريريّ وارد عن أهل اللغة، فلقد ورد الفعل بتثليث العين، وما وهمه يعد من تحجير الواسع – كما يقول الخفاجي –: "ففي القاموس: شعر به كنصر وعلم وكرم فيصح في ماضيه ما أنكره وقِس عليه المضارع. [(٢)] وكذلك في اللسان: "شعر به وشعر يشعر شعراً وشعراً.. كله بمعنى: علم، ومادام الفعل قد ورد بضم العين في معنى (علمت) فلا مجال للتوهيم"[(٣)].

إنكار كسر ما قبل الحرف الأخير من الفعل الماضي:

يخطئ الحريريّ كسرهم ما قبل الحرف الأخير من الفعلين الماضيين (قمئ ودفئ) في قولهم: "قمئ الرجل ودفئ اليوم" [(٤)]، والصواب ضده: قمؤ ودفؤ لأنه يعتبرهما من أفعال الطبائع والغرائز التي تأتي على (فَعُل) بضم العين مثل: بدُن وسخُن وضخُم وعظُم، وممن أشار إلى هذا ابن قتيبه وثعلب وابن الجوزي[(٥)]، وما ذكره غيرُ مطَّردٍ[(٦)]، فلقد تعقبه ابن بري فقال: ذكر ابن القطاع: قمؤ الرجل قماء وقمئ قماً بالقصر، وهو يدل على عدم اطراد ما ذكرْ ثم إن الحريريّ قد عدّ (قمئ ودفئ) من أفعال الطبيعة وهو وَهْم.

ففي اللسان: "قمأ الرجل وغيره وقموء قمأة وقماء وقماء.. ذل وصغر وصار قميئا، ورجل قمئ: ذليل على فعيل".[(٧)]

---

[١] الدرة ١١١، ١١٢، تقويم اللسان ١٢٧، ذيل الفصيح ١٢.
[٢] شرح الخفاجي ١٢٨
[٣] اللسان: شعر
[٤] الدرة ١٢٩، ١٣٠
[٥] أدب الكاتب ٣٦٠، ٣٦١، الفصيح ٢٨، تقويم اللسان ٨٥
[٦] شرح الخفاجي ١٣٨ ، ١٣٩، كشف الطرة ٣٤٣ ، ٣٤٤
[٧] اللسان: قمأ

وفيه أيضا: "وقد دفئ دفأة مثل كره كراهية ودفأ مثل ظمئ ظمأ ودفوء وتدفأ وادفأ واستدفأ وهكذا نرى أن الفعلين ليسا من أفعال الطبيعة – كما يرى الحريريّ – ثم إن الرجل لا يكون ذليلاً دوماً، ولا يكون دافئاً أبدا [١].

[١] السابق: دفأ

المطلب الثاني:- تغيير حركة عين الفعل المضارع:

يخطئ الحريريّ قولهم: يوشَك أن يفعل كذا بفتح الشين والصواب كسرها لأن الماضي منه أوشك فكان مضارعه: يوشِك[١]، وإلى ذلك ذهب ابن السكيت فقال: "وتقول: يوشِك أن يكون كذا وكذا ولا تقل يوشَك"[٢] وكذلك ابن قتيبة وابن مكي الصقلي وابن الجوزي والبغدادي[٣] وهذا أمر مشهور جاء في اللسان: "يوشِك أن يكون كذا وكذا ولا يقال: أوشك ولا يوشَك".[٤]

ويقولون في مضارع: ذخر (يذخُر)[٥] بضم الخاء والصواب فتحها كما يقال: فخر يفخَر، وزخر البحر يزخَر، ومن أصول العربية أنه إذا كانت عين الفعل حرف حلق كان الأغلب فتحها في المضارع فإن نطق في بعضها بالكسر أو بالضم فهو مما شذّ عن أصله وندَر عن رسمه، وهذا هو المشهور في كتب اللغة فإنهم قالوا: "ذخرته ذخرا من باب نفع والاسم منه الذُخْرُ بالضم".[٦] ولكن ابن بري يقول: "الأصل في مضارع (فعل) المفتوح العين أن يجئ على يفعل بالكسر أو بالضم ليفترق عن مضارع (فعل) المكسور، وما فتح منه فإنما ينفتح لأجل حرف الحلق لقرب الفتحة من الألف يعني أن لاضم فيه على القياس المطَّرد في أمثاله".[٧] وعلى هذا فلا خلاف بين الحريريّ وابن بري إلا أنّ الحريريّ جعل ما عدا الفتح شاذاً نادراً أما ابنُ بري فجعله مقيساً مُطَّرداً، وما أشار إليه الحريريّ هو المشهور، وهو مقياسه الذي لا يحيد عنه.

ومن الأخطاء التي انفرد الحريريّ بالتنبيه عليها قولهم: أنت تُكْرَم عَلَى بضم التاء وفتح الراء والصواب: تَكْرُم بفتح التاء وضم الراء، لأن فعله الماضي (كرم) ومن أصول العربية أن كل ما جاء من الأفعال الماضية على مثال (فعُل) بضم العين كان مضارعه على يفعُل كحسن يحسن وإنما ضمت عين المستقبل هنا ولم يخالف فيه بناء الماضي للمحافظة على المعنى، لأن الضمة جعلت دليلاً على فعل الطبيعة، فلو كسرت عين الفعل أو فتحت لذهب ذلك المعنى[٨]، وهذا الخطأ – كما يقول الألوسي: لم يسمع أحداً من العوام فضلاً عن الخواص بقوله[٩].

---

[١] الدرة ١٢١
[٢] إصلاح المنطق ٣٠٧/٢
[٣] أدب الكاتب ٣٨٧، تثقيف اللسان ١٧٤، تقويم اللسان ١٩٠، ذيل الفصيح ٣١
[٤] اللسان : وشك
[٥] الدرة ١٣٤، وكذلك ذيل الفصيح ٢٧
[٦] شرح الخفاجي ١٤٤
[٧] شرح ابن بري ٣٠٧
[٨] الدرة ١٣٩ وكذلك تقويم اللسان ٨٥، ذيل الفصيح ٣٦
[٩] كشف الطرة ١٨٢، حركات التقنية ١١٨

ويقولون لمن يصغر عن فعل الشيء: هو يصبو عنه[١] والصواب: هو يصبي عنه لأن العرب تقول: صبا من اللهو يصبو صبوا والفعلة من صبوة، وصبي من فعل الصبي يصبي صِبي بكسر الصاد والقَصْر، وصِباء بالفتح والمد والفِعْلة منه صِبْية، ومثله قولهم للمعرض عنك: (هو يلهو عن شغلي) ووجه الكلام: هو (يلهي) لأن العرب تقول: لها يلهو من اللهو ولهي عن الشيء يلهي إذا شغل عنه، وما ذكره في الفعل صحيح، وأما في المصدر فلا[٢]. قال ابن بري: "اختصاصه لصبى وصبا بأنهما لصبى الذي للصغر ليس بصحيح بل قد يكونان مصدرين لصبا يصبو، وحكى أهل اللغة صبا يصبو صبا وصباء وصبوا وصبوة وحكوا أيضاً في يصبو صِباء وصَباء وصِبا والصِبيان والصِبْية رواية عند النحاة، وإنما قلبت واوها ياء تخفيفاً، ويقال في جمعه صِبْية وصِبْوة على الأصل وإنما قلبت إتباعا لصبي ومراعاة للفظ الفعل"[٣].

[١] الدرة ٢٣٥، ٢٣٦، وكذلك الفصيح ٢٧، تقويم اللسان ١٨٩، ١٩٠، ذيل الفصيح ١٠
[٢] شرح الخفاجي ٢٢٣ ، ٢٢٤
[٣] راجع اللسان: صبو

المطلب الثالث:- اختيار الأفصح دائماً:

ويقولون للمأمور بالبر والشم: بِر والدك بكسر الباء وشُمّ يدك[١] بضم الشين والصواب أن يفتحا جميعا لأنهما مفتوحان في قولك: يَبرَ ويَشَم، وما أنكره قال به أهل اللغة: "فلقد قالوا : إنه سمع من العرب: شَمَمْتُه أُشِمُّه كعَلَّمْتُه أعلّمُه وشممته أشمه كنصرته أنصره، وإن كانت الأولى أفصح".[٢] وفي القاموس: "بررت كعلمته وضررته، وفي اللسان ما يفيد جواز الأمرين أيضاً[٣]". وما دام ما اختاره الحريريّ هو الأفصح فلا غرو أن يُخطّئ ما عداه لأنه يختار دائماً الأفصح.

ويقولون للاثنين: هاتا بمعنى أعطيا[٤] وهذا خطأ لأن هاتا اسم للإشارة إلى المؤنثة الحاضرة، وعليه قول عمران بن حطّان[٥]:

وليس لعيشنا هذا مهاةٌ ... وليست دارُنا هاتّا بِدَارِ

والصواب أن يقال: هاتِيا بكسر التاء، وما ذهب إليه مشهور بين أهل اللغة.

---

[١] الدرة ٤٩ ، ٥٠، وأدب الكاتب ٣٩٦، ما تلحن فيه العامة للكسائي، تحقيق د. رمضان عبد التواب ط (١)، الخانجي بمصر – دار الرفاعي الرياض (١٤٠٣هـ - ١٩٨٩م)، ١٠٧، تثقيف اللسان ١٧٥ ، ٢٨٢، الفصيح ٧ ، ٩، تقويم اللسان ٨١، ١١١ ، ١٢٦ ، ١٨٧ ، ذيل الفصيح ١٢ ، ٣٦

[٢] شرح الخفاجي ٦٣ ، ٦٤

[٣] اللسان: برر، شمم

[٤] الدرة ١٨٥ ، ١٨٦ وانظر تقويم اللسان ١٨٤، شرح الخفاجي ١٧٩ ، ١٨٠

[٥] البيت لعمران بن حطان، شعر الخوارج ص ١٨.

الفصل الخامس

معيار الخطأ والصواب في المستوى الدلالي

الفصل الخامس

معيار الخطأ والصواب في المستوى الدلالي

يحدثنا الباحثون في علم (الدَلالة) أن البحث في هذا المجال قديم، قِدَمَ البحث في نشأة اللغة فلقد ناقش فلاسفة اليونان والرومان فكرة الرابطة بين الألفاظ والمدلولات وانقسموا في ذلك إلى فريقين:

١- فريق يرى وجود رابطة طبيعية تدركها العقول وتتقبلها الأفهام بين الأصوات والمدلولات.
٢- وفريق آخر يرى أن الأمر لا يعدو وأن يكون اصطلاحاً عرفياً جرى عليه الناس في كلامهم وأن لاعلاقة بين الأصوات والمدلولات إلا بقدر ما سمح به العرف والاصطلاح..
ولقد سلك علماء العربية القدماء نفس السلك الذي سلكه فلاسفة اليونان في فهم الصلة بين اللفظ ومدلوله [١]، وانقسموا أيضاً إلى فريقين:
١- أولئك الذين ينتصرون للفكرة الطبيعية الذاتية، وأشهر من عرف عنهم هذا الرأي من علماء العرب (عباد بن سليمان الصَيْمَرِيّ) أحد المعتزلة، والذي نقل عنه السيوطي في المزهر قوله [٢]:
(إن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، قال: وإلا كان تخصيص الاسم المعين بالمُسَمَى المعين ترجيحاً من غير مُرَجَح)

وأشهر الأعراض الدلالية ثلاثة هي: تخصيص الدلالة، وتعميم الدلالة، تغير مجال الاستعمال: وحين ندرس (درة الغواص) للحريريّ، نجد فيها بعض الكلمات التي يخطئها الحريريّ والتي يمكن توجيهها توجيهاً دلالياً حسب لون تغير المعنى ولقد قمنا بجمع تلك الألفاظ ووجدنا التغير فيها ينحصر تحت أمور ثلاثة هي:

١- تخصيص الدلالة.
٢- تعميم الدلالة.
٣- تغير مجال الدلالة.

---

[١] من أسرار اللغة د. أنيس، ط (٥) الانجلو المصرية (١٩٧٥)، ١٣٩ وما بعدها.
[٢] المزهر ١/ ٤٧.

ونحن الآن بصدد عرض ما ورد في الدرة ويمكن دراسته تحت لون مهم من ألوان الدراسات اللغوية، وهو الدراسات الدّلالية:

المبحث الأول:- تخصيص العام (تخصيص الدلالة):-

وذلك بأن يكون للكلمة مدلول عام رواه علماء اللغة ويستعمل عند العامة في معنى أخص من المدلول الأول، وذلك في الأمثلة الآتية:

المطلب الأول:- عدم جواز اسناد الفعل إلى من فعل به:-

يقول الحريريّ: وقد توهم بعضُهم أن الركض لا يستعمل إلا في الخيل [١] وليس كذلك، بل يقال ركض البعير برجله، إذا رمح، يركض الطائر إذا حرَكَ جناحه ثم ردهما على جسده في الطيران كما قال سلامة بن جندل: [٢]

أود الشباب حميداً ذُو التعاجيب   أودى وذلك شأن غير مطلـوب
ولَّى حثيثاً وهذا الشَيْبُ يطْلُبُـه   لو كان يدركه ركْضُ اليعاقيب

ثم يقول الحريريّ: وللعامة وبعض الخاصة عدة أوهام في إسناد الفعل إلى من فعل به، يماثل وهمهم في قولهم: ركضت الفرس، وقولهم: قد حلبت ناقته رسلاً كثيراً، ولم تحلب شاته إلا لبناً يسيراً، فيسندون الحلب إلى المحلوبة، وهو موقع بها، ووجه القول كم حلبت ناقتك؟ وكم تحلب حلوبتك؟ وما أشبه ذلك. وممن ذهب إلى ذلك ابن السكيت وابن قتيبة وثعلب وابن الجوزي [٣] وفي اللسان ما يؤيد هذا [٤].

المطلب الثاني:- الوهم في استخدام (المأتم) للحزن:-

يتوهم أكثر الخاصة زمن الحريريّ أن كلمة (المأتم) [٥] معناها: مجمع المناحة وهي عند العرب: النساء يجتمعن في الخير والشر بدلالة قول الشاعر:

رَمَتْهُ أنَاةٌ منْ ربيعَةِ عامِرٍ   نَؤُوم الضُّحَى في مَأتمٍ أيَّ مَأتَم [٦]

---

[١] درة الغواص ١٧٤- ١٧٦.
[٢] مطلع قصيدة مفضلية برقم ٢٢ ص١١٩، درة الغواص ص١٧٥.
[٣] إصلاح المنطق ٢/ ٢٦٧، أدب الكاتب ٤٠٨، فصيح ثعلب ١٥، ١٦.
[٤] تقويم اللسان ١٩٠.
[٥] الدرة ١٩١، ١٩٢.
[٦] القائل هو أبو حيَّة النميري انظر اللسان (أتم).

أي في نساء أي نساء ..

وفي أساس البلاغة: "تقول: ما حضرْت المأتم، وإنما حضرَتْ المأتم وهو جماعة النساء، وهو من الأتْمُ أي القطع والفتق: ثم يقول: وقد غلب على جماعتهن في المصائب".[١] وفي اللسان: "المأتم في الأصل: مجتمع الرجال والنساء في الغمّ والفرح، ثم خُصَّ به اجتماع النساء في للموت".[٢] وبذلك قال الجوهريّ .. وقال أبو بكر والعامة تغلط فتظن أن المأتم النوح والنياحة وإنما المأتم النساء المجتمعات في فرح أو حزن [٣].

المطلب الثالث:- الخلط بين (بات) و(نام):-

ويتوهمون أن معنى بات [٤] فلان، أي نام، وليس كذلك، بل معنى (بات) أصله مبيتُ وأَجنَةُ الليلُ، سواء نام أو لم ينم، ويستدل الحريريّ بذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [٥].

وأشار إلى ذلك ابن قتيبة فقال: "يقال: بات فلان يفعل كذا إذا فعله ليلاً وظل يفعل كذا إذا فعله نهاراً".[٦] وفي معاجم اللغة ما يؤيد هذا: ففي القاموس: "وبات يفعل كذا يبيت وبيات بيتاً وبياتاً ومبيتاً وبيتوتة أي يفعله ليلاً، وليس من النوم ومن أدركه الليل فقد بات." [٧] وفي اللسان: "ابن سيدة: بات يفعل كذا وكذا يبيت وبيات بيتاً وبياتاً ومبيتاً وبيتوتة، أي ظل يفعله ليلاً وليس من النوم".[٨]

وهكذا ترى أن معنى (بات) أظله المبيت، وهذا هو المعنى المعروف عند اللغويين [٩]، وهو معنى عام خصصه من خطأهم الحريريّ بمعنى خاص، وهو (نام) وهذا يعد لوناً من ألوان التطور الدلالي، لأن فيه انتقالاً من الكليات إلى الجزئيات، أو من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة وهذا العرض هو الذي يصيب كثيراً من ألفاظ اللغات في العالم.

---

[١] أساس البلاغة الزمخشري – جار الله أبي القاسم محمود بن عمر. دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) : أتم.
[٢] اللسان: أتم.
[٣] لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ١٩٦.
[٤] درة الغواص ٢٦٧.
[٥] سورة الفرقان: ٦٤.
[٦] أدب الكاتب ٢١٨.
[٧] القاموس: باب التاء فصل الباء والتاء.
[٨] اللسان: بيت.
[٩] كشف الطرة ١٣٣.

المطلب الرابع:- لا يجوز الخلط في استعمال (اللبن) و(اللبان):-

ويقولون لرضيع الإنسان: قد ارتضع بلبنه، وصوابه: ارتضع بلبانه لأن اللبن هو المشروب، واللبان هو مصدر لابنه أي شاركه في شرب اللبن، وهذا – كما يقول الحريريّ – هو معنى كلامهم الذي نحَوْا إليه ولفظوا به [١].

وممن أشار إلى هذا ابن السكيت والجواليقي وثعلب وابن الجوزي وابن مكي الصقلي [٢] ويقول الخفاجيّ: جاء في الحديث الصحيح أنه (ﷺ) قال في شأن سالم مولى أبي حذيفة: (أرضعيه خمس رضعات يحرم بلبنها).

وقال بعضهم: إنه اسم بمعنى اللبن إلا أنه مخصوص واللبن عام في الآدمي وغيره.. والصحيح أن يقال: اللبان للمرأة خاصة واللبن عام: وعلى هذا الرأي الأخير يعد استعمال اللبن في اللبان تخصيصاً للعام وهو لون من ألوان التطور الدلالي.

المطلب الخامس: منع استخدام (الراحلة) للناقة النجيبة:-

ويخصُّون لفظة (الراحلة) بالناقة النجيبة [٣]، وليس كذلك – كما يقول الحريريّ – بل الراحلة اسم يقع على الجمل والناقة، والهاء فيها هاء المبالغة [٤] كالتي في داهية ورواية، وإنما سميت (راحلة) لأنها ترحل أي يشد عليه الرحل فهي فاعلة بمعنى مفعولة، كما جاء في التنزيل :

﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [٥] بمعنى مرضية، ثم يستطرد الحريريّ قائلاً: وقد ورد فاعل بمعنى مفعول في عدة مواضع من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [٦] أي لا معصوم وكقوله سبحانه: ﴿ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾[٧] أي مدفوق، وكقوله تعالى:﴿أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾[٨] أي مأموناً فيه. وجاء أيضاً مفعول بمعنى فاعل كقوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [٩] أي

---

[١] الدرة ٢١٨، ٢١٩.
[٢] إصلاح المنطق ٢/ ٢٩٧.
[٣] الدرة ٢٦٨، ٢٦٩
[٤] كون الهاء للمبالغة فيه كلام
[٥] سورة الحاقة: ٢١
[٦] سورة هود : ٤٣
[٧] سورة الطارق: ٦
[٨] سورة العنكبوت: ٦٧
[٩] سورة الإسراء: ٤٥

ساتراً وقوله﴿كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ [١] أي آتياً، ثم يقول الحريريّ: وقد يُكَنَّى عن الفعل بالراحلة لكونها مطيةُ القدم، وإليها أشار بقوله:[٢]

رواحِلُنا ستُ ونَحْنُ ثَلاَثَةٌ نجنبهن الماءَ في كُلّ مورد

يقول الجواليقيّ:

"الراحلةُ من الإبل التي يختارها الرجل لمركبه" [٣]

ويقول ابن الجوزيّ: "(الراحلة) اسم ما يركب في السفر من جمل أو ناقة والجمع (رواحل) وإنما تسمى راحلة لشد الرحل عليها، والعامة تخص باسم الراحلة الناقة النجيبة".[٤]

وجاء في اللسان: "قال الأزهريّ – وهو يرد على ابن قتيبة في تخصيصه الراحلة بالناقة النجيبة – والراحلة عند العرب: كل بعير نجيب سواءً كان ذكراً أو أنثى، وليست الناقة أولى باسم الراحلة من الجمل، تقول العرب للجمل إذا كان نجيباً: راحلة، وجمعه رواحل، ودخول الهاء للمبالغة في الصفة كما يقال: رجل داهية وعلامة وقيل: سميت راحلة لأنها ترحل مثل (عيشة راضية) أي مرضية"[٥] وقيل: سميت راحلة لأنها ذات رحل وكذلك عيشة راضية أي ذات رضا وقال الجوهريّ: الراحلة المركب من الإبل ذكراً كان أو أنثى وفي مختار الصحاح: "والراحلة: الناقة التي تصلح لأن ترحل وقيل الراحلة: المركب من الإبل ذكراً أو أنثى، وهكذا نرى – كما يقول الأزهريّ – أن لفظة الراحلة تطلق عند العرب على (البعير) ذكراً كان أو أنثى فمدلُولُهَا عامٌّ".[٦] وهذا المدلول العام أصابه لون من ألوان التطور الدلالي فأُطْلِقَ على مدلول خاص زمن الحريريّ فقصروا دلالة الراحلة على الناقة النجيبة، وهذا تخصيص للعام [٧]، ولقد استخدم الحريريّ جمع الراحلة في مقاماته حيث يقول: "فقصدتكم أنضى الرواحل أي أهزل الإبل من سرعة السير".[٨]

---

١ سورة مريم: ٦١
٢ البيت ورد في معجم شواهد العربية (١٧٢).
٣ شرح أدب الكاتب ٩٩
٤ تقويم اللسان ١١١، ١١٢
٥ اللسان : رحل
٦ مختار الصحاح : رحل
٧ لحن العامة ١٩٦
٨ المقامة الخمسون البصرية

المطلب السادس:- منع اقتصار لفظة (هوى) على الهبوط:-

ومن أوهامهم أنهم قصروا دلالة لفظة (هوى) [١] على الهبوط فقط، يقول الحريريّ: وليس كذلك، بل معناه: الإسراع الذي يكون في الصعود والهبوط وفي حديث البراق (فانطلق يهوى به) أي يسرع، وذكر أهل اللغة أن مصدر الصعود (الهُوى) بضم الهاء، ومصدر الهبوط (الهَوى) بفتحها، فأما قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [٢] فقيل فيه: ذهبت به، وقيل: استمالته بالإضلال واختلبته بالإغواء، وممن حاكى هذا الوهم الفارابي حيث يقول:

"هوى وانهوى أي سقط".[٣] وقد جمعهما الشاعر في قوله:

ومنزلة لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوى [٤]

وأشار إلى هذه التخطئة ابن الجوزيّ فقال:

"وتقول : (هوى الشيء) إذا أسرع سواء هبط أو صعد".[٥]

ومن هذا نستخلص أن جلة العلماء قد ذكروا أن اللفظة في أصل وضعها كانت ذات مدلول عام، وهو مطلق الإسراع صعوداً كان أو هبوطاً، ثم أصابها عرض من أعراض التطور الدلالي، فقصرها الخاصة أيام الحريريّ على معنى خاص وهو السقوط أو الهبوط فقط، وهو العرض الذي يسمى (تخصيص الدلالة) [٦].

---

[١] الدرة ٢٧٠، ٢٧١

[٢] سورة الأنعام: ٧١

[٣] ديوان الأدب للفارابي ١٢٨/٤

[٤] البيت ليزيد بن الحكم، معجم شواهد العربية ٤١٨

[٥] تقويم اللسان ١٨٤، ١٨٥

[٦] لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ١٩٦

المبحث الثاني:- تعميم الخاص (تعميم الدلالة):-

أي يكون المعنى خاصاً ويستعمل عند العامة عاماً، وذلك واضح في الأمثلة الآتية:

المطلب الأول: عدم جواز الخلط بين (البارحة والليلة):

يقول الحريريّ: ويقولون إذا أصبحوا: سهرنا البارحة وسرينا البارحة [١]، والاختبار في كلام العرب على ما حكاه ثعلب أن يقال مذ لدن الصبح إلى أن تزول الشمس: سرينا الليلة، وفيما بعد الزوال إلى آخر النهار، سهرنا البارحة ويتفرع على هذا أنهم يقولون مذ انتصاف الليل إلى وقت الزوال: صبحت بخير وكيف أصبحت؟ ويقولون إذا زالت الشمس إلى أن ينتصف الليل: مسيت بخير وكيف أمسيت؟ ثم يأتي صاحبنا بالأدلة على ذلك فيقول: جاء في الأخبار المأثورة أن النبي (ﷺ) كان إذا انتهى من صلاة الصبح قال لأصحابه، هل فيكم من رأى رؤية في ليلته؟ وقد ضرب المثل في المتشابهين فقيل: ما أشبه الليلة بالبارحة! كما قال طرفة:[٢]

كلٌّ خليلٍ كنت خاللته ... لا ترك الله له واضحة

كلهم أروغُ من ثعلبٍ ... ما أشبهَ الليلةَ بالبارحة

ولقد ورد في كتب اللغة ما يؤيد هذا [٣]، ويعلق الخفاجيّ، على هذا الموطن قائلاً: "البارحة مأخوذة من برح بمعنى زال ومنه برح الخفاء"[٤] وما قاله ثعلب صحيح لأن البارحة في الليالي نظير أمس في الأيام، وأمس اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، والبارحة الليلة التي قبل ليلتك التي أنت فيها فينبغي أن يقال حتى يكون في الليلة الثانية أو في حدها القريب منها وهو ما بعد الزوال لأنه داخل في حد الليل والمساء.

وهكذا نجد أن معظمهم قد أشار إلى أن كلا اللفظتين لهما استعمال خاص فالليلة لها معنى، والبارحة لها معنى، ولكن الخاصة زمن الحريريّ تجاوزوا بكلمة (البارحة) مدلولها الخاص، فعمموها ولذلك يقول الخفاجي:[٥] نعم ما ذكر أي من تعميم اللفظة يمكن أن يقبل على طريق التجوز ولذلك كان صاحبنا دقيقاً حين قال (والاختيار في كلام العرب) وهذا يعد لوناً من ألوان التطور الدلالي وهو (تعميم الخاص).

---

[١] الدرة ١٤-١٦.
[٢] ديوان طرفة ص ١٥، طبع دار صادر، بيروت.
[٣] فقه اللغة للثعالبي ٢٥٠ وما بعدها، المزهر ١/ ٤٣٥ وما بعدها.
[٤] شرح الخفاجي ٢٤-٢٩.
[٥] شرح الخفاجي، ٢٨-٢٩.

المطلب الثاني:- عدم الخلط بين الألفاظ المتفقة في المعاني لاختلاف الأبنية:-

ثم يقول الحريريّ: وقد خالفت العرب بين ألفاظ متفقة المعاني لاختلاف الأبنية، والألفاظ التي ذكرها الحريريّ نبذ قليلة مما استقصاه الثعالبي في كتابه (فقه اللغة) [١] وأبو هلال العسكري في كتابه (الفروق) [٢] وهو فن بديع في علم اللغة وإن وقع النزاع في أكثره.

ويقولون لأول يوم من الشهر : مستهل الشهر [٣]، فيخلطون فيه على ما ذكره أبو علي الفارسي في تذكرته واحتج فيه على ذلك بأن الهلال إنما يرى بالليل فلا يصلح أن يقال : مستهل إلا في تلك الليلة، ولا أن يؤرخ بمستهل إلا ما يكتب فيها، ومنع أن يؤرخ ما يكتب فيها بليلة خلت، لأن الليلة ما انقضت بعد ، كما منع أن يؤرخ ما يكتب في صبيحتها بمستهل الشهر، لأن الاستهلال قد انقضى، ونص على أن يؤرخ بأول الشهر أو بآخره بليلة خلت منه، وممن ذهب إلى ذلك ابن قتيبة وابن خالويه وابن الجوزي والبغدادي ومن المحدثين يوهان فك [٤] ورُدّ ما قاله الحريريّ بأن أهل اللغة قد قالوا: بأن القمر يسمى هلالاً لليلتين من الشهر وقيل لثلاث وقيل إلى السابعة حتى ينتهي ضوءه، فلا يختص المستهل بأوله".[٥]

والهلال غرة القمر حين يهله الناس في غرة الشهر، وقيل : يسمى هلالاً لليلتين من الشهر ثم لا يسمى به إلى أن يعود في الشهر الثاني، وقيل: يسمى به ثلاث ليال ثم يسمى قمرا، وقيل : يسماه حتى يُحَجِّر، وقيل : يسمى هلالاً إلى أن يبهر ضوءه سواد الليل وهذا لا يكون إلا في الليلة السابعة، قال أبو اسحق : والذي عندي وما عليه الأكثر أن يسمى هلالاً ابن ليلتين فإنه في الثالثة يتبين ضوءه. وعلى فرض صحة ما ذهب إليه أبو علي وتابعه فيه الحريريّ فإن المعنى يكون قد تطور من الخاص إلى العام. يقول الخفاجي: "وعلى فرض اختصاصها بما ذكر فإنه يصح إطلاقها على اليوم لمجاورتها لليلته".[٦]

ويقولون : جلست في "الشجرة" والصواب أن يقال : جلست في ظل الشجرة [٧] ويستدل الحريريّ بما جاء في الأثر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ؛ (إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها، اقرءوا إن شئتم : ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [٨] ويعلل لذلك بقوله : إن الفيء يسمى

---

١ فقه اللغة الثعالبي ٢١ إلى ٢٣.
٢ الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، مكتبة المقدسي – القاهرة (١٣٥٣هـ)س ٢٥٧ وما بعدها.
٣ الدرة ١٠٠
٤ أدب الكاتب ٢٧٢، العربية لفك ٢٢٦
٥ شرح الخفاجي ١١٤ – ١١٨ ، كشف الطرة ٤١٨، ٤١٩
٦ شرح الخفاجي ١١٨
٧ الدرة ١٢٤، ١٢٥
٨ سورة الواقعة: ٣٠

بذلك لأنه فاء عند زوال الشمس من جانب إلى جانب، أي رجع. ومعنى الظل: الستر، ومنه اشتقاق المظلة لأنها تستر من الشمس، وبه أيضاً سمى سواد الليل ظلاً، لأنه يستر كل شيء فكأن اسم الظل يقع على ما يستر من الشمس وعلى ما لا تطلع عليه.

يقول ابن السكيت: "ويقال : قعدنا في الظل وذلك بالغداة إلى الزوال، وما بعد الزوال فهو الفيء والجمع أفياء وفيوء" [١] قال أبو ذؤيب:

لعمرِي لأنت الهيت أُكرم أَهْلُه   وأَقْعُدُ في أفيائِه بالأصائل

ويقول ابن قتيبة: (في باب معرفة ما يضمه الناس في غير موضعه): [٢]

ومن ذلك : (الظل والفيء) يذهب الناس إلى أنهما شيء واحد وليس كذلك، لأن الظل يكون غُدْوَةً وعشية، ومن أول النهار إلى آخره، ومعناه الستر ...

والفيء لا يكون إلا بعد الزوال، ولا يقال لما قبل الزوال فَيْء...

واستخدم الحريريّ اللفظة في المقامة السادسة المراغية فقال : (ومؤمّلك شيخ حكاه فيء) أي أشبهه ظل بعد الزوال، وإذا تذكرنا أن العرب – كما ورد عنهم – يستعملون الفيء بعد الزوال، والظل من أول النهار إلى آخره، وأن الخاصة زمن الحريريّ يسمون الكل ظلا، اعتبرنا ذلك لونا من تغيرّ المعنى ويدخل تحت تعميم الخاص [٣].

المطلب الثالث:- منع استخدام كلمة (مائدة) على الاطلاق:-

كلمة (المائدة) تطلق في لغة العرب على الخوان المشتمل على الطعام، ولكن الخاصة زمن الحريريّ يقولون لما يتخذ لتقديم الطعام عليه (مائدة) [٤] اشتملت على الطعام أم لا، والحريريّ يخطئهم في هذا قائلاً: والصحيح أن يقال له (خوان) إلى أن يحضر عليه الطعام فيسمى حينئذٍ مائدة، ويستدل على ذلك بأن الحواريين حين تَحَدّوْا عيسى عليه السلام بأن يستنزل لهم طعاماً من السماء قالوا : ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [٥] ثم بينوا معنى المائدة بقولهم: ﴿نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ [٦]، ويحكى الحريريّ عن الأصمعيّ قوله: غدوت ذات يوم إلى زيارة صديق لي فلقيني أبو عمرو بن العلاء فقال لي: إلى أين يا أصمعي؟ فقلت: إلى صديق

---

[١] إصلاح المنطق ٢/٣٢٠، ٣٢١
[٢] أدب الكاتب ٢٨ – ٣٠
[٣] لحن العامة ١٩٧، فقه اللغة للثعالبي ٢١ – ٢٣
[٤] الدرة ٢٢ - ٢٥
[٥] سورة المائدة: ١١٢
[٦] سورة المائدة: ١١٣

لي، فقال: إن كان لفائدة أو عائدة أو مائدة وإلا فلا، ثم يبين الحريريّ العلة في التسمية فيقول: قيل: سميت بذلك لأنها تميد بما عليها أي تتحرك، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (١) وقيل: هو من ماد بمعنى أعطى، ومنه قول رؤية بن العجاج:

إلى أمير المؤمنين الممتاد (٢)

أي المستعطى فكأنها تميد من حواليها ما أحضر عليها، وقد أجاز بعضهم أن يقال فيها ميدة واستشهد عليه بقول الراجز:(٣)

وميدةٍ كثيرة الألوان   تصنع للجيران والإخوانِ

وإلى هذا ذهب جماعة من اللغويين كالكسائيّ وابن السكيت وابن قتيبة وثعلب والخفاجيّ والجواليقيّ وابن الجوزيّ وابن مكي الصقلي (٤) وينقل السيوطيّ عن ابن فارس قوله في فقه اللغة: "باب الأسماء التي لا تكون إلا باجتماع صفات وأقلها ثنتان: من ذلك : المائدة لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام لأن المائدة من مادنى يميدني إذا أعطاك وإلا فإسمها خوان"(٥) .. وفي اللسان: "والمائدة: الطعام نفسه وإن لم يكن هناك خوان مشتق من ذلك".(٦)

وهكذا نجد أن اللفظة في أصل وضعها – على الأكثر – تطلق على الخوان الذي يكون عليه طعام ولكنها تطورت تطوراً دلالياً على ألسنة الخاصة في عهد الحريريّ وأطلقوها على المائدة في كل حال وهذا يعد من (تعميم الخاص) (٧)

وامتداداً لهذا عدَّد الحريريّ بعض الأشياء التي وردت في كلام العرب تختلف أسماؤها باختلاف أوصافها فيقول: ومن ذلك أنهم لا يقولون للقدح كأس إلا إذا كان فيها شراب، ولا للبئر ركية إلا إذا كان فيها ماء، ولا للدلو سجل إلا وفيها ماء ولو قلَّ ولا يُقالُ لها ذَنُوبٌ إلا إذا كانت ملأى، ولا يقال للبستان حديقة إلا إذا كان عليه حائط، ولا للإناء كوز إلا إذا كانت له عروة وإلا فهو كوب، ولا للمجلس نادٍ إلا وفيه أهله، ولا للسرير أريكة إلا إذا كانت عليه حجلة، ولا للمرأة ظعينة إلا ما دامت راكبة في الهودج .. ولا لماء الفم رُضَابٌ إلا ما دام في الفم ولا يقال للأنبوبة علمٌ إلا إذا

---

١ سورة النحل: ١٥
٢ ديوانه ٤٠ وقبله: من كل قوم قبل خرج النقاد
٣ ديوان رؤبة، ٤.
٤ راجع ما تلحن فيه العامة للكسائيّ ١٣٧، إصلاح المنطق ١٧٤/١، أدب الكاتب ٣٩١، ٤١٥، ٥٥٥، الفصيح ٥٠، شفاء الغليل ١١١، ٢٥٥، ٥٥٦، المعرب ١٢٩، ١٣٠، تقويم اللسان ١٠١، تثقيف اللسان ٢٥٧
٥ المزهر ٤٤٩/١
٦ اللسان : ميد
٧ لحن العامة ١٩٧

بريت، .. وعدد الحريريّ ألفاظاً كثيرةً حول هذا المعنى وهذا يرمُتُه – كما يقول الخفاجي [١]– من فقه اللغة لابن فارس [٢]، وهذه جميعها تعد تطوراً من الجزيئات إلى الكليات، أو من تعميم الدلالة إلى تخصيصها.

المطلب الرابع:- عدم جواز الخلط بين (التتابع) و(التتايع) لاختلاف الدلالة:-

يرى الحريريّ أنهم يخطئون في استعمالهم لفظة (التتابع) بالباء الموحدة في الشر حين يقولون "تتابعت النوائب على فلان" [٣] ووجه الكلام أن يقال: "تتابعت" بالياء المعجمة، وعلّلَ ذلك بأن (التتابع) بالموحدة يكون في الصلاح والخير والتتابع بالمعجمة يختص بالمنكر والشر، جاء في الخبر "ما يحملكم على أن تتايعوا في الكذب كما تتايع الفراش في النار" وروى أنه لما كثر شرب الخمر في عهد عمر – رضي الله عنه – جمع الصحابة – رضي الله عنهم – وقال: إني أرى الناس قد تتايعوا في شرب الخمر واستهانوا بحدّها فماذا ترون؟ فقال له على: إني أرى أن أحده ثمانين، لأني أراه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هدى افترى، فأحده حد المفترى، فاستصوب عمر رأيه وأخذ به، وكون التتايع بالياء المعجمة مما يختص بالشر فهذا ما اتفق عليه أرباب اللغة وإن شذ بعضهم واستعمله في الطاعة، ففي الأساس: "فلان يتتايع في الأمور: يرمي بنفسه فيها من غير تثبت، وتتايع الناس في الشر: تهافتوا فيه".[٤] .. وفي اللسان: "التتايع: الوقوع في الشر من غير فكرة ولا رويَّة والمتايعة عليه فلا يكون في الخير".[٥] ويقال في التتايع: إنه اللُّجَاجة، قال الأزهري: ولم نسمع التتايع في الخير وإنما سمعناه في الشر .. ولا يكون التتايع إلا في الشر، ومنه قول الحسين بن علي – رضوان الله عليهما - : إن عليا أراد أمراً فتتايعت عليه الأمور فلم يجد مَنْزِعَاً يعنى في أمر الجمل.

وشذَّ الزمخشري فاستعمل (التتابع) في تفسيره لسورة هود (الطاعة) وقال في الفائق: "إنه من تاع بمعنى سأل كأن المتتايع يُسْرع إسراع السيل وخص بالشر لأن التؤدة والرفق صفة كمال، ولهذا ذم بالعجلة وقيل العجلة من الشيطان"[٦] أمّا كون (التتايع) بالموحدة مما خص بالخير فهذا مما نوزع فيه [٧]، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾[٨]، ويقول الألوسي: "وإن أراد أنه عام والتتايع بالمثناة مختص بالشر فيجب استعماله في مثل ذلك دون

---

[١] شرح الخفاجي ٣٩
[٢] الزهر ٤٤٩/١، ٤٥٠
[٣] الدرة ١٠٢ - ١٠٧
[٤] أساس البلاغة : تيع
[٥] اللسان : تيع
[٦] راجع شرح الخفاجي ١٢٠ - ١٢٤
[٧] السابق نفس الصفحات
[٨] سورة المؤمنون: ٤٤

استعمال التتايع بالموحدة"[١] وعلى فرض صحة ما ذهب إليه الحريريّ في تخطئته الخاصة هنا، فإن كل علم – كما يقول ابن بريّ: "لا مانع من استعماله في بعض أفراده بقرينة .. فكلمة (التتايع)". [٢] على هذا كانت ذات دلالة عامة، ثم استعملها خاصة الحريريّ مقرونة بالشر أو المكروه، وهذا – إن صح – يعد من (تعميم الخاص، أي أصابه لون من ألوان التطور الدلالي.

المطلب الخامس:- تخصيص كلمات تستخدم في موضع الشرّ فقط:-

ثم ذكر الحريريّ بعد ذلك ألفاظاً جاءت في لغة العرب خاصة بالاستعمال في الشر دون الخير، مثل (تهافت) التي لا تستعمل إلا في المكروه والمحزون، و(أشفى) التي لا تقال إلا لمن أشرف على الهلكة، و(الأرق) الذي لا يكون إلا في المكروه لأن السهر يكون في المكروه والمحبوب، وكقولهم في مدح الميت: التأبين، ولكل ما يثور للضرر: هاج، ولأخبار السوء: صاروا أحاديث، وللمذموم ممن تخلف: خَلْف، وللمتساويين في الشر: سواس وسواسية، كما جاء في المثل: (سواسية كأسنان الحمار)، و (أزننته) بمعنى اتهمته بالمفاضح دون المحاسن، واستعمالهم (الهنات والهنوات) في الكناية عن المنكرات [٣].

وهكذا ترى أن هذه الألفاظ قد وردت عن العرب – في الأعم الأغلب – خاصة بالاستعمال في الشر فإذا استعملها الخاصة زمن الحريريّ أو غيره استعمالاً عاماً فيكون ذلك على سبيل التطور الدلالي.

المطلب السادس:- منع الخلط بين (فيء) و(ظل):-

ويقولون: جلست في فيء الشجرة، والصواب أن يقال: جلست في ظل الشجرة [٤] ويستدل الحريريّ بما جاء في الأثر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ ؛ (إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها، اقرءوا إن شئتم:[٥] ﴿وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ [٦] ويعلل لذلك بقوله: إن الفيء يسمى بذلك لأنه فاء عند زوال الشمس من جانب إلى جانب، أي رجع، ومعنى الظل: الستر، ومنه اشتقاق المظلة لأنها تستر من الشمس، وبه أيضاً سمى سواد الليل ظلا، لأنه يستر كل

---

[١] كشف الطرة ١٦٦
[٢] راجع شرح الخفاجي ١٢٢ وما بعدها
[٣] راجع هذه الألفاظ وأشباهها في الزهر ٤٥٠/١ – ٤٥٣، فقه اللغة للثعالبي ٢١ – ٢٣، وراجع أيضاً مواد هذه الكلمات في الأساس والقاموس واللسان
[٤] الدرة ١٢٤، ١٢٥
[٥] مختار الصحاح ص١٤.
[٦] سورة الواقعة: ٣٠

شيء فكأن اسم الظل يقع على ما يستر من الشمس وعلى ما لا تطْلع عليه، وذرى الشجرة ينتظم هذين الوصفين فانتظمه اسم الظل واشتمل نطاقه عليه.

المطلب السابع:- لا يجوز كسر ياء (البشارة) لاختلاف المعنى:-

يخطئ الحريريّ قولهم: أعطاه البشارة [١] بكسر الباء والصواب فيه ضم الباء، لأن البشارة بالكسر ما بشرت به، وبالضم حق ما يعطى عليها، وبالفتح هي الجمال، ومنه قولهم: فلان بشير الوجه أي حسنه، وما ذكره الحريريّ فيه وجه [٢]، وفي القاموس أن ما يعطاه المبشِرُ بالكسر والضم، وهو ما ارتضاه الكسائيّ وتبعه ابن السكيت وكثير من أهل اللغة [٣]، وفي اللسان (بشر) : "والبشارة أيضاً: حق ما يعطاه المبشر بالأمر"[٤] ثم يقول الحريريّ – وهو ما يعنينا هنا – وعند أكثرهم أن لفظة (بشرته) لا تستعمل إلا في الإخبار بالخير وليس كذلك، بل قد تستعمل في الإخبار بالشر كقوله سبحانه: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [٥] ويعلل لذلك بقوله: لأن البشارة إنما سميت بذلك لاستبانة تأثير خبرها في بشرة المبشر بها، وقد تتغير البشرة للمساءة بالمكروه كما تتغير عند المسرة بالمحبوب، إلا أنه إذا أطلق لفظها وقع على الخير كما أن النذارة تكون عند إطلاق لفظها في الشر، وعليه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾[٦]، وما ذكره صاحبنا من أن البشارة قد تستعمل في الشر غيرُ مَرْضِيٍّ عند المحققين من أهل العربية وأصحاب المعاني والآية عندهم من قبيل الاستعارة التهكمية أو من باب : تحية بينهم ضرب وجيع [٧] جاء في اللسان: "والبشارة المطلقة لا تكون إلا بالخير وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة مثل ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾". [٨] قال الخفاجي: والتبشير يكون بالخير والشر كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ وقد يكون هذا على قولهم : تحيتك الضرب، وعتابك السيف والاسم البشرى وفي البشارة مذهبان آخران: فقيل: إنهما تعم الخير والشر، وقيل: إن أطلق كان مخصوصاً بالخير كما إذا قيّد به فإن قيد بمعمول جاز استعماله في الشر أيضاً".[٩] وهكذا نرى اللفظة ذات مدلول خاص – على رأي البعض – فلما استعملت عامة اتسع مدلولها ليدل على معنى كلي وغالباً ما يكون بينه وبين المعنى العام علاقة قريبة، وهذا يعد من تعميم الخاص، ثم يقول الحريريّ: ونظير لفظة البشارة لفظة (وعد) تستعمل في الخير كقوله عز اسمه ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا

---

١ الدرة ١٩٠ - ١٩٢
٢ شرح الخفاجي ١٨٣ - ١٨٥
٣ راجع مثلا إصلاح المنطق ١١٢/١، وفعلت وأفعلت للزجاج ٣، ادب الكاتب ٥٦٠
٤ اللسان بشر
٥ سورة الإنشقاق: ٢٤
٦ سورة يونس: ٦٣، ٦٤
٧ راجع شرح الخفاجي ١٨٣ - ١٨٥
٨ اللسان : بشر
٩ شرح الخفاجي ١٨٤ - ١٨٥

الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (١) وتستعمل أيضاً في الشر كما قال تعالى: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٢) فإن أطلق لفظة الوعد أو لفظ وعد انصرف إلى الخير كما تقول العرب في الشجر المورق: شجر واعد، تومئ إلى أنه وعد بالإثمار وكقولهم في المثل: أنجز حر ما وعد، فأما الوعيد والإيعاد فلا يستعملان إلا في الشر كقول الشاعر:

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي (٣)

ولقد علق الخفاجي (٤) – وتبعه الألوسي –على هذا الموضع بقوله: "وقالوا: يجوز الخلف في الوعيد دون الوعد"(٥) وهذا الذي اختاره كثير من أهل السنة، وفي اللسان (وعد) قال الجوهريّ: الوعد يستعمل في الخير والشر، قال ابن سيده: وفي الخير الوعد والعدة وفي الشر الإيعاد والوعيد فإذا قالوا: أوعدته بالشر أثبتوا الألف مع الباء .. قال الأزهريّ: كلام العرب وعدت الرجل خيرا ووعدته شرا، أوعدته خيرا و أوعدته شرا، فإذا لم يذكروا الخير قالوا: وعدته ولم يدخلوا ألفا، وإذا لم يذكروا الشر قالوا: أوعدته ولم يسقطوا الألف، ... وإذا أدخلوا الباء لم يكن إلا في الشر كقولك: أوعدته بالضرب (٦)، .. وهكذا نجد اللفظة مطلقة بمعنى فإن قيدت دلت على معنى آخر، وهذا يعد عرضا من أعراض التطور الدلالي.

المطلب الثامن:- منع الخلط بين (اجلس) و(اقعد):-

ويقولون للقائم: اجلس يقول الحريريّ: "والاختيار على ما حكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائماً: اقعد، ولمن كان نائما أو ساجدا: اجلس وعلَّلَ بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو إلى أسفل، ولهذا قيل لمن أصيب برجله : مُقْعَد، وأن الجلوس هو الانتقالُ من سفل إلى علو ومنه سميت (نجد) جَلْساً لارتفاعها، وقيل لمن أتاها (جالس) وقد جلس"(٧) ومنه قول عمر بن عبد العزيز للفرزدق:

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها إن كنت تارك ما أمرتك فاجلس (٨)

---

١ سورة النور: ٥٥
٢ سورة الحج: ٧٢
٣ لعامر بن الطفيل ديوانه ٥٨، والبيت في اللسان مادة (وعد)
٤ شرح الخفاجي ١٨٣ - ١٨٥
٥ كشف الطرة ١٤٨، ١٤٩
٦ المزهر ٢٠٥/١
٧ الدرة ١٩٣، ١٩٤
٨ في اللسان مادة جلس *** لمروان بن الحكم

وفي تقويم اللسان: "وتقول للقائم: اقعد ولا تقل اجلس إلا لمن كان نائما أو ساجدا، أن القعود انتقال من علو إلى سفل والجلوس من سفل إلى علو". [١]

وفي ذيل الفصيح: "وتقول للقائم اقعد، وللنائم: اجلس أي ارتفع ..فإن قيل للقائم إذا قعد جلس فمجازه التعظيم كما يقول المستفل للمتعالى: تعال مكان هَلُمَّ".[٢] ويبدو أنه لشدة القرب بين المعنيين استعْملت إحدى اللفظتين في مقام الأخرى.

المطلب التاسع:- منع الخلط بين (لدغ) و(لسع):-

يقول الحريريّ: ويقولون: لدغته العقرب[٣] والاختيار أن يقال لكل ما يضرب بمؤخره كالزنبور والعقرب : لسع، ولما يقبض بأسنانه كالكلب والسباع: نهش ولما يضرب بفيه كالحية: لدغ، ومنه قول بعض الرجاز: [٤]

إن العجوز حين شاب صدغُهَا

كــالحـية الصَّمَّاءِ طالَ لَدْغُهَـا

وأشار إلى هذا من قبل الثعالبي الذي يقول: "كل ضارب بمؤخره يلسع كالعقرب والزنبور، وكل ضارب بفمه يلدغ كالحية وسامٍّ أبرَص وكل ما بضَّ بأسنانه ينهش كالسباع".[٥]

ويقول ابن قتيبه: "يقال: نهشته الحية ونشطته ولدغته العقرب ولسبته قال أبو زيد: نكزته الحية والنكز بأنفها ونشطته والنشط بأنيابها".[٦]

ويقول ثعلب: [٧] ولسبته العقرب تلبسه إذا ضربته بشوكتها التي في ذنبها لسبا. ويقول ابن الجوزيّ [٨]: وتقول: لسعته العقرب وكذلك كل ما يضرب بذَنَبِه كالزنبور فأما ما يضرب بفيه كالحية فيقالُ فيه "لدغ" ويقالُ لمن يأخذ بأسنانه كالسبع والكلب "نهش" والعوام لا تفرِّق.

---

١ تقويم اللسان ٧٤
٢ ذيل الفصيح ١٢
٣ الدرة ٢١٩
٤ ديوان رؤبة بن العجاج ص ٤١.
٥ راجع فقه اللغة للثعالبي ١٨
٦ أدب الكاتب ٢١٢
٧ الفصيح ١٨
٨ تقويم اللسان ١٦٠

وقال الخفاجي مُعَلِّقاً: "هذا ما ذهب إليه بعض أهل اللغة، إلا أنهم قالوا: لدغته العقرب ولسعته ولسبته كُلُّهُنَّ سواءٌ، ومن الدليل على ذلك قولهم في المثل: تلدغ وتصئ ولا يسمى صوت الحية صياء ولكن صوت العقرب".[١]

ومن هنا كان الحريريُّ دقيقاً حين قال: (والاختيار) واختياره هو الأكثر كما يَحْكى ابن منظور، ولكن الخاصة على عهده لا يفرقون بين اللسع وهو للعقرب واللدغ وهو لما يضرب بفيه، والنهش وهو لما يأخذ بأسنانه وهم يُعَمِّمُون دِلالةً كُلٍّ منها بحيث ترادف الأُخْرَى، وكذلك لا يفرقون بين النهش وهو الأخذ بالأضراس، والنهس وهو التناول بأطراف الأسنان ويجعلون كلا منهما نهشاً، وهذا يعد لوناً من ألوان التطور الدلالي[٢] حيث تخصص المعنى عندهم بعد أن كان عاماً.

المطلب العاشر:- وجوب تفريقهم بين معنى (مَخوف) و(مَخيف):-

وكذلك لا يفرقون بين معنى (مخوف ومخيف) [٣] والفرق بينهما أنك إذا قلت: الشيء مخوف كان إخباراً عما حصل الخوف منه كقولك: الأسد مخوف، والطريق مخوف، وإذا قلت: مخيف كان إخباراً عما يتولَّدُ الخوف منه كقولك: مرض مخيف أي يتولد الخوف لمن يشاهده، وأشار إلى هذه التفرقة ابنُ السِكِّيت فقال: "ويقال: هذا بلد مخوف وهذا وجعٌ مُخِيفٌ أي يخيف من رآه" [٤] وتأثر ابن الجوزي بالحريريّ فقال: "وتقول: (طريق مخوف) لأنه يخاف فيه، و (مرض مخيف) لأن الخوف من قبله، والعامة تقول فيهما: مخيف".[٥] وقال ابن بريّ: "إذا قلت: خاف زيد الطريق فزيد الخائف والطريق مخوف، وإذا قلت: أخاف الطريق زيدا فالطريق هو المخيف وزيد المخوف، ولا بد من تقدير مفعول ثان أي: أخاف الطريقُ زيدا الهلاك مثلا لمكان الهمزة وزيد في ذلك وإن كان مفعولا فهو في المعنى فاعل إذ حاصله جعل الطريق زيدا يخاف الهلاك، فيكون هو الخائف وهكذا كما في قولك: أضربت زيدا عمرا أي جعلت زيدا يضرب عمرا فظهر بهذا أنك إذا قلت: طريق مخيف فليس الطريق هو المخوف المحذور وإنما هو المحذر والمحذور ما فيه من الهلاك ونحوه، وإذا قلت: طريق مَخُوفٌ فالطريق هو المحذور لا المحذر إلا أنه وإن كان كذلك لفظا فليس هو المخوف معنى، وإنما المخوف ما يتوقع منه من العطب ونحوه، فقد آل معنى الكلامين إلى شيء واحد، ألا ترى أنك إذا قلت: خفت الطريق فالطريق وإن كان مخوفا فهو الذي أوجب الخوف فهو إذن مخيف لك والخوف إنما يحصل في الحقيقة مما يتوقَّعُ فيه دون نفسه،

---

[١] شرح الخفاجي ٢٠٩
[٢] لحن العامة د. مطر ١٩٨ وراجع أيضاً فقه اللغة للثعالبي ٧٣
[٣] الدرة ٢٦٥
[٤] إصلاح المنطق ٣١٩/٢
[٥] تقويم اللسان ١٦٧

فقولهم "طريق مخوف" لا خطأ فيه (كطريق مخيف) وفي المصباح: خاف يخاف خوفا وخيفة ومخافة وخفت الأمر يتعدى بنفسه فهو مخوف وأخافني الأمر مُخيف بالضم وطريق مَخُوفٌ بالفتح أيضا لأن الناس خافوا فيه، ومال الحائط فأخاف الناس فهو مخوف ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال: أخفته وخوفته".[١] وفي اللسان وطريق مخوف ومخيف: تخافه الناس، ووجع مخوف ومخيف يخيف من رآه" [٢].

المطلب الحادي عشر:- وجوب التعريف بين (الحثّ) و(الحضّ):-

ومن هذا القبيل أيضاً أنهم لا يفرقون بين : الحث والحض[٣]، وقد فرق بينهما الخليل بن أحمد فقال: الحث يكون في السير والسوق وفي كل شيء، والحض يكون فيما عدا السير والسوق، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ [٤] ولقد ورد قول الخليل في المزهر حيث يقول السيوطي: "وفي المجمل: قال الخليل: الفرق بين الحث والحض أن الحث يكون في السير والسوق وكل شيء والحض لا يكون في سير ولا سوق".[٥] وما ذكره الخليل هو في أصل وضعه – كما يقول الخفاجي: "وأما في الاستعمال فلا يفرقون بينهما"[٦] ولهذا سوى بينهما صاحب القاموس فقال: "حثه عليه واستحثه وأحثه واحتثه وحثثه وحثحثه: حضه، والحض كالحث".[٧] وقال النحاة: حروف التحضيض: ما دل على الحثّ على الفعل، والأمر في ذلك سهل، وفي اللسان أيضاً ما يفيد التسوية بينهما: "قال الجوهري: الحثيثي: الحث" وكذلك الحثحوث، وحثحثه كحثه، وحثثه أي حضه .. وولى حثيثا أي مسرعا حريصا، ولا يتحاثون على طعام المسكين: أي: لا يتحاضون".[٨] وفي مختار الصحاح: "وتحاثوا: تحاضوا. وإذا عدنا إلى قول الخليل وعلمنا أن التفرقة بينهما بحسب الأصل" [٩] وأن خاصَّةَ الحريريّ لا تفرق بين الحث والحض ساغ لنا أن نعد ذلك تطوراً دلالياً فيه تعميم للخاص[١٠].

---

١ راجع شرح الخفاجيّ ٢٤٧، ٢٤٨ وكذلك كشف الطرة ٤٠٠، ٤٠١
٢ اللسان : خوف
٣ الدرة ٢٦٦
٤ سورة الحاقة: ٣٤
٥ المزهر ٢٨٩/٢
٦ شرح الخفاجي ٢٤٨، ٢٤٩
٧ القاموس: باب الثاء فصل الحاء
٨ اللسان : حثث
٩ مختار الصحاح: للرازي. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، دار المعارف (١٩٧٦م)، حثث
١٠ راجع لحن العامة د. مطر ١٦٨

المطلب الثاني عشر:- وجوب استخدام لفظة (نفر) من الثلاثة إلى العشرة فقط:-

كلمة (النفر) تطلق في لغة العرب على الثلاثة من الرجال إلى العشرة، ولكن الخاصة زمن الحريريّ استعملوا اللفظة فيما جاوز العشرة، فقالوا: (هم عشرون نفرا وثلاثون نفرا)[١] والصحيح أن يقال: هم ثلاثة نفر وهؤلاء عشرة نفر، ولم يسمع عن العرب استعمال النفر فيما جاوز العشرة، ومن كلامهم في الدعاء الذي لا يراد وقوعه بمن قُصد به: لا عُدَّ من نفره، وقال امرؤ القيس:

فهو لا تنمى رمِيتُه ماله لا عد من نفره [٢]

.. وعند أكثر أهل اللغة أن الرهط بمعنى النفر في أنه لا يتجاوز العشرة، كما جاء في القرآن الكريم ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [٣] .. وذكر ابن فارس في كتابه المجمل أن الرهط إنما يقال إلى الأربعين كالعصبة، وفي أدب الكاتب: النفر والرهط ما دون العشرة"[٤]. وما ذكره الحريريّ هنا هو المشهور، وفي كلام البلغاء وأهل اللغة ما يخالفه [٥]، ولهذا قال بعضهم: النفر يطلق على ما فوق الثلاثة كما في القاموس وغيره، ورد في الحديث : ثلاثة رهط فسمى الواحد رهطاً، فقيل: هو كالذوذ الذي يراد به الواحد وهو في أصله جمع، ثم ظاهر تسمية العصبة بالرهط أنه يطلق على ما دون العشرة والمصَّرح به في كتب اللغة أن العصبة من العشرة إلى الأربعين .. وهكذا نرى خلافا يرجع في الأساس إلى تحديد معنى الكلمة، وإن كان ما ذهب إليه الحريريّ هو المشهور فيكون استعمال الخاصة زمنه للنفر فيما جاوز العشرة يعد من تعميم الدلالة .. ومما يعضِّدُ هذا ما قاله أبو هلال العسكري: "الفرق بين النفر والرهط أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال وما أشبهه .. ثم كثر ذلك حتى سموا نفرا وإن لم ينفروا .. والرهط الجماعة نحو العشرة يرجعون إلى أب واحد .. وتقول: ثلاثة رهط وثلاثة نفر لأنه اسم الجماعة، ولو كان اسما واحدا لم تجز إضافة الثلاثة إليه، كما لا يجوز أن تقول: ثلاثة رجل وثلاثة فلس"[٦] وقال عز وجل: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ على التذكير لأنه وإن كان جماعة فإن لفظه مذكر مفرد فيقال: تسعة على اللفظ وجاء في التفسير: أنهم كانوا تسعة رجال، والمعنى على هذا: (وكان في المدينة تسعة من رهط).

---

[١] الدرة ٦٨ - ٧٠
[٢] ديوانه ١٢٥
[٣] سورة النمل: ٤٨
[٤] أدب الكاتب ١٨٧
[٥] شرح الخفاجي ٨٣ - ٨٥
[٦] الفروق اللغوية ٢٣٢، وراجع أيضاً فقه اللغة للثعالبي ٥٠

المبحث الثالث: تغير مجال الدلالة :

وذلك بأن تنتقل الدلالة إلى مجال آخر وغالباً ما يكون قريباً من المجال الأول وذلك واضح في الأمثلة الآتية:

المطلب الأول:- وجوب استخدام سائر في دلالتها الأصلية:-

يخطّئ الحريريّ استعمالهم كلمة (سائر) [١] بمعنى الجميع، وهي في كلام العرب بمعنى الباقي وذلك في قولهم: قدم سائر الحاجّ، واستوفى سائر الخراج، ومنه قيل لما يبقى في الإناء سُؤْرٌ، ويستدل على صحة ذلك بما ورد عن النبي ﷺ انه قال لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوة : (اختر أربعاً منهن وفارق سائرهن) [٢] أي من بقي بعد الأربع اللاتي تختارهن وما أنشده سيبويه :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه　　　وسائره باد إلى الشمس أجمع [٣]

ويقول البغدادي [٤]: وتقول : جاء سائر القوم أي بقيتهم مأخوذ من سؤر الإناء .. أما الجوهري فقد ذهب إلى أن معنى سائر الناس جميعهم، جاء في المزهر: **"**قال الجوهري في الصحاح: سائر الناس جميعهم، قال ابن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط**"**[٥]. قال الأزهري في تهذيبه : **"**أهل اللغة اتفقوا على أن معنى (سائر) الباقي ولا التفات إلى قول الجوهري، فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به**"**.[٦]

المطلب الثاني:- عدم جواز تغيير مجال كلمة (أزف):-

ويستعملون لفظة (أزف) [٧] بمعنى حضر ووقع، لا بمعنى دنا واقترب، وذلك في قولهم (أزف وقت الصلاة) [٨]: إشارة إلى تضايقه ومشارفة تصرمه، فيحرّفونه في وضعه – كما يقول الحريريّ – لأن العرب تقول : أزف الشيء بمعنى دنا واقترب لا بمعنى حضر ووقع، يدل على ذلك أن الله سبحانه سمى الساعة آزفة وهي منتظرة لا حاضرة وقال عز وجل فيها : ﴿أَزِفَتِ الآزِفَةُ﴾[٩] أي دنا ميقاتها وقرب أوانها .. وقال النابغة:

---

[١] الدرة ٤ - ٧
[٢] الصحاح ٣/ ٩٠٦.
[٣] من أبيات الكتاب ٩٢/١ غير منسوب
[٤] ذيل الفصيح ٤
[٥] المزهر ١٣٦/١
[٦] التهذيب ١٣٩
[٧] الدرة ٩ ، ١٠
[٨] الدرة ٩ ، ١٠
[٩] سورة النجم ٥٧

أزف الترحل غيرَ أن ركابنا   لما تزُل برحالنا وكأنْ قَـدِ [١]

فتصريحه بأن الركاب مازالت، يشهد بأن معنى قوله: أزف أي اقترب إذ لو كان قد وقع لسارت الركاب.

وأشار إلى هذا ابن الجوزي والبغدادي، يقول ابن الجوزي [٢]:

وتقول: قد أزف الوقت أي قرب، قال تعالى: (أزفت الآزفة) والعامة تجعل أزف بمعنى حضر ووقع ويقول البغدادي [٣]: تقول : أزفت الوقت : قرب، وأزف الرحيل دنا، والأزف: الضيق، وجاء في اللسان [٤]: أزف يأزف أزفا وأزوفا : اقترب وكل شيء اقترب فقد أزف أزفاً أي: دنا وأفد .. وفي الحديث: قد أزف الوقت وحان الأجل، أي : دنا واقترب، والآزف: المستعجل ... ولقد علَّق الخفاجي على هذه اللفظة بقوله : قال الراغب [٥]: أزفت الآزفة: أي دنت القيامة، وأزف وأفد يتقاربان، لكن أزف يقال اعتباراً لضيق الوقت .. وظاهره أنه حقيقة في الضيق كالقرب، وفي الأساس [٦]: أزف الرحيل: دنا وعجل، ..ومن المجاز: في عيشة أزفٌ أي ضيقٌ، كما يقال: أمره قريب ومتقارب، وظاهره أنه استعمل في الضيق مجازا وعلى هذا فاستعمالهم صحيح وباب التجوز والتقدير واسع، فيجوز أن يقدر: أزف خروج الوقت على أن للصلاة وقت فضيلة وغيره، وفي الحواشي: قولهم أزف وقت الصلاة إشارة إلى تضايقه ومشارفة تصرمه صحيح ألا ترى أن زمان الساعة الأولى إذا قرب من الساعة الثانية فقد أشرف على التصرُّم ...

المطلب الثالث:- لا يجوز استخدام (أخطأ) لمن أتى الذنب متعمداً:-

ويقولون لمن يأتي الذنب متعمداً : قد أخطأ [٧] فيحرفون اللفظ والمعنى، لأنه لا يقال: أخطأ إلا لمن لم يتعمد الفعل أو لمن اجتهد فلم يوافق الصواب، وإياه عني ﷺ بقوله : (إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر) .. والفاعل من هذا النوع مخطئ والاسم منه الخطأ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ [٨] أما المتعمد الشيء فيقال فيه : خطئ فهو خاطئ، والاسم منه الخطيئة،

---

[١] البيت للنابغة ديوانه ٢٧
[٢] تقويم اللسان ٧١، ٧٢
[٣] ذيل الفصيح ١١
[٤] اللسان : أزف
[٥] شرح الخفاجي ١٨، ١٩
[٦] الأساس : أزف
[٧] الدرة ١٥٢ ، ١٥٣
[٨] سورة النساء ٩٢

والمصدر الخطأ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [١] ثم يقول الحريريّ [٢]: ولي فيما أنتظم هاتين اللفظتين وأحتضن معنييهما المتنافيين:

لا تخطون إلى خِطء ولا خطأ   من بعد ما الشيبُ في فوديك قد وخطأ

فأي عذر لمن شابت مفارقــه   إذا جرى في ميادين الهوى وخطــا

والخطيئة تقع على الصغيرة كما قال سبحانه إخباراً عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [٣]، وتقع على الكبيرة كما قال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [٤]، وما أشار إليه الحريريّ نبه إليه ابن قتيبة والزجاجي وابن الجوزي والبغدادي [٥].

المطلب الرابع:- وجوب التفريق بين (التتابع) و(التواتر):-

يرى الحريريّ أن هناك فرقا بين التتابع والتواتر ...

فالتتابع: هو أن يكون الشيء في إثرْ الشيء بلا فصل.

والتواتر: أن يكون هناك فصل.

وهو يخطّئُ خاصةَ أهل زمانه في قولهم للمتتابع: متواتر [٦] وذلك لأن العرب تقول: جاءت الخيل متتابعة إذا بعضُها في إثْر بعض بلا فصل، وجاءت متواترة إذا تلاحقت وبينهما فصل .. واستدل بما جاء في الأَثَر: أن الصحابة لما اختلفوا في الموءودة قال لهم عليٌّ كرم الله وجهه: إنها لا تكونُ موءودةً حتى تأتى عليها التاراتُ السبعُ ..

ومما ورد في القرآن الكريم: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَىٰ﴾ [٧] ومعلوم ما بين كل رسولين من الفترة وتراخى المدة، ورُوي عن أحد الصحابة قال: قلت لعلي : إن عليّ أياما من شهر رمضان أفيجوز أن أقضيها متفرقة ؟ قال: اقضها إن شئت متتابعة وإن شئت تترى، فقلت: إن بعضهم قال: لا تجزئ عنك إلا متتابعة، فقال: بلى تجزئ تترى، لأن الله قال ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [٨] ولو أرادها

---

[١] سورة الإسراء ٣١
[٢] الدرة ١٥٣ ـ ١٥٤
[٣] سورة الشعراء ٨٢
[٤] سورة البقرة ٨١
[٥] أدب الكاتب ٣٥٨ ، ٣٦٦
[٦] الدرة ٧ ـ ٩
[٧] سورة المؤمنون: ٤٤
[٨] سورة البقرة: ١٨٤

متتابعة لبين التتابع كما قال تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [١] وممن نبه إلى هذا الهمذاني حيث يقول في باب التواتر: "يقال: تواترت الكتب وتتابعت وترادفت وتكاثفت وتوالت"[٢] قال الأصمعي: تواترت الإبل إذا جاء شيء منها ثم بقيت هُنَيَّةً فجاء شيء آخر، فإذا تتابعت بسرعة فليست بمتواترة، ونبه إلى ذلك من بعد الحريريّ ابن الجوزي وموفق الدين البغدادي [٣] ومما يؤيد هذا ما جاء في اللسان: "وتابع بين الأمور متابعة وتباعا: واتر و والى وتابعته على كذا متابعة وتباعا، والتباع والتباع : الولاء، يقال: تابع فلان بين الصلاة وبين القراءة إذا والى بينهما ففعل هذا على إِثْر هذا بلا مهلة بينهما" [٤] وفي موضع ثان يقول: "التهذيبُ خَاصَّةً: ابن الأعرابي: ترى يترى إذا تراخى في العمل فعمل شيئا بعد شيء"[٥] وفي موضع آخر يقول: "وأوتر بين أخباره وكتبه وواترها مواترة ووتارا : تابع وبين كل كتابين فترة قليلة، والمواترة: المتابعة، ولا تكون المواترة بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترة وإلا فهي مُدارَكَة ومُوَاصَلَة" [٦] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَىٰ﴾ من تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات لأن بين كل رسولين فترة .. وقال أبو هريرة: لا بأس أن يواتر قضاء رمضان أن يفرقه فيصوم يوما ويُفطر يوما ولا يلزمه التتابع فيه فيقضيه وترا وترا ... أرأيت كيف أن صاحب اللسان قد أورد مجموعة من أقوال اللغويين كلها تؤيد الفصل بين المعنيين ! ولذلك علق الخفاجي بقوله : "هذا – أي الفرق – أصل معناه، ويشهد له الاشتقاق، لأن التواتر أن يؤتى بالشيء وترا وترا أي منفردا فيقتضى الفصل، والتبع يكون متبوعا ففيه إشعار بالاتصال، لكن قد ورد في استعمال العرب وضع كل منهما موضع الآخر كما حكاه الزمخشري في قضاء رمضان: إن شئت فوِتر، وإن شئت ففرق، وفي الكشف أنه محتمل لهما قال أبو عبيد في غريب الحديث: الوتيرة المداومة على الشيء وهو مأخوذ من التواتر والتتابع هذا لفظه فسوَّى بينهما ولا شاهد له في الأثر. ثم يقول الخفاجي: وقصارى ما يتحصل له تسليم العدول عن المختار إلى الجائز ثم إن التتابع هو التوالي الذي لم يتخلله فاصل يبطل حكم تواليه نسقا، فإن اليومين قد فصلت بينهما ليلة ولكنْ فَصْلاً لا يبطل حكم تواليهما وتتابعهما" [٧] ويفسر الألوسي ذلك تفسيراً آخر فيقول: وربما يقال: إن التتابع والتواتر كالفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا ما لم تكن قرينة على خلافه" [٨]

---

[١] سورة النساء: ٩٢، سورة المجادلة: ٤
[٢] كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر للهمزاني ١٠٨
[٣] تقويم اللسان ٨٧، ٨٨، ذيل الفصيح ٤
[٤] اللسان : تبع
[٥] السابق : ترى
[٦] السابق : وتر
[٧] شرح الخفاجي ١٥ ـ ١٨
[٨] كشف الطرة ١٥٩ ـ ١٦٢

ويحسب أصل المعنى – يظهر الفرق واضحا بين المعنيين، فإذا استخدم خاصة الحريري التواتر في التتابع فإن ذلك يعد انتقالا بالدلالة من مجال إلى مجال آخر، ولا يخفى – على القارئ الفِطَن – أن كلا المجالين قريب من الآخر.

المطلب الخامس:- عدم جواز استخدام كلمة (قط) في غيرما وضعت له:-

يُخطِّئ الحريريّ خاصة زمانه في استعمالهم لفظة (قط) في غير ما وضعت له، وذلك في قولهم: (لا أكلمه قط) [١] ويعد ذلك من أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه، وذلك لأن العرب تستعمل لفظة (قط) فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة (أبدا) فيما يستقبل منه، فيقولون: ما كلمته قط، ولا أكلمه أبدا، ومعنى (ما كلمته قط) أي فيما انقطع من عمري لأنه من قططت الشيء إذا قطعته، ومنه قط القلم أي قطع طرفه .. [٢] وإلى هذا أشار الخفاجي – وكذلك الألوسي – فقال: "(قط) كما عليه عامة النحاة ظرف زمان لما مضى مأخوذ من القط وهو القطع ... قالوا: ولا يعمل فيه إلا الماضي، وفي كلام الزمخشري ما يخالف ذلك"[٣]، فلقد قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ [٤]: أن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط، فاعمل فيه (لا يبقى) وهو مضارع، واعترض عليه أبو حيان في البحر بعد نقله كثرة استعماله (قط) ظرفا والعامل فيه غيرُ ماض فقال: وهو مخالف لكلام العرب [٥] وهي مَبْنِيَّةٌ على الضم تشبيها لها بقبل، .. وقال ابن هشام في القواعد: ما أفعله قط لحن – أي خطأ – لاستعماله في غير موضعه .. وأشار الْحَرِيريُّ في شرح الملحة إلى هذا أيضا فقال عند الحديث عن ظرف الزمان: "والأَبَدُ وقَطُّ إلا أن قط اسم زمان لما مضى من الزمان، والأبد اسم لجميع الآتي منه، ولهذا يقال: (ما فعلته قط ولا أفعله أبدا) [٦] وفي موضع آخر يقول في باب البناء: "وبنوا قط على الضم وهي في الماضي نقيضة أبدا في المستقبل لأنه يقال: ما كلمته قط ولا أكلمه أبدا، ولا يجوز ان يقال: لا أكلمه قط وإن كانت العامة تولع به"[٧]، واستخدمها الحريريّ في المقامة الرابعة والثلاثين الزبيدية فقال:[٨]

وهو على الكَيْسِ الذي قد جمعا ما فاه قطُّ كاذباً ولا ادَّعَى

[١] الدرة ١٦ - ١٨
[٢] انظر أيضا تقويم اللسان ١٥٣
[٣] شرح الخفاجي ٢٩ – ٣١، كشف الطرة ٣٤٧ - ٣٥٠
[٤] سورة لقمان: ٣٢
[٥] انظر دفاع الألوسي عن الزمخشري في كشف الطرة ٣٤٨، ٣٤٩
[٦] شرح الملحة ١٤٣
[٧] السابق ٢٦٢
[٨] الحريري المقامة الرابعة والثلاثين ١٧٢.

وهكذا تجد جِلَّةَ اللغويين والنحاة قد اتفقوا على تخطئة من استعمل لفظة قط في المستقبل وهذا يعد تغيرا وانتقالا بالمعنى من مجال إلى مجال آخر، وهذا يعد تطورا دلاليا.

المطلب السادس:- عدم جواز استخدام كلمة (الرجل) للإناث:-

يُخطّئ الحريريّ استعمالهم كلمة (الرحل) في معنى الأثاث والآلات في مثل قولهم (نقل فلان رحله) [١] ويقول: إن العرب لم يقصدوا بكلمة (الرحل) إلا سرج البعير الذي عناه الشاعر بقوله:[٢]

ليت الفراقَ نعي رُوحِي إِلَى بَدَنِي قبل التآلف بين الرحل والقَتَبِ

وإنما رحْلُ الرجل: منزله، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: "إذا ابتُلَّت النعال فالصلاة في الرحال" أي صلُّوا في منازلكم عند ابتلال أحذيتكم من المطر، قيل أن النعال هنا جمع فعل وهو ما صلب من الأَرْضِ .. ويقول ابن الجوزي: "وتقول لمتاع البيت: أثاث وآلة والعامة تقول رحل، ولا تعرف العرب الرحل إلا سرج البعير فحسب" [٣] .

ولكنْ ما منعه صاحبنا ورد استعماله عن العرب على أن تجويزه على المجاز محتمل [٤] ففي الصحاح ما يفيد بأن الرحْلَ: المنزل ومتاع الرجل وما يستصحبه من الأثاث وعليه قول متمّم بن نويرة:

كريم الثنا حلو الشمائل مَاجِدٌ صَبُورٌ عَلى الضَّرَاءِ مُشْتَرِكُ الرَّحْلِ

وينقل الخفاجي "عن ابن هشام قوله في تذكرته ومن خطه: نقلت رحل الرجل: متاعه، وبعضهم يلحن العامة في قولهم : أخذت رحلي يريدون به المتاع وإنما الرحل للبعير كالسرج للفرس" [٥].

ولئن صح ما ذهب إليه الحريريّ في معنى كلمة الرحل يكون معناها قد تطور وانتقل على ألسنة الخاصة زمن الحريريّ من معناه إلى معنى آخر قريبٍ من المعنى الأول.

---

١ الدرة ١١٦ - ١١٨
٢ البيت لذي الرمة ديوانه ٨٢.
٣ تقويم اللسان ٧٥
٤ حركات التقنية اللغوية ١٢١
٥ شرح الخفاجي ١٣٠

المطلب السابع:- لا يجوز استخدام الأسود والأبيض للدلالة على العربي والأعجمي:-

يعترض الحريريّ على قولهم كناية عن العربي والعجمي: الأسود والأبيض ويقول: "إن العرب تقول فيهما: الأسود والأحمر، وهي تعني العرب والعجم ويعلل لذلك بقوله: لأن الغالب على ألوان العرب الأُدْمَةُ والسمرة، والغالب على ألوان العجم: البياض والحمرة، والعرب تسمى البيضاء: حمراء، كما تسمى السوداء: خضراء" [١].

وفي الأخبار المأثورة أن النهي (عليه الصلاة والسلام) كان يسمي عائشة رضي الله عنها: الحُمَيْراء ... وممن نبه إلى ذلك ابن قتيبة حيث يقول: "ويقولون: أتاني الأسود والأبيض، والمسموع: أتاني الأسود والأحمر، وإنما يراد أتاني جميع الناس عربهم وعجمهم." [٢] ويقول الصقلي: "وقولهم : وعدت الناس فجاءني الأسود والأبيض، والذي تقول العرب: جاءني الأسود والأحمر ...، والأسود هو العربي والأحمر هو العجمي." [٣] وفي الحديث: (بعثته إلى كل أحمر وأسود، فليس من أحمر ولا أسود يدخل في أمتي إلا كان منهم) [٤] وينقل الخفاجي والألوسي قول ابن بري: "ذكر الهروي أن بعض الناس روى الحديث بلفظ (بعثت إلى الأسود والأبيض) وعليه فلا خطأ فيما اشتهر على الألسنة بعد وروده في كلام أفصح الناس خصوصاً." [٥]

وإن الحريريّ صرح بأن المراد بالأحمر: الأبيض، على أنه لو قيل على هذا إنه كناية عن جميع الناس كالعرب والعجم لكان أحسن وأكمل. وفي الأساس: "واتاني منهم كل أسود واحمر ورسول الله ﷺ مبعوث إلى الأسود والأحمر وليس في الحمراء مثله أي في العجم." [٦] وفي اللسان: "يقال: أتاني كل أسود منهم وأحمر ولا يقال: أبيض، معناه جميع الناس عربهم وعجمهم، وهكذا ترى خلافا مؤداه أن المعنى انتقل من مجال إلى مجال وهذا يعد عند المحدثين لوناً من ألوان تطور الدلالات." [٧].

المطلب الثامن:- عدم جواز استخدام (نجز) بمعنى حضر لاختلال الدلالة:-

ويقولون نجزت القصيدة [٨] إشارة إلى انقضائها، وليس كذلك – كما يقول الحريريّ – لأن معنى (نجَز) بالفتح أي حضر، ومنه قولهم : بعته ناجزاً بناجز أي حاضراً بحاضر ونقداً بنقد، فأما إذا

---

[١] الدرة ٢٢٨، ٢٢٩
[٢] أدب الكاتب ٤٠٥
[٣] تثقيف اللسان ٣٥٥
[٤] نقل محقق التثقيف هذا الحديث عن سند احمد ٢٢٥٧/٤
[٥] شرح الخفاجي ٢١٨، ٢١٩ ، الألوسي ١٢١، ١٢٢
[٦] القاموس باب الراء فصل الحاء، الأساس حمر
[٧] اللسان : حمر
[٨] الدرة ٢٥٧، ٢٥٨

كان بمعنى الفناء والانقضاء فالفعل منه (نجِز) بكسر الجيم، ذكر ذلك أبو عبيد الهروى في كتاب الغريبين، والشاهد عليه قول النابغة:

فكان ربيعا لليتامى وعِصْمةً   فملك أبي قاموس أضحى وقد نجِز [١]

وممن نبه إلى هذا من بعد ابن الجوزي والبغدادي، يقول ابن الجوزي:

"وتقول : نَجِزت القصيدة بكسر الجيم إذا انقضت .. والعامة تقول : نجَزت بفتح الجيم وذلك معناه حضرت." [٢] ويقول موفق الدين البغدادي: "ونجز الكتاب مثل علم بمعنى فرغ، فأما نجَز بفتح الجيم فبمعنى حضر، ومنه : بعته ناجزاً بناجز أي حاضراً بحاضرٍ، ونجز حاجته بمعنى قضاها، وفي اللسان [٣]: ونجز الشيء ونجز: فنى وذهب فهو ناجِزٌ." [٤]

وهكذا ترى أن الحريريَّ قد اختار الأكثر والأفصح، فإذا استعمل خاصة زمانه بدلالة غير دلالته الأكثر والأفصح عُدَّ ذلك لوناً من ألوان التطور الدلالي لأن فيه انتقالاً بالدلالة من مجال إلى آخر، ولا ريب أنك تلحظ أن كلا المجالين قريبٌ من الآخر.

المطلب التاسع:- التفريق بين كلمة (خوان) و(مائدة) في دلالتها:-

استخدام الحريريّ كلمة (خوان) عند تعرضه لتحديد معنى كلمة (مائدة) فقال [٥]: ويقولون لما يتخذ لتقديم الطعام عليه مائدة والصحيح أن يقال له (خوان) إلى أن يحضر عليه الطعام فيسمى حينئذ (مائدة) ويهمنا هنا التعرض لكلمة (خوان) يقول الجواليقيّ: "و(الخوان) أعجمي معرب، وقد تكلمت به العرب قديما، وفيه لغتان جيدتان: (خِوان) و(خُوان) بكسر الخاء وضمها، ولغة أخرى دونها وهي (إخوان) وحكى عن ثعلب أنه قال وقد سئل: أيجوز أن يقال: إن (الخوان) إنما سمى بذلك لأنه (يتخَّونُ) ما عليه أي يتنقص فقال: مايبعد ذاك، ثم يقول الجواليقي: والصحيح أنه معرب." [٦] وتناول الخفاجي هذه اللفظة فقال: "خوان: معرب، وقيل عربي مأخوذ من تخونه أي نقص حقه لأنه يؤكل ما عليه فينقص." [٧] وممن أشار إلى هذه اللفظة أيضا الكسائيّ وابن قتيبة

[١] اللسان : نجز، وفيه أبي قابوس بالباء بدل الميم
[٢] تقويم اللسان ١٨١
[٣] اللسان : نجز
[٤] ذيل الفصيح ٣٦
[٥] الدرة ٢٢
[٦] المعرب ١٢٩، ١٣٠
[٧] شفاء الغليل ١١٢

وابن السكيت وثعلب والسيوطي [١]، وجاء في اللسان: "والخوان والخوان : للذي يؤكل عليه معرب، والجمع أخونة في القليل وفي الكثير: خون وقال الليث: الخوان: المائدة: معربة." [٢]

فالكلمة معربة، وقد تكلمت بها العرب قديما، وعليه فلا خلاف في جواز استعمالها.

المطلب العاشر:- عدم جواز الخلط بين: (بستان) و(حديقة):-

كذلك استخدم الحريريّ كلمة (بستان) وقال: "لا يقال للبستان حديقة إلا إذا كان عليه حائط، وهي كلمة معربة." [٣] قال عنها الجواليقي: "والبستان: فارسي معرب ويجمع بساتين." [٤] وقال عنها الخفاجيّ: "بستان جمعه بساتين معرب بوستان، قيل معناه بحسب الأصل آخذ الرائحة وقيل معناه: مجمع الرائحة كما يقال: هند وستان ثم خفف وقيل ستان هنا ناحية، وخطئ من فسرة بغيره وليس بشيء وهو الحديقة ويطلق على الأشجار وورد في شعر الأعشى بمعنى النخل فقط." [٥]

المطلب الحادي عشر:- منع فتح كلمة (سرداب):-

يُخطّئ الحريريّ فتحهم السين من كلمة (سرداب) في قولهم: (اتخذت سردابا بعشر درج) [٦] ويقول: وهي مكسورة في كلام العرب، كما يقال: شمراخ وسربال وقنطار وشملال وما أشبه ذلك مما جاء على (فِعلال) بكسر الفاء، ثم يقول: إن العرب فرَّقت بين مايرتقي فيه وما يحدر منه، فسمت مايرتقي فيه إلى العلو درجا، وما يتحدر فيه إلى السفل دركا، ومنه قوله تعالى:﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾[٧] وجاء في الآثار: (إن الجنة درجات والنار دركات)، ولقد أشار إلى هذا أيضاً ابن قتيبة في باب ما جاء مكسورا والعامة تفتحه حيث يقول: (وهو السرداب والدهليز) [٨] وقال ابن الجوزيّ: "والسرداب والسقاية وسلخ الحية كل بكسر السين والعامة تفتحها." [٩] وقال ابن مكي الصقلي: "ويقولن للسرب: زرداب والصواب سِرداب بالسين المكسورة." [١٠] ولقد أشار إليها الجواليقي في المعرَّب فقال: "والسرداب فارسي معرب." [١١] يوضح الخفاجي ما عربت عنه فقال: "سرداب معروف معرب: سردآب أي ما يبرد فيه

[١] ما تلحن فيه العامة ١٣٧، أدب الكاتب ٣٩١، إصلاح المنطق ١٧٤/١، الفصيح ٥، المزهر ٢٧٥/١
[٢] اللسان: خون
[٣] الدرة ٢٤
[٤] المعرب ٥٣
[٥] شفاء الغليل ٦٢، وراجع المزهر ٢٧٨/١
[٦] الدرة ٦٤
[٧] سورة النساء: ١٤٥
[٨] ادب الكاتب ٣٨٤
[٩] تقويم اللسان ١١٨
[١٠] تثقيف اللسان ٩٨
[١١] المعرب ١٩٩

[1] وعلق في شرحه للدرة على ذلك بقوله: "في المصباح: السرداب: المكان الضيق يدخل فيه والجمع سراديب، وقد قيل إنه معرب سردآب أي الماء البارد لأنه يعد لتبريد الماء وأوله قبل التعريب وإذا قيل إن فتحه على العجمية ليس بخطأ فلا وجه له، وقول الحريريّ مثل (شِملال) لأن الغالب في المعرب إجراؤه على قياس الأوزان العربية." [2] وقال الألوسي: "ولم يرد أن فعلالا بالفتح معدوم في كلامهم وإنما المراد أنه نادر فيما نحن فيه وهو لم يضاعف، كصلصال ووسواس، وينقل عن ابن قتيبة قوله : ليس في الكلام فعلال غير خزعال وقهقار يعنى من غير ذوات التضعيف وإلا فهو كثير، والمضاعف إذا فتح فهو اسم وإذا كسر فهو مصدر." [3] وفي القاموس: السِرداب: بالكسر بناء تحت الأرض للصيف وهو معرب والمشهور أنه معرَّب سردآب وقيل إنه معرب سرين ديب أي قصر بارد وفي اللسان: قال ابن أحمر: "هي السرداب. وهكذا ترى الحريريّ حين يخطئ الفتح في هذه اللفظة فإنما يجرى على الأعم الأغلب وهو إجراء المعرَّب على قياس الأوزان العربية." [4]

المطلب الثاني عشر:- وجوب التفريق بين (تحير – ثجير):-

كذلك يُخطّئ الحريريّ قولهم لثقل ما يعصر: تحير[5] بإعجام اثنتين من فوق وهو بالثاء المعجمة بثلاث، وفي المعرب: "ويقال لعصارة التمر (الثجير) بالتاء منقوطة بثلاث نقط من فوق، وهو فارسي معرب والعامة تقول (التجير) وهو خطأ." [6] وفي شفاء الغليل [7]: (ثجير) عصارة التمرة معرَّبٌ والعامة تقول (تجير) وهو خطأ، وفي اللسان: "والثجير: ثفل كل شيء يعصر والعامة تقوله بالتاء، كذلك يُخطّئ الحريريّ قولهم للوعل المسن: تيتل بتاءين وهو في كلام العرب (ثيتل) بإعجام الأولى منها بثلاث." [8]

المطلب الثالث عشر:- عدم الخلط بين (شلجم) و(ثلجم):-

ويقولون لنوع من الخضراوات المأكولة: ثلجم وبعضهم يقول: شلجم، وكلاهما خطأ – كما يقول الحريريّ: "ناقلاً ما حكاه أبو عمر الزاهد غلام ثعلب ونص على أن الصواب فيه: سلجم بالسين

---

[1] شفاء الغليل ١٤٨
[2] شرح الخفاجي ٧٧، ٧٨
[3] كشف الطرة ٢٦٩، ٢٧٠
[4] اللسان: سردب
[5] الدرة ٨٧
[6] المعرب ٩٣
[7] شفاء الغليل ٩٠
[8] اللسان: ثجر

المغفلة." (١) وقال الخفاجيّ: "قال ابن بريّ: هو بالشين المعجمة أعجميّ وعرب بالمهملة ورُدَّ بأن فارسيته شلغم بالشين والغين المعجمتين كما وقع في شعر الفردوسيّ وهو معتمد في لغتهم." (٢) وفي القاموس: السلجم كجعفر نبت معروف ولا تقل ثلجم ولا شلجم ومما جاء في اللسان: "والسلجم نبت وقيل ضَرْبٌ من البقول." (٣)

المطلب الرابع عشر:- منع ضم السين في كلمة (سوسن):-

يُخطّىء الحريريّ قولهم لهذا النوع من المشموم (سُوسَن) (٤) بضم السين فيوهمون فيه، ومنه نشأ تطير بعض الأدباء به لما أهدي إليه فكتب إلى من أهداه يعاتبه:

لم يكفك الهجر فأهديت لي تفاؤلًا بالسوء إلى سُوسًنه
أولها سوء وباقي اسمها يخير أن السوء يبقى سنه

والصواب الفتح ليحلق بما جاء على (فوعل) كجوهر وجورب وكوثر وتولب، إذا ما سمع في أمثلتهم (فُوعل) بضم الفاء إلا جُؤذر في قول بعضهم، وقيل إن (سوسن) معرَّبة، ففي شفاء الغليل: "(سوسن) بالضم زهر معروف ووقع في بعض المولَّدين (سُوسان) بالألف." (٥)

وممن أشار إلى مذهب الحريريّ ابن الجوزي والبغدادي، يقول ابن الجوزي: "وهي السفوف والسوسن لنوع من المشموم كله بفتح السين والعامة تضمها." (٦) وقال البغدادي: "وهو البورق ولا ولا تضم الباء ولأنه ليس في الكلام (فوعل) وكذلك: السوسن والروشن." (٧) ومما جاء في اللسان: اللسان: "السوسن: نبت أعجميّ معرَّبٌ وهو معروف." (٨)

وهكذا نجد أننا في هذا الفصل نظرنا إلى ما خطأه الحريريّ في ضوء ظاهرة تطور الدلالة من خلال تعميم الخاص أو تخصيص العام أو انتقال تلك الدلالة من مجال إلى آخر ذلك التطور الذي هو سنّة من سنن الكون، وطبيعة من طبائع المتكلمين.

---

١ الدرة ١٢٣، ١٢٤
٢ شفاء الغليل ١٤٨، ١٤٩، شرح الدرة ١٣٤، راجع أيضاً كشف الطرة ١٨٧، ١٨٨، ذيل الفصيح ٢٦، تقويم اللسان ١١٩، تثقيف اللسان ٧٦
٣ اللسان: سلجم
٤ الدرة ١٧١، ١٧٢.
٥ شفاء الغليل ١٥١.
٦ تقويم اللسان ١١٨.
٧ ذيل الفصيح ٣٤.
٨ اللسان: سوسن.

الخـــاتمـــة

الخـــاتمـــة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من شرفه الله بأفضل الرسالات، واصطفى لتبليغها أحسن اللغات.

فقد يسّر الله وأعان على الانتهاء من هذا البحث الذي قضيتُ فيه مدة من الزمن عالجتُ فيه ما يزيد عن مائة مسألة من مسائل درة الغواص التي عالجها الحريريّ (لغوياً، ونحوياً، وصرفياً، ودلالياً).

هذه هي أهم النتائج التفصيلية التي توصل إليها البحث من خلال فصوله أما عن النتائج الكلية فأهمها ما يلي:

١- لا شك أن الحريريّ قد أصاب في بعض ما أنكره على الخاصة في زمنه وذلك واضح من خلال بعض المسائل التي آثارها هذا البحث والتي نستدل من خلالها – كنا قلنا آنفاً – على أن اللغة العربية قد بلغت زمنه من السوء والفساد مبلغاً منكراً لا تتخيل صدوره حتى من صغار المتعلمين، ولذلك يعجب الحريريّ: ويقول: (والعجب أنهم في حال صغرهم ومبدأ تعلمهم ينطقون بالصحيح فإذا نهلوا وفهموا أخطأوا) ... ولذلك حمل الحريريّ على أصحاب هذه الأخطاء حملة شعواء ووصفهم بصفات قاسية ومن هنا فإن العراق لم تشهد متزمتاً لغوياً كالحريريّ ولعل ذلك راجع - كما قدمنا - إلى كثرة اللحن وفشوه وذيوعه وانتشاره، ثم إلى وقوع هذا اللحن من ذوي الشأن كالخلفاء والأمراء وحتى علماء اللغة ...

٢- إن حركة التنقية اللغوية في العراق قد أصابت الهدف في بعض جوانبها وذلك من خلال تنبيه علمائها إلى الأخطاء، ولكن هناك بعض الأخطاء التي يتأرجح فيها الحكم بين الخطأ والصواب أو الصحة والفساد والتي تعرضنا لها في هذا البحث من خلال الدرة وخاصة تلك الأخطاء التي يرد بعض ما يصححها في قراءة قرآنية أو حديث شريف أو شعر عربي أو لتأويلها على وجه يخرجها عن الخطأ والأمثلة على ذلك في هذا البحث كثيرة.

٣- أن هذا البحث قد تمكن من إثارة بعض المسائل اللغوية الهيّنة حيناً والخَطِيرة حيناً آخر وهو بذلك يضيف إلى المكتبة اللغوية أقوالاً متناثرة لمجموعة من علماء اللغة في موضوع واحد بعد جمعها وتهذيبها والحكم لها أو عليها.

٤- أن هذا البحث قد أخضع (درة الغواص) للحريريّ للدراسة الموضوعية فبعد أن كانت الأوهام فيها متناثرة هنا وهناك جمع النظير إلى النظير وضم القرين إلى القرين، وهذا ما يلفت النظر إلى (كتب اللحن) ويغري الباحثين بدراسة هذه الكتب دراسة موضوعية لا من

حيث (الخطأ والصواب) ولكن من حيث إدخال الصالح منها - بعد تقويمه – ضمن الثروة اللفظية للغتنا العربية.

٥- أن الحريريّ كان يفطن أحياناً لموضوع التطور اللغوي وإذا كان - هو وأمثاله - لم يعن بتسجيل نصوص كاملة لهذه اللغة في ذلك العصر الذي عاش فيه فإنه قد أطْلَعَنَا على بعض جوانب هذا التطور اللغوي الذي حدث آنذاك، ونستطيع من خلال تلك الكلمات التي خطّأها، والتي تعرضنا لها أن نقف على بعض ملامح هذا التطور لا سيما في نواحي الأصوات والصيغ والدلالة ...

٦- نفذ هذا البحث إلى الدرة من داخلها وفي ذاتها وذلك لإيماننا بأن مهمة عالم اللغة في العصر الحديث ليست هي تقويم اللغة والحكم لها أو عليها – كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة البحث – وإنما مهمته تكمن في دراسة اللغة في ذاتها ومن داخلها دراسة وصفية محاولاً تقرير الواقع والكشف عن السر الذي يكمن وراء هذا الواقع وهذه الأمور مجتمعة يمكن أن تفيد منها لغتنا الجميلة فائدة كبيرة في معرفة خط سيرها وتطورها والظروف التي يمكن أن تساعد على نموها وانتشارها في أرجاء المعمورة.

٧- لم تكن كل آراء الحريريّ في الحكم على لغة الخاصة صواباً، ولم تكن كلها خطأً، بل فيها ما هو صواب وفيها ما هو خطأ، وقد قمت بفضل الله أولاً وآخراً بالترجيح في بعض المسائل تأييدًا للحريريّ، أو مخالفة له، وتأييداً للمخالفين، أو مخالفة لهم.

٨- يتقدم الدليل كل مسألة فيما يذهب إليه الحريريّ، فهو كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث والشعر والنثر، فهذا يدل على سعة علمه وتأصيله لمذهبه.

٩- لم يلتزم الحريريّ بمستوى خاص من مستويات اللغة يعالج أخطاء الخاصة فيه، بل كتب كل ما رآه خطأ فيما يتعلق بمستويات اللغة: الأصوات، البنية، التراكيب، الدلالة.

١٠- اللغة أوسع من أن يُحاط بها، فالوقوف عند قولٍ مُعَيَّن يُحتكم إليه عند الاختلاف، ويُنبذ كل ما خالفه، أو يخطِّأ صاحبه، فلا أراه منهجاً مناسباً، إنما ينبغي أن تكون الألفاظ على درجات من الدقة عند استخدامها، فتوضح كلّ لفظة في مكانها اللائق بها من الفصاحة أو الشذوذ.

١١- لم يتوقف مدّ اللحن على مستوى واحد من مستويات اللغة، بل انتشر ليأتي على كل المستويات: الأصوات، والأبنية، والتراكيب، والدلالة.

١٢- معالجة الأخطاء الشائعة لا تنحصر بزمن دون آخر بل يُحتاج إليها في كل فترة، وفي كل بيئة عربية.

١٣- لا شكّ أن دلالة الألفاظ لا تبقى على حال واحدة، بل تتطور عموماً وخصوصاً، حقيقة ومجازاً، بفعل ظروف وأحداث عبرت من خلالها اللغة.

المصـــادر والمـــراجـــع

أهـــم المـــصـــادر والمـــراجـــع

١- الإبدال والمعاقبة والنظائر (للزجاجيّ) أبي القاسم بن اسحق الزجاجيّ تحقيق عز الدين التنوخي ط. دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢م.

٢- أدب الكاتب لابن قتيبة. عبد الله بن مسلم. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية ١٩٥٨م.

٣- أساس البلاغة للزمخشري. جار الله أبي القاسم محمود بن عمر. دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٤- الاستيعاب في النحو. د. عبد الكريم محمد شعبان. مطبعة السعادة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.

٥- الإصباح في شرح الإقتراح. للإمام السيوطي. تحقيق د. محمود فجال. دار القلم. الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ -.

٦- إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق أحمد محمد شاكر:، عبد السلام محمد هارون. ط ٣. دار المعرف بمصر ١٩٧٠ م.

٧- الأصوات اللغوية. د. إبراهيم أنيس. ط (٤). مكتبة الأنجلو المصرية (١٩٧١).

٨- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزركلي ط (٢) دار العلم للملايين ببيروت.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري. دار الفكر للطباعة والنشر.

١٠- البخلاء للجاحظ. أشرف على ضبط غوامضه الأستاذ محمد علي الزعبي. مكتبة العرفان بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

١١- بغية الوفاء في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط (١) (١٣٨٤ هـ-١٩٦٤م).

١٢- البيان والتبيين للجاحظ. أبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب. ط (١). المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ١٣٤٥ هـ-١٩٢٦ م.

١٣- التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية. د. أحمد شلبي. ط (١). مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٧م.

١٤- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي. تحقيق د. عبد العزيز مطر. دار المعارف.

١٥- تقويم اللسان لابن الجوزي. تحقيق د. عبد العزيز مطر ط (٢). دار المعارف بمصر (١٩٨٣).

١٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني. للصبان. محمد بن علي (٤) أجزاء ط. دار إحياء الكتب العربية بمصر.

١٧- حواشي ابن بري وابن ظفر درة الغواص. تحقيق د. أحمد طه حسانين سلطان. مطبعة الأمانة. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

١٨- خزانة الأدب للبغدادي. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).

١٩- الخصائص لابن الجني. أبو الفتح عثمان. تحقيق محمد علي النجار ط (٢) دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٣٧١ هـ - ١٩٥٢م).

٢٠- دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. ط. جامعة دمشق (١٩٦٠م).

٢١- درة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ. القاسم بن علي بن محمد بن عثمان. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة نهضة مصر (١٩٧٥ م).

٢٢- دلالة الألفاظ. د. إبراهيم أنيس. ط(١). مكتبة الأنجلو المصرية (١٩٦٣ م).

٢٣- ديوان الأعشى (المطبعة النموذجية بمصر). شرح وتعليق د. م. محمد حسين ١٩٥٠م.

٢٤- ديوان أوس بن حجر. دار صادر ببيروت للطباعة والنشر. تحقيق د. محمد يوسف نجم (١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠م).

٢٥- ديوان حاتم الطائي. دار الكتاب العربي ببيروت.

٢٦- ديوان الحماسة بشرح الرافعي (مطبعة السعادة ١٣٣١ هـ).

٢٧- ديوان دعبل. دار الثقافة ببيروت (١٩٦٠م).

٢٨- ديوان شعر ذي الرمة. طبع على نفقة كلية كمبريج في مطبعة الكلية (١٣٣٧ هـ- ١٩١٩م).

٢٩- ديوان رؤبة بن العجاج (ليبسك ١٩٠٣م).

٣٠- ديوان العجاج. نشرة مكتبة دار الشروق.

٣١- ديوان الهذليين. طبع دار الكتب.

٣٢- ذيل الفصيح لموفق الدين البغدادي ضمن مجموعة فصيح ثعلب والشروح التي عليه تعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي. المطبعة النموذجية بالقاهرة (١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩م).

٣٣- رواية اللغة د. عبد الحميد الشلقاني. دار المعارف بمصر (١٩٧١م).

٣٤- سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق الأساتذة محمد الزفزاف ومصطفى السقا وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط (١) مصطفى البابي الحلبي (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م).

٣٥- سر الفصاحة لابن سنان الجفاجي صححه وعلق عليه عبد المتعال الصعيدي. مطبعة محمد علي صبيح (١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م).

٣٦- سلاجقة إيران والعراق. د. عبد النعيم أحمد حسنين. القاهرة ١٩٥٩م.

٣٧- شذرات الغضب في أخبار من ذهب لآبي الفاتح عبد الحي بن العماد الحنبلي. نشر مكتبة المقدسي (١٣٠٠ هـ).

٣٨- شرح أدب الكاتب للجواليقي. مكتبة المقدسي (١٣٥٠ هـ).

٣٩- شرح درة الغواص في أوهام الخواص للخفاجي. شهاب الدين أحمد بن محمد المصري. ط (١) الجوائب قسطنطينية (١٢٩٩ هـ).

٤٠- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري. تحقيق عبد العزيز أحمد.

٤١- شرح مقامات الحريريّ للشريشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة المدني المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر.

٤٢- شرح ملحمة الإعراب للحريريّ. تحقيق د. أحمد محمد قاسم. ط (١). مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجارية بحلوان.

٤٣- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل. لشهاب الدين الخفاجي تصحيح ومراجعة د. محمد عبد المنعم خفاجي. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ط (١) (١٣٧١ هـ - ١٩٥٢م).

٤٤- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (لابن فارس) أبي الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا ط. المؤيد (١٣٢٨ هـ - ١٩١٠م).

٤٥- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي. أبو بكر محمد بن الحسن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط (١) مطبعة الخانجي بمصر (١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م).

٤٦- العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ليوهان فك. ترجمة د. رمضان عبد التواب. ط. الحانجي بمصر (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م).

٤٧- علم الصوتيات. د. عبد الله ربيع محمود، د. عبد العزيز علام. المكتبة التوفيقية بالقاهرة ١٩٧٩م.

٤٨- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري. نشر مكتبة المقدسي بالقاهرة (١٣٥٣ هـ).

٤٩- فصيح ثعلب والشروح التي عليه نشر وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي. ط (١) المطبعة النموذجية (١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩م).

٥٠- فعلت وأفلت للزجاج. ضمن مجموعة فصيح ثعلب والشروح التي عليه تعليق خفاجي. المطبعة النموذجية (١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م).

٥١- فقه اللغة. د. علي عبد الواحد وافي. ط (٨) دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٥٢- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي. أبو منصور عبد الملك بن محمد تحقيق مصطفى السقا وآخرون ط (١). مصطفى البابي الحلبي (١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨م).

٥٣- في التطور اللغوي. د. عبد الصبور شاهين ط (١). العالمية بالقاهرة (١٩٧٥م).

٥٤- في اللهجات العربية. د. إبراهيم أنيس. ط (٤) الأنجلو المصرية (١٩٧٣م).

٥٥- القاموس المحيط للفيروزبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي الشيرازي نسخة مصورة من الطبعة الثالثة للطبعة الأميرية سنة (١٣٠١ هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٧م).

٥٦- القراءات القرآنية في البحر المحيط لمحمد أحمد خاطر – مكتبة نزار – مكة.

٥٧- القراءات القرآنية وأثرها في التفسير والأحكام لمحمد عمر بازمول، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط (١)، ١٤١٧هـ.

٥٨- قضايا لغوية. د. كمال محمد بشر. دار الطباعة القومية (١٩٦٢م).

٥٩- الكامل في اللغة والأدب. للمبود. المكتبة التجارية الكبرى. مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

٦٠- كتاب الإبدال لأبي يوسف يعقوب بن السكيت. تحقيق د. حسين محمد محمد شرف مراجعة الأستاذ/ علي النجدي ناصف. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م).

٦١- كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر للهمذاني. تحقيق د. البدراوي زهران. دار المعارف ط ٢ ١٩٨١م.

٦٢- الكتاب لسيبويه. أبي بشر عمرو. جزآن ط (١) الأميرية ببولاق (١٣٩٦ هـ).

٦٣- كشف الطرة عن الغرة للألوسي. المطبعة الحنفية بدمشق. وتاريخ طبعة (١٣٠١ هـ). ومنه نسخة موجودة بمكتبة الأزهر برقم (٤٤٦ لغة) وهي التي اعتمدنا عليها.

٦٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب وأحاجي الغنون. حاجي خليفة. ط مكتبة المتنبي بيروت.

٦٥- لحن العامة في ضوء الدارسات اللغوية الحديثة.د. عبد العزيز مطر. الدار القومية للطباعة والنشر (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م).

٦٦- لحن العامة والتصور اللغوي. د. رمضان عبد التواب ط (١) دار المعرف بمصر (١٩٦٧م).

٦٧- لسان العرب لابن منظور. جمال الدين محمد بن مكرم ط. دار المعارف تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي.

٦٨- ليس في كلام العرب لابن خالويه. تصحيح وضبط أحمد الشنقيطي. نزيل القاهرة ط. (١٣٢٧ هـ).

٦٩- ما تلحن فيه العامة للكسائي. تحقيق د. رمضان عبد التواب ط (١) الخانجي بمصر ودار الرفاعي بالرياض (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٩م).

٧٠- محاضرات في فقه اللغة. د. عبد الفتاح البركاوي ط (١) مؤسسة الرسالة (١٤٠٢ هـ).

٧١- مختار الصحاح للرازي. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. ط. دار المعارف (١٩٧٦م).

٧٢- المدارس النحوية. د. شوقي ضيف ط. دار المعارف (١٩٨٣م).

٧٣- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة نهضة مصر (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥م).

٧٤- المزهر في علموم اللغة وأنواعها للسيوطي. عبد الرحمن جلال الدين. جزآن تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون. ط. عيسى البابي الحلبي.

٧٥- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات. د. محمد عيد. دار الثقافة العربية للطباعة (١٩٨١م).

٧٦- معجم الأدباء لياقوت. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. الجزء السادس عشر. الطبعة الأخيرة.

٧٧- المعجم العربي نشأته وتطوره. د. حسين نصار. ط (٢) دار مصر للطباعة (١٩٦٨م).

٧٨- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية) لعمر رضا كحالة. مكتبة المتنبي بيروت. دار إحياء الكتاب العربي.

٧٩- معجم شواهد العربية عبد السلام هارون ط (١) الخانجي (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).

٨٠- المعيار في التخطئة والتصويب. لعبد الفتاح سليم. دائرة المعارف. الطبعة الأولى (١٤١١ هـ).

٨١- مقامات الحريريّ. المطبعة الحسينية بالقاهرة (١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥م).

٨٢- مقاييس اللغة لابن فارس. أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق وضبط عبد السلام هارون. دار إحياء الكتب العربية ط (١) (١٣١٨ هـ).

٨٣- ملحة الإعراب للحريريّ. مطبعة محمد علي صبيح.

٨٤- الممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي. جزآن. تحقيق د. فخر الدين قباوة دار الآفاق الجديدة بيروت ط (١) (١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م).

٨٥- من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس ط (٥) الأنجلو المصرية (١٩٧٥م).

٨٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات بن الأنباري. دار نهضة مصر للطبع والنشر. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧م).
٨٧- نشأة اللغة عند الإنسان والطفل. د. علي عبد الواحد وافي. دار نهضة مصر للطبع والنشر (١٩٨٠م).
٨٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. للشيخ محمد طنطاوي. ط. دار المعارف بمصر ط (٢) (١٣٨٦ هـ - ١٩٦٩م).
٨٩- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير. طبعة دار إحياء الكتب العربية – الحلبي ط (١) (١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣م).
٩٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان. الجزء الثالث والرابع والخامس تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ط (١) نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة.

الـــرسـائل الجـــامعـيــة:

١- الحريريّ حياته وأدبه. رسالة دكتوراة بمكتبة كلية اللغة العربية. القاهرة. إعداد د. طارق عبد الوهاب.
٢- حركات التنقية اللغوية في ضوء علم النحو بمعناه العام. رسالة دكتوراة. بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة. إعداد د. عبد الفتاح السيد سليم (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م).